"ماذا حدث للمصريين؟"

د. جلال أمين

مصر
في عصر الجماهير الغفيرة



دار الشروق

الطبعــــة الأولـــــى
١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية - مدينة نصر - ص ب : ٣٣ البانوراما
تليفون ٤٠٢٣٣٩٩٠ - فاكس ٤٠٣٧٥٦٧٠ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى. email: dar@shorouk.com

عصر الجماهير الغفيرة

د. جـــلال أمـــين

عصر الجماهير الغفيرة

دار الشروقـــــ

مقدمـــة

يتناول هذا الكتاب جوانب من تطور المجتمع المصرى خلال الخمسين سنة الأخيرة ، أى خلال النصف الثانى من القرن العشرين . وهو بهذا يمكن عَدُّه استطرادا وتكملة لما بدأته فى كتاب «ماذا حدث للمصريين ؟ » (كتاب الهلال ، ١٩٩٨) ، إذ يتناول جوانب لم يتناولها ذلك الكتاب . ولكن هناك اختلافًا آخر مهما بين الكتابين . فبينما كانت الفكرة المسيطرة على الكتاب الأول هى فكرة الحراك الاجتماعى ، أى أثر ما حدث للتركيب الطبقى للمجتمع المصرى على مختلف مظاهر حياتنا الاجتماعية ، يركز الكتاب الحالى على الآثار المترتبة على «محض الحجم » ، أى تلك التى ترتبت على زيادة حجم «الجزء المؤثر من السكان» (أو ما أسميته « الحجم الفعال للسكان») بصرف النظر عن التغيرات التى لحقت المركز النسبى لهذه الطبقة أو تلك . وقد دفعنى إلى الكتابة عن هذه الآثار اعتقادى بأن آثار الزيادة فى الحجم المطلق للشرائح «المؤثرة » من السكان ، قد لا تقل أهمية عن آثار التغير فى المكانة النسبية التى تتمتع بها كل من هذه الشرائح .

وهناك بالطبع ما يمكن قوله فى هذا المجال أكثر بكثير مما قلت ، فإنى لم أتناول إلا عدداً صغيراً من الظواهر ، وإن كانت مهمة ، التى تأثرت بهذه الزيادة فى الحجم المطلق . تناولت الثقافة والاقتصاد ، الصحافة والتليفزيون ، السوبر ماركت والسياحة ، الأزياء والحب . . . إلخ . ولكن لاشك في أن هناك جوانب أخرى كثيرة من حياتنا الاجتماعية ، تأثرت أيضًا ببزوغ عصر «الجماهير الغفيرة » ، مما لا يقل أهمية عما ذكرت .

في الفصل الأول حاولت أن أشرح أهمية هذه الظاهرة ، ظاهرة «الجماهير الغفيرة» ، وارتباط هذه الظاهرة ببروغ ظاهرة أخرى ، ليس في مصر وحدها بل وعلى نطاق العالم بأسره ، هي ما أسميته « بالعصر الأمريكي » ، لاعتقادي بوجود علاقة وثيقة بين « الظاهرة الأمريكية » و« ظاهرة الجماهير الغفيرة» . كما زعمت ، في الفصل الثاني ، أن بزوغ كلتا الظاهرتين ، فيما يتعلق بمصر ، هو الذي يشكل المغزى التاريخي لثورة يوليو ، وذلك قبل أن أنتقل ، في الفصول التالية ، إلى شرح جانب بعد آخر من جوانب حياتنا الاجتماعية من حيث تأثرها بهاتين الظاهرتين .

القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٢

جلال أمين

(١)
عصر الجماهير الغفيرة

كان ذلك منذ نحو خمسين عامًا ، عندما ركبت الطائرة للمرة الأولى . ومازلت أذكر كيف كان راكبو الطائرات يعاملون فى تلك الأيام . كنا نحن « راكبى الطائرات» نمثل نسبة ضئيلة للغاية من سكان العالم ، أى أننا كنا «أرستقراطية » بكل معنى الكلمة . وكان على شركات الطيران والعاملين فيها ، من مضيفين ومضيفات ، والمشتغلين ببيع التذاكر وحجز المقاعد ، أن يعاملونا بصفتنا «أرستقراطية» العالم .

كان كل شيء أرخص بكثير منه الآن ولكن تلك الجنيهات القليلة التى كانت تذكرة الطائرة تتكلفها كانت فوق متناول أيدى الغالبية العظمى من سكان العالم ، الذين كان عليهم بسبب ذلك أن يكتفوا بالبقاء فى مدينتهم أو قريتهم لا يتجاوزونها ، أو على أحسن تقدير ، أن ينتقلوا من مكان إلى آخر بالقطار الذى كان وسيلة للانتقال أكثر شعبية بكثير من الطائرة .

مرت السنوات ورأيت الأمور تتغير شيئًا فشيئًا حتى رأيت نفسى فى أحد الأيام واقفًا فى صف طويل ينتظر صعود الطائرة المتجهة إلى إحدى دول الخليج ، وكان أغلب الواقفين أمامى وورائى من العمال المصريين . لم يكونوا يرتدون القميص والبنطلون مثلى بل الجلباب . كان الجلباب نظيفًا ومختارًا بعناية ليناسب مقام الطائرة ، ولكن من الواضح أيضًا أن معظم الواقفين كانوا من ذوى الدخل المنخفض الذاهبين إلى الخليج بحثًا عن عمل ، وكثير منهم لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة ، بدليل أن بعضهم طلب منى أن أملأ له بطاقة دخول الدولة الخليجية ، بما فى ذلك كتابة اسمه .

تغيرت معاملة موظفى شركات الطيران للركاب نتيجة لذلك . لم نعد نحن راكبى الطائرة أرستقراطية العالم ، بل أصبحنا « جماهير غفيرة» تعج بهم الطائرات والمطارات كل يوم . أصبحنا ملايين بعد أن كنا مئات . وأصبح المضيفون والمضيفات يلقون إلينا بصوانى الطعام بلا مبالاة أو ابتسام ، كما كان يحدث فى الماضى ، وأصبح علينا أن نقبل ما يعطوه لنا من دون أن ننبس بحرف .

عندما طاف بذهنى ما حدث لركاب الطائرة خلال الخمسين عامًا الماضية . تذكرت شيئًا آخر ترك بدوره انطباعًا قويًا فى ذهنى . فمنذ أقل قليلا من خمسين عامًا أتيحت لى رؤية تمثال « الرحمة» الشهير لمايكل أنجلو فى كنيسة سانت بيتر فى روما ، حيث تظهر السيدة العذراء وهى تحمل جسد السيد المسيح بعد صلبه ، وهو تمثال رائع الجمال بقدر ما هو ذائع الصيت ، ولكنى أذكر أننى فى ذلك الوقت (١٩٥٨) استطعت أن أقترب من التمثال لأتأمله جيداً ، فلم يكن بينى وبينه غير مسافة خطوة أو خطوتين . ثم مرت السنوات ، وكنت فى روما مرة أخرى منذ سنوات قليلة ، فذهبت ألقى نظرة أخرى على التمثال ، فإذا بى أجده محاطًا بسياج منيع يحميه من صفوف الزائرين الذين يأتون إليه زرافات ووحدانًا لإلقاء نظرة عليه ، فلم أستطع أن أقترب من التمثال لأكثر من عشرة أو عشرين متراً . ووجدت نفسى واحداً من مئات جاءوا فى الوقت نفسه لإلقاء نظرة على التمثال مثلى . شعرت فى ذلك الوقت بشعور مماثل لشعورى وأنا واقف فى انتظار الصعود إلى طائرة الخليج . كنت واحدا من أرستقراطية العالم منذ أربعين أو خمسين عامًا ، فصرت الآن واحداً من الجماهير الغفيرة ، التى لا يمكن التمييز فيها بين فرد وآخر ، ولا يمكن أن يحصل بعضهم على امتيازات لا يحصل عليها الآخرون .

الظاهرة مؤسفة ومفرحة فى الوقت نفسه . فبقدر ما ضُربت الصفوة ولُقّنت درسًا فى التواضع والتزام الحدود ، تحررت الجماهير الغفيرة وحصلت على ما كانت محرومة منه من حقوق . هذا هو المكسب الحقيقى الذى حققه العالم فى الخمسين عامًا الماضية ، وهذا هو مربط الفرس فى فكرة التقدم . ربما لم نعد الآن أسعد أو أرقى حقًا مما كنا منذ خمسين عامًا ، ولكن من المؤكد أن ما كان مقصوراً على القلة أصبح فى متناول كثيرين . وهذا هو الدفاع الحقيقى ، فى ما يظهر ، عن التكنولوجيا الحديثة . من المشكوك فيه جداً أنها جعلتنا أكثر سعادة أو أكثر رقيًا . إنها فقط جعلتنا « أكثر » .

* * *

كان ونستون تشرشل ، الذى يقترن اسمه بانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، عندما يشير إلى القرن العشرين ، وهو الذى لم يشهد ثلثه الأخير ، يصفه بقوله : « هذا القرن الفظيع ! » . ومع هذا ، ومهما قلنا فى ذم القرن العشرين : حربان عالميتان راح ضحية ثانيتهما ٨٥ مليون شخص ، وأزمة اقتصادية طاحنة ، ونظم ديكتاتورية خالية من الرحمة ، وقنبلتان ذريتان . . . إلخ ، فإن لهذا القرن فضلاً واحدًا على الأقل ، يمكنه به أن يتيه ويزهو على سائر القرون السابقة عليه ، والأرجح أنه سيزهو به على القرون التالية أيضًا . ذلك أنه القرن الذى نعم فيه بمنحة الحياة أكبر عدد من الناس .

لقد تسلم القرن العشرون من القرن السابق عليه ، بليونا ونصف البليون من الناس ، فسلم للقرن الحادى والعشرين ستة بلايين ، أى أنه ضاعف سكان العالم أربع مرات . قارن هذا العدد وهذا المعدل فى التكاثر ، بما كان عليه الحال قبل القرن العشرين . كان عدد سكان العالم منذ قرنين ونصف القرن (سنة ١٧٥٠) أقل من عدد سكان الهند الآن ، بل حتى فى سنة (١٨٥٠) أى منذ قرن ونصف القرن فقط ، كان عدد سكان العالم كله أقل من العدد الحالى لسكان الصين .

كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد فى سنة ١٩٠٠ نحو خمسين عامًا فى أكثر البلاد رخاء وتقدمًا ، ولا يزيد على خمسة وعشرين عاما فى أفقرها ، فأصبح الآن يقارب الثمانين عامًا فى الأولى ويقارب الخامسة والستين فى الثانية . قد يقال : «وما النفع فى أن تكون الحياة أطول من دون أن تكون أفضل ؟ انظر إلى عدد الفقراء والجوعى فى العالم ، إنهم أيضًا يعدّون بالبلايين » . على أن فى هذا القول ظلما فادحًا للقرن العشرين . فالحقيقة أن الإنسان لم يعرف فى تاريخه الطويل عصراً ارتفعت فيه نسبة الناعمين بطيبات الحياة ، إلى إجمالى السكان ، مثلما عرف فى القرن العشرين ، وعلى الأخص خلال النصف الثانى منه ، أى خلال الخمسين سنة الأخيرة . نعم إن نسبة الذين يعانون من سوء التغذية اليوم إلى إجمالى سكان العالم، هى نحو الثلث، وهى حقا نسبة عالية ، ولكن النسبة المقابلة لها منذ خمسين عامًا كانت النصف . وقل مثل ذلك عن نسبة إشباع الحاجات الإنسانية الأخرى ، كالملبس والمسكن الملائمين ، والتعليم ووسائل المواصلات ، ناهيك عن أشياء كانت مجهولة تمامًا ، منذ نصف قرن ، فى مناطق شاسعة من العالم ،

كالمصباح الكهربائى والتليفون والسينما والراديو والتليفزيون . . . إلخ . إن الخمسين سنة الأخيرة لم تساهم فقط مساهمة كبيرة فى زيادة عدد سكان العالم من (٢,٥ بليون فى سنة ١٩٥٠ إلى ٦ بلايين فى سنة ٢٠٠٠) ، بل ساهمت أيضًا مساهمة كبيرة فى زيادة تلك النسبة من سكان العالم الطافية على سطح الحياة ، تتمتع بطيباتها وتؤخذ فى الحساب عندما تتخذ القرارات وترسم السياسات .

إن من الممكن أن يزيد السكان بمعدل كبير فى دولة ما ، ويظل أغلبهم متوارين عن الأنظار ، عاجزين عن التعبير عن أنفسهم لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة ، ومن ثم عاجزين عن إحداث أثر يذكر فى نمط الحياة . إن المهم هنا ، أى فى إحداث هذا الأثر ، ليس هو الحجم المطلق للسكان بل ما يمكن تسميته « بالحجم الفعّال للسكان » ، أى الحجم المؤثر والحاكم لنمط الحياة . السكان يمكن أن يزيدوا ويظل معظمهم «غير فعّال » ، كما أن من الممكن أن يظل حجم السكان ثابتًا ومع ذلك تزيد « النسبة الفعّالة » منهم . والذى حدث فى مصر والعالم ككل ، خلال الخمسين عامًا الماضية ، هو أن زاد الاثنان بشدة : زاد الحجم المطلق للسكان ، وزادت النسبة الفعّالة منهم ، الأمر الذى أنتج ما يمكن أن نسميه «بعصر الجماهير الغفيرة » .

* * *

ليس من الصعب أن نقدم تفسيرا لهذه الظاهرة ، أى أن نفسر تميز هذه الخمسين عامًا الأخيرة ، تميزًا واضحًا ، عما سبقها من حقب ، حتى ليصبح وصفها « بعصر الجماهير الغفيرة» وصفًا ملائمًا .

فى الدول الصناعية فى الغرب ، انتشر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ما عرف بدولة الرفاهة (welfare state) أى نهوض الدولة بمسئوليات معينة لم تكن تنهض بها من قبل بدرجة مماثلة أو لم تكن تنهض بها على الإطلاق ، من حيث توفير الخدمات الأساسية لسكانها ، من صحة وتعليم ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية ، بأسعار فى متناول أيدى الجميع ، بحسبان هذه المهمة من واجبات الدولة الأساسية إزاء مواطنيها . ساهم هذا بالطبع فى أن «طفا على سطح الحياة» شرائح اجتماعية كانت محرومة ومهمشة ومستبعدة إلى حد كبير من المساهمة فى الحياة الاجتماعية والتمتع بطيبات العيش .

كان نهوض الدولة بهذه المسئوليات يُعَدُّ من قبيل المسلمات فى النظام الاشتراكى الذى بدأ الاتحاد السوفيتى فى تطبيقه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولكنه لم يبدأ فى الانتشار فى سائر دول أوروبا الشرقية إلا بعد خضوع هذه الدول للنظام السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد أحدث النموذج السوفيتى دويًا شديدًا فى سائر دول العالم الثالث ، خصوصا بعد انتصار الاتحاد السوفيتى الباهر فى الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم بدأت دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث تقتبس من النظام السوفيتى ما ساهم بدوره فى رفع نسبة « الطافين على سطح الحياة» فى هذه الدول ، من الصين شرقًا إلى كوبا غربًا .

كانت هناك أيضًا ، بالطبع ، موجة « التنمية الاقتصادية » التى انتشرت فى أعقاب سنة ١٩٤٥ فى دولة بعد أخرى من الدول التى سميت وقتها « بالمتخلفة » . كان انتشار هذه الموجة نتيجة لتفاعل عدد من العوامل أهمها التحرر من الاستعمار الأوروبى من ناحية ، والمنافسة بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى على كسب مناطق نفوذ فى الدول حديثة العهد بالاستقلال ، من ناحية أخرى . وقد اتخذت «التنمية الاقتصادية » فى كثير من الأحيان شكل استبدال نوع من الاستعمار بنوع آخر ، سواء كانت الدولة الجديدة صاحبة النفوذ هى الاتحاد السوفيتى (فى بعض الحالات القليلة) أو الولايات المتحدة الأمريكية (كما حدث فى معظم الحالات) ، ولكن اقترنت مشروعات التنمية على أى حال بتوسع محقق فى دائرة المتمتعين بطيبات الحياة ، (أو « الطافين على سطحها») بسبب انتشار تأثير الأفكار الاشتراكية من ناحية ، ومبادئ دولة الرفاهة الحديثة ، من ناحية أخرى ، ولكن فى الأساس بسبب حاجة التكنولوجيا الحديثة إلى توسيع نطاق السوق وفتح ميادين جديدة لتسويق السلع ، على نحو لم يكن ضروريًا فى ظل الاستعمار القديم .

إذا أضفنا كل هذه العوامل إلى مجرد الزيادة المطلقة فى حجم السكان ، التى كانت بدورها من أكثر سمات هذا العصر وضوحًا نتيجة النجاح فى تخفيض معدلات الوفيات وتحسن مستوى الصحة بوجه عام ، لا يبدو غريبا بالمرة أن تكون هذه الخمسون عامًا الأخيرة هى بامتياز « عصر الجماهير الغفيرة » الذى نتكلم عنه .

* * *

على أننا نحتاج الآن إلى إيراد ثلاث ملاحظات على قدر كبير من الأهمية لمزيد من فهم هذه الظاهرة .

تدور الملاحظة الأولى حول العلاقة بين بزوغ عصر الجماهير الغفيرة والتقدم التكنولوجي . فالقول بأن بزوغ ظاهرة «الجماهير الغفيرة» كان نتيجة تطبيق فكرة دولة الرفاهة فى بعض البلاد ، أو الاشتراكية فى بلاد أخرى ، أو التنمية الاقتصادية فى بلاد العالم الثالث ، وإن كان صحيحا ، فإنه فى نهاية الأمر يتعلق بشعارات وأفكار ، ما كان يمكن أن تتحقق فى الواقع لو لم تستند إلى قدرة إنتاجية على مستوى معين من التطور . إن أكثر الأفكار الاشتراكية راديكالية ما كان من الممكن أن تنجح فى توصيل طيبات الحياة إلى شرائح واسعة من المجتمع إذا لم يتوافر لدى هذا المجتمع القدرة الإنتاجية على إنتاج هذه السلع أو طيبات الحياة بالحجم المطلوب . لا عجب إذن أن كان مصير الحركات الاشتراكية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هو ما نعرفه من انكسار وهزيمة أمام الفكر الرأسمالى الذى لا يؤكد إلا على هدف «النمو» ويهمل هدف «التنويع» .

هذه الملاحظة تنطبق أيضًا وبالضرورة على فكرة دولة الرفاهة وأهداف التنمية الاقتصادية . فنجاح كل منهما كان يشترط بالطبع نمو القدرة الإنتاجية للدولة إلى حد يسمح بتوفير السلع الضرورية ، من غذاء وملبس ومسكن ، والخدمات الضرورية من تعليم وصحة ومواصلات . . . إلخ ، لنسبة عالية من السكان .

الملاحظة الثانية ، وهى تترتب بالضرورة على الملاحظة السابقة ، تتعلق بتفاوت درجة التقدم نحو مجتمع الجماهير الغفيرة بتفاوت درجة التقدم التكنولوجى .

إن هذه الملاحظة هى التى تفسر لنا مثلا مدى التقدم الذى أحرزته الدول الإسكندنافية ، بعد عشرين أو ثلاثين سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فى توسيع نطاق استهلاك السلع والخدمات الضرورية وجعلها فى متناول نسبة عالية من شعوبها ، بالمقارنة بما حققه الاتحاد السوفيتى لشعوبه فى هذه المجالات نفسها برغم كل ما رفعه الاتحاد السوفيتى من شعارات . كما تفسر لنا هذه الملاحظة التفاوت الكبير بين درجات النجاح التى حققتها دول العالم الثالث المختلفة فى الارتفاع بمستوى «جماهيرها الغفيرة» ، هذا التفاوت الذى ارتبط فى الأساس

لا بالتفاوت فى مدى ثورية الشعارات ، بل بالتفاوت فى درجة النجاح فى تطوير القدرة الإنتاجية .

الملاحظة الثالثة ، هى بدورها مجرد تطبيق للملاحظة السابقة ، ولكنها على قدر كبير من الأهمية ومن ثم سوف نتوقف عندها لفترة أطول ، وتتعلق هذه الملاحظة بالولايات المتحدة بالذات .

لقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية وهى بلا منازع صاحبة أقوى اقتصاد فى العالم وأعلى مستوى للمعيشة . كانت الولايات المتحدة قد قطعت شوطًا أبعد من أى بلد آخر فى العالم نحو جعل « طيبات الحياة » فى متناول الشرائح الواسعة من السكان ، بل إن من الممكن القول إن الولايات المتحدة كانت هى الدولة الوحيدة فى العالم التى بدأت فيها فى الظهور سمات « عصر الجماهير الغفيرة » حتى قبل قيام الحرب العالمية الثانية .

كانت الولايات المتحدة مؤهلة لذلك لعدة أسباب من أهمها : تمتعها بسوق واسعة وبغنى وتنوع مواردها الاقتصادية . هذا الاتساع الكبير فى السوق مع الغنى بالموارد سمح للولايات المتحدة بأن تطبق قبل غيرها ما يسميه الاقتصاديون «وسائل الإنتاج الكبير» (أو الجماهيرى mass production) التى يُعَدّ من أشهرها خط التجميع assembly line ، بالإضافة إلى مختلف أساليب رفع الإنتاجية عن طريق الإمعان فى تقسيم العمل . وقد أدى هذا بالولايات المتحدة إلى أن تكون هى أول دولة تدخل ما أسماه المؤرخ الاقتصادى الأمريكى والت روستو (W. Rostow) «مرحلة الاستهلاك الجماهيرى العالى stage of high mass consumption» ، وهى التى عَدَّها المرحلة الأخيرة من مراحل النمو الاقتصادى فى نظريته الشهيرة بوصفها «المحطة النهائية» فى رحلة النمو الحتمية التى لابد أن تمر بها سائر الأمم ، إن عاجلاً أو آجلاً ، ورأى أن دول أوروبا الغربية واليابان لم تدخل هذه المرحلة إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

لقد اتخذ روستو رمزًا لهذه المرحلة ، شيوع استهلاك السلع المعمرة ، كالسيارة الخاصة والثلاجة والتليفزيون والمكنسة الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء . . . إلخ ، حتى تصل إلى أيدى نسبة عالية من الطبقة العاملة ، أى إلى ما يقرب من أسفل

درجات السلم الاجتماعى . وهو بالفعل ما بدأت الولايات المتحدة تعرفه على نطاق واسع حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم عرفته سائر الدول الصناعية الأخرى فى أعقابها . وهو وإن بدأ يغزو العالم الاشتراكى ودول العالم الثالث بعد ذلك ، بدرجة تسمح بالحديث عن بدء « عصر الجماهير الغفيرة » حتى فى هذه الدول ، فإن هذا الغزو ظل فى الدول الاشتراكية والدول المسماة بالمتخلفة ، محدوداً بحدود نمو القدرة الإنتاجية لهذه الدول .

يقودنا هذا إلى نقطة أراها على أكبر قدر من الأهمية ، وهى اقتران هاتين الظاهرتين المدهشتين على نحو يستوقف النظر ويستحق التأمل : الظاهرة التى أسميتها ببزوغ «عصر الجماهير الغفيرة » ، والظاهرة التى يمكن تسميتها ببزوغ «العصر الأمريكى » . وأقصد بذلك أن ذلك العصر الذى بدأ بانتهاء الحرب العالمية الثانية وشمل نصف القرن الثانى من القرن العشرين ولا يزال مستمراً حتى الآن ، ليس من الممكن فقط وصفه بأنه كان « عصر الجماهير الغفيرة » بل من الممكن أيضًا وصفه بأنه «العصر الأمريكى » ، وذلك بالمعنى الذى سأبينه الآن . كما سأحاول أن أبين أن هذا الاقتران بين الصفتين لم يكن محض مصادفة بل كان شيئًا طبيعيًا ومفهومًا تمامًا .

لقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية وهى ليست فقط صاحبة أقوى اقتصاد فى العالم ، بل وأيضًا صاحبة أقوى جيش وصناعة عسكرية . نعم سرعان ما انضم إليها الاتحاد السوفيتى فى حيازة القنبلة النووية ، ونافسها فى أبحاث الفضاء ، وانتزع منها بعض مواطئ قدم ومناطق نفوذ فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرقى آسيا وإفريقيا ، ولكن ظلت الولايات المتحدة ، حتى فى أكثر أوقات الحرب الباردة حدة ، هى القوة الأولى فى العالم اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا . ثم زاد استحقاق هذا العصر لاسم «العصر الأمريكى» بما أخذ يطرأ على الاتحاد السوفيتى من مختلف سمات الضعف ، اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا . بدأ هذا يظهر على استحياء أولاً ، منذ أواخر الستينيات مع بداية عصر الوفاق بين المعسكرين ، ثم بدا جليًا منذ أوائل الثمانينيات عندما شدد النظام الأمريكى تحت حكم ريجان ، ضغطه على الاتحاد السوفيتى بزيادة الإنفاق العسكرى فيما سمى بحرب الكواكب ، وما أصاب الجيش السوفيتى من محنة فى

أفغانستان ، حتى انتهى الأمر بتحلل الاتحاد السوفيتى نفسه وسقوط النظام الاشتراكى فى دولة بعد أخرى من دول أوروبا الشرقية ، وهو ما تُوّج بسقوط حائط برلين فى سنة ١٩٨٩ .

اقترن هذا التفوق الأمريكى، الاقتصادى والسياسى والعسكرى، بموجة عاتية من انتشار ما يمكن تسميته «بنمط الثقافة الأمريكى» فى مختلف أنحاء المعمورة. تجلى ذلك فى انتشار أفلام هوليود والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية ، وأنواع المأكولات والمشروبات التى ابتدعتها الولايات المتحدة وأصبح يرمز لها على الأخص بسندوتشات الماكدونالدز وزجاجة الكوكاكولا، فضلا عن شيوع استهلاك الموضات الأمريكية فى الملابس (كسروال البلوجينز مثلا والاستغناء عن الرسميات، بل وتفضيل ما يبدو وكأنه إهمال أو استهتار فى اختيار ما يرتديه المرء من ملابس) ، وفى السيارات وتأثيث المسكن، وأنواع البرامج التليفزيونية القائمة على الجوائز والمسابقات ، ونشرات الأخبار المليئة بأخبار العنف والجريمة، والإعلانات القائمة على إثارة مختلف المشاعر وعلى الأخص ما تعلق منها بالجنس. . . إلخ .

ما أكثر ما وجه إلى هذا النمط من أنماط الثقافة والحياة من انتقادات بوصفه نمطًا ابتدعته أمريكا وغزت به العالم ، وما أكثر ما عُدَّتْ هذه الظاهرة مثلا ، وإن كان مثلاً صارخًا ، من أمثلة الغزو الثقافى الذى يهدد به مجتمع معين المجتمعات الأخرى . وهذه النظرة تصيب جزءًا من الحقيقة بلا شك ، ولكنها لا تصيب الحقيقة كلها . إن من الممكن أيضًا ، ومن المفيد ، أن ننظر إلى نمط الثقافة والحياة الأمريكى على أنه ليس فقط إفراز مجتمع معين ، بل وأيضًا على أنه استجابة طبيعية لمتطلبات «الرجل العادى والمرأة العادية»، أو «الرجل المتوسط والمرأة المتوسطة»، أو بعبارة أخرى ، استجابة طبيعية لمتطلبات «الجماهير الغفيرة» . وقد يكون هذا هو التفسير الحقيقى لذلك النجاح المدهش الذى حققه نمط الحياة الأمريكى فى غزو العالم حيث لم تحقق مثل هذا النجاح الدول الأوروبية وهى فى عنفوان قوتها . قد يكون هذا هو التفسير ، وليس محض القوة الاقتصادية أو السياسية ، ولا محض المهارة فى الدعاية والإعلان . وأقصد بهذا التفسير ما يوفره نمط الحياة الأمريكى «للرجل العادى» أو رجل الشارع البسيط ، من يسر الحياة المادية .

فلتقطع أمريكا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ، تجد أن الملك فيها هو رجل الشارع البسيط المحدود الثقافة والتعليم ، العادى الذكاء ، المحدود الطموح ، إلا فيما يتعلق بما يمكن أن يحوزه من سلع . ترضيه القصة البسيطة غير المعقدة ، ويستهويه تتبع أفلام الجريمة وأخبار الفضائح والكوارث ما دامت تحدث لغيره . يحب السياحة وأن يشاهد متحف اللوفر وأهرامات مصر ، ولكن لا صبر له على معرفة التاريخ أو التعمق فيه . يفرح بالسيارة الكبيرة كما يفرح الأطفال ، ويقبل أكثر ما يتلقاه عن طريق التليفزيون أو الجرائد اليومية دون أى شك فى صحة ما يسمع أو يقرأ .

هذا الرجل العادى يمثل غالبية سكان العالم فى كل بقاع الأرض ، وقد نجحت «الحضارة» الأمريكية فى الوصول إليه وإشباع تطلعاته بأكثر مما نجحت أي حضارة أخرى . والذى سمح للولايات المتحدة بأن تبلغ ذلك قبل غيرها لم يكن هو فقط غناها الذى لا حدود له بالموارد ، بل وأيضا اتساع سوقها بدرجة لم تتوافر لأي دولة أخرى . فاتساع السوق هو الذى سمح بابتداع ونمو فنون الإنتاج الكبير التى تقوم على إنتاج كميات هائلة من السلع المتماثلة وعلى تطبيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل . ولكن هذا الاتساع نفسه ، وهذا النوع من فنون الإنتاج ، كانا هما أيضًا اللذين طبعا الحضارة الأمريكية بكثير من ملامحها المميزة : التماثل الرهيب فى أنماط السلوك والتفكير ، وانتشار الموضات ، وخضوع المستهلك خضوعًا مستمرًا لحملات الدعاية والإعلان ، والهالات التى تحيط بنجوم السينما ورجال السياسة أو « بالبطل» بوجه عام .

ذلك أن المليون دولار الذي يمكن أن ينفق على ممثلة جميلة ، ولو كانت لا تجيد التمثيل ، أو على مذيعة تليفزيونية ولو كانت عادية الذكاء ، يمكن أن يسترده المنتج بسهولة إذا ضمن تسويق هذا الفيلم أو ذلك البرنامج فى الولايات المتحدة وحدها . كل ما يتطلبه الأمر هو حملة دعائية واسعة وهو ما لا يمكن أن يكفى وحده لضمان الربح فى مجتمع محدود العدد . ولكن المستهلك المستهدف يجب أن يكون بدوره شخصًا عاديًا محدود الثقافة عادى الذكاء ، إذ هنا تكمن فرص التسويق الواسع الانتشار . فإذا بنمط الثقافة السائد هو النمط الذى يستجيب لنوازع الرجل العادى وميوله ، وإذا بالثقافة الرفيعة تتراجع على استحياء إذ لا تجد لها ممولاً ، وإذا بوسائل الإعلام تخاطب أبسط غرائز الإنسان ونوازعه ، لمجرد أنها الأكثر انتشارًا ، وإذا بها لا

نف عن تملق الرجل العادى وترضيه . فإذا استطاع الطفل أن يكتب اسمه فإنه يعامل ما لو كان نابغة عصره ، وإذا نطق به فهو بالغ الفصاحة . وعبارات الثناء والمديح هال بلا حساب على المتسابقات فى البرامج التليفزيونية من ربات البيوت الطامعات ، الفوز بثلاجة أو مكنسة . ولا يفوت المذيع أن يمتدح جمال أكثرهن دمامة ، فالمهم و أن يطيب خاطر الجميع ، إذ إن البرنامج الناجح هو الذى يشاهده أكبر عدد من ناس . والجميع مستهلكون حاملون أو محتملون لهذه الثلاجة أو تلك المكنسة التى وم منتجوها بتمويل البرنامج ابتداء . فإذا اضطر التليفزيون الأمريكى لسبب أو آخر ى تقديم برنامج جاد يستهدف النفع العام لا الربح ، فهو يأتى بعد منتصف الليل أو ب الفجر ، حينما تكون غالبية الشعب الأمريكى يغطون فى النوم. فالبرنامج الجاد و فى الأغلب ثقيل الظل ، والذين يحبون هذا النوع من البرامج ليسوا هم أكثر الناس يلا إلى زيادة ما بحوزتهم من سلع . فإذا قطع البرنامج لتقديم إعلان عن غسالة هربائية أو سيارة فالأرجح أن الإعلان سوف يكون قليل العائد . بل إن هناك خشية حقيقية من أن يلقى البرنامج الجاد بظله على الإعلان نفسه ، فتبدو مدى سخافة لإعلان وكذبه ، فإذا بالبرنامج يتم اختياره بما يناسب الإعلان !

لا عجب إذن فى أن نجد أن أكثر الناس عداء لغزو الحضارة الأمريكية لبلادهم هم ثقفون ، بينما يتلقفها بسطاء الناس وصغار السن بالرضا والترحيب . ولم تستطع جتمعات الأوروبية ، مع كل ما أحرزته من تقدم فى الارتفاع بمستوى الثقافة فيها ، ن تقاوم ما يحمله نمط الثقافة الأمريكية من جاذبية لجماهيرها ، فإذا بالبرامج الجادة ى التليفزيون الأوروبى تترك مكانها بالتدريج لبرامج الترفيه الأمريكية ، ويزداد هذا امًا بعد عام . وإذا بالصحف الأوروبية تجارى الصحافة الأمريكية فى اعتمادها لى التشويق والإثارة . وإذا بالمطاعم والمقاهى الأوروبية تتخلى عن المقاعد الوثيرة الخدمة المتأنية لتحل محلها المقاعد الطاردة للجالسين عليها ، وقيام العميل بخدمة سه . بل لم يستطع الاتحاد السوفيتى بعد عشرات من السنين من الانغلاق عن عالم أن يمنع شبابه من الانبهار بنمط حياة الأمريكى والاقتداء به . ذلك أننا نعيش ، س فى عصر الرأسمالية أو الاشتراكية ، بل فى عصر الرجل العادى والمرأة العادية ، قد بلغت العبقرية الأمريكية ذروتها فى إرضاء كل منهما .

* * *

من نافلة القول أن هذه «النهاية» لا يجوز أن تُعَدَّ نهاية سعيدة بالضرورة ، اللهم إلا من منظور «كميّ» بحت . فتطور الإنسانية لا يمكن أن يكتفى فى الحكم عليه بمقياس العدد وحده ، أو بنسبة المتنفعين «بطيبات الحياة» من سلع وخدمات إلى مجموع السكان . فنحن نعرف جيداً أن من الممكن جداً «أن يربح الإنسان العالم كله ويخسر نفسه» . ما الذى أقصده بهذا ؟

منذ وقت طويل ، يرجع إلى أكثر من مائتى عام ، عبر الاقتصاديون عن افتتانهم «بالحجم الكبير» . فقد لفت آدم سميث النظر فى سنة ١٧٧٦ ، فى كتابه الشهير «ثروة الأمم» ، إلى المزايا الاقتصادية التى تعود من اتساع السوق ، ومن ثم من ازدياد حجم المشروع ، وما يترتب على ذلك من مزايا تقسيم العمل ، أى زيادة الإنتاجية وتخفيض النفقة .

ومنذ ذلك الحين لم يكف الاقتصاديون عن التغنى بالحجم الكبير ومزاياه . ولكن الإنتاج الكبير إذا كان مفيداً للاقتصاد فهو ليس بالضرورة مفيداً للثقافة . فالإنتاج الكبير يتطلب سوقًا واسعة ، أى الطلب الواسع ، ولكن الطلب الواسع إذا تعلق بالثقافة قد يضرها أكثر مما ينفعها . فالثقافة الرفيعة هى عادة ، وبطبيعتها ، لا تطلب إلا من الصفوة ، صفوة التعليم أو الذكاء أو الذوق ، أو كل ذلك معًا . والجمهور الواسع لا يطلب عادة إلا ما يستجيب للغرائز ، فإنتاج الثقافة الواسع لابد أن يضحى بالذوق الرفيع ، ومن ثم لابد أن يؤدى الإنتاج الكبير فى الثقافة إلى التضحية بالكيف من أجل الكم .

كانت هذه هى نعمة ونقمة التجربة الأمريكية فى مائتي العام الأخيرتين . فثراء القارة الأمريكية بالموارد الطبيعية جعلها تستوعب عدداً كبيراً من السكان ، حتى أصبحت فى منتصف القرن الحالى واحدة من أكبر أربع دول فى العالم ، كما جعلها تحقق معدلاً مرتفعًا للنمو ، حتى أصبحت فى منتصف القرن أعلى دول العالم فى متوسط الدخل . ولكن ارتفاع متوسط الدخل وارتفاع حجم السكان معناه فى لغة الاقتصاديين اتساع حجم السوق . هذا الاتساع الكبير فى حجم السوق كان من أهم العوامل ، إن لم يكن أهم العوامل على الإطلاق ، وراء التقدم التكنولوجى المذهل الذى حققته الولايات المتحدة ، إذ إن هذا التقدم التكنولوجى ليس إلا صورة من صور ما قصده آدم سميث بتقسيم العمل ، الذى يتوقف ، كما رأينا ، على حجم السوق .

كانت هذه هى النعمة التى جلبها اتساع السوق للولايات المتحدة ، وهى كما ترى تتعلق بالاقتصاد . أما النقمة فتتعلق بالثقافة . ذلك أن هذا الاتساع الكبير فى السوق ، هو نفسه ، قد جعل من المربح جداً أن تنتج ثقافة متوسطة المستوى ، بمعنى أنها ثقافة تستجيب للقاسم المشترك الأعظم بين جمهور غفير من الناس ، وهذا القاسم المشترك ليس للأسف بأفضل الأشياء أو أعمقها أو أنبلها أو أجملها أو أكثرها ذكاء ، بل هو فى أغلب الأحيان أكثر الأشياء استجابة لغرائز الإنسان الدنيا : الجنس أولاً ، والعنف ثانيًا .

قد يقال : ألا يعنى اتساع السوق أيضًا ، وجود سوق متسعة كذلك للأشياء الجميلة والنبيلة والذكية . . . إلخ ؟ ألا تسمح ضخامة حجم السكان ، مع ارتفاع مستوى الدخل ، بوجود عدد كبير أيضا من المتعلمين وواسعى الثقافة ومن ذوى الذوق الراقى والحس المرهف ، أكثر مما تجده فى مجتمع صغير السكان ومنخفض الدخل ؟ بلى ، هذا صحيح بالطبع . ولكن المهم هنا ليس العدد المطلق بل العدد النسبى ، فالذى يحدد نوع الثقافة التى سوف تسود فى النهاية ليس هو العدد المطلق لمن يطلب هذا النوع من الثقافة أو ذاك ، بل الحجم النسبى لكلا النوعين ، فإذا كانت نسبة طالبى الثقافة الهابطة أعلى بكثير من نسبة طالبى الثقافة الرفيعة ، حتى ولو كان عدد طالبى الثقافة الرفيعة كبيراً كعدد مطلق ، فلابد أن تسود الثقافة الهابطة .

سأضرب مثالا لذلك بما حدث فى مصر قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها . فقبل هذه الحرب كانت فى مصر مجلتان ثقافيتان رفيعتا المستوى هما « الرسالة » و«الثقافة» ، ولم تكن أى منهما تطبع وتوزع أكثر من نحو ألفى نسخة ، ومع ذلك كان لهما تأثير عظيم فى الحياة الثقافية فى مصر والعالم العربى كله . ولم تكن المجلتان تصادفان ، قبل الحرب ، وبرغم ضآلة الكمية الموزعة منهما ، أى مشكلة اقتصادية . تغير الأمر فى أعقاب الحرب وبدأت المجلتان تحققان خسارة متزايدة ، وأصبحت كل منهما تشكو من ضآلة حجم الطلب عليها بالنسبة لنفقات الطباعة . لم يكن عدد القراء قد انخفض بالطبع ، بل على العكس ، كان قد زاد بداهة مع زيادة عدد السكان والمتعلمين ، ولكن المشكلة لم تكن فى الحجم المطلق للطلب على الرسالة والثقافة ، بل فى حجمه النسبى . إذ فى الوقت الذى زاد فيه عدد قراء

هاتين المجلتين الرفيعتين زاد أيضًا ، وبنسبة أكبر بكثير ، عدد قراء نوع آخر من المجلات والجرائد ، الأكثر سطحية والأكثر استجابة لغرائز القراء . فمع زيادة عدد السكان وعدد القراء عمومًا ، زاد عدد القراء الذين يطلبون السطحى والسهل والمثير بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد القراء الذين يطلبون الأكثر عمقًا والأصعب منالا والأقل إثارة . ومن ثم ، فبينما ارتفع عبء النفقات على الجميع ، استطاعت المجلات ذات الجمهور الواسع أن تصمد أمام هذا الارتفاع فى النفقات وأن تنافس المجلات الأعلى مستوى ، فى المطابع ومنافذ التوزيع ، بل وأيضًا فى الحصول على الكتّاب والمحررين ، فطردت المجلات الرديئة المجلات الجيدة ، وأغلقت مجلتا الرسالة والثقافة ، بينما شاعت مجلات دار أخبار اليوم وأمثالها وباضت وأفرخت .

قرأت منذ بضع سنوات قولاً لسمير أمين ، الاقتصادى المصرى الشهير ، مؤداه أن « الرأسمالية تنفى الثقافة أصلا »، وهو قول خطير لابد أن يعترض عليه بشدة أنصار الرأسمالية ومحبوها ، ولكنى أعتقد أنه يحتوى على جانب مهم من الحقيقة ، وإن كان يحتاج أيضًا إلى بعض التحفظ .

هذا الجانب المهم من الحقيقة ينطبق على الثقافة بمعنييها : الأنثروبولوجى الواسع ، والفكرى الضيق . أما الثقافة بمعناها الأنثروبولوجى فتشير إلى كل ما يميز أمة أو مجموعة من البشر عن غيرها . فثقافة العرب هى ما تنفرد به الأمة العربية من سمات ، فى الفكر واللغة والأخلاق والقيم ومختلف أنواع السلوك ، بحيث تتميز به عن غيرها . والثقافة بهذا المعنى تستخدم للإشارة إلى أى جماعة بشرية أيا كانت درجة تحضرها أو بدائيتها . فأى أمة إفريقية مهما كانت معزولة عن العالم لها أيضا ثقافة ، هى - كما أشرت - ما تنفرد به ويميزها عن غيرها فى كل هذه الأمور . بهذا المعنى يمكن أن نفهم عبارة أن « الرأسمالية تنفى الثقافة » . إذ إن الرأسمالية بما تجلبه وتقوم عليه من حضارة السوق ، تقوم أيضا ، بالمقارنة بالنظم السابقة عليها ، على الإنتاج الواسع ، والإنتاج الواسع - كما رأينا - عدو التفرد والتميز ، ليس فقط تفرد وتميز الشخص الواحد عن بقية أفراد أمته، بل وأيضًا ، شيئًا فشيئًا ، مع

اكتساح الرأسمالية للعالم ، تفرد وتميز أمة عن غيرها . إن من الممكن بالطبع أن نَعُدَّ غزو «البلوجينز» للعالم بأسره ، من قبيل غزو ثقافة لأخرى ، ولكن من الممكن أيضًا عَدُّه «نفيًا للثقافة أصلاً» ، إذ إنه يطيح ، فيما يتعلق بالملبس ، بما يميز فردًا عن آخر ، وأمة عن أخرى ، بل وبما يميز الذكر عن الأنثى ، ما دام قد أصبح هو سروال الجميع .

مثل هذا ينطبق على طعام «الهامبورجر» و« الماكدونالدز » ومختلف المأكولات والمشروبات السريعة ، التى لا تكاد تحتاج إلى طهى ، ولا إلى أدوات لالتهامها ، ولا تتطلب الجلوس أو تبادل الحديث فى أثناء تناولها ، بل ولا تكاد تحمل فى ذاتها مذاقًا خاصًا ، بل تحتاج إلى إضافة أشياء مختلفة إليها لتثير الرغبة فيها . إنها تشبع الجوع ، وهذا هو كل ما فى الأمر . وهى فى هذا ذات كفاءة عالية ، إذ إنها تشبع الجوع بسرعة وبأقل جهد ممكن ، بل ودون أن تمنعك من القيام بعمل آخر فى أثناء تناولها . نعم إنها ثقافة أمريكية ، ولكنها أيضا ليست ثقافة أصلا . إن شيئًا كهذا موجود ، ولو بدرجات متفاوتة فى كثير مما يأتينا من العالم المتقدم اقتصاديا : طعام هو فى الحقيقة لا طعام على الإطلاق ، وملبس هو فى الحقيقة لا ملبس ، وأخبار هى فى الحقيقة شبه أخبار !

ولكن القول بأن الرأسمالية تنفى الثقافة ، يلمس أيضًا جانبًا مهما من الحقيقة ، إذا أخذنا الثقافة بالمعنى الضيق ، أى بمعنى الإنتاج الفكرى والفنى . فقد رأينا منذ قليل أن الإنتاج الواسع هو عدو الثقافة الرفيعة ، إذ يعتمد على الاستجابة لما يشترك فيه الناس جميعًا ، وينفر مما لا يستجيب إلا لنوازع الصفوة ، إذ إن هذا النوع الأخير قليل الربح وغير مضمون العائد . ولكن ثقافة الجماهير ، يمكن أن توصف ، دون أن نبتعد كثيرًا عن الحقيقة بأنها « لا ثقافة » ، أو أنها «نفى للثقافة أصلاً» . فالمسرحيات الهزلية التى لا تطلب من المشاهد قدرات أكبر من القدرة على الضحك على سقوط الممثل على وجهه ، أو ضرب ممثل لآخر على قفاه ، أو ظهور ممثل على خشبة المسرح بملابسه الداخلية . . . إلخ ، وأفلام الإثارة التى تعتمد على تعرية الممثلة لجسمها أو على الإشارات الجنسية المتكررة طوال الفيلم . . . إلخ ، هذه

المسرحيات أو الأفلام يمكن أن توصف ليس بأنها مجرد ثقافة هابطة بل بأنها ليست ثقافة أصلا .

أما التحفظ الذى لابد من أن نورده على عبارة سمير أمين ، فيتعلق بالاعتقاد بأن هذا النفى للثقافة إنما هو نتيجة للرأسمالية ، مما يوحى بأنه لابد أن يختفى فى ظل الاشتراكية . ولكن الحقيقة فيما تبدو لى أن الظاهرة التى نتكلم عنها ضعيفة الصلة بنظام ملكية وسائل الإنتاج أو بنظام التخطيط أو بنظام توزيع الدخل ، وإنما هى وثيقة الصلة بحضارة السوق . الذى يضعف الثقافة وقد ينفيها هو نظام السوق ، وليس الرأسمالية . فمن الممكن جداً أن نتصور نظاما اشتراكيا (بمعنى أخذه بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج ، وتطبيقه لنظام التخطيط ، ولدرجة عالية من المساواة فى توزيع الدخل) ومع ذلك تهبط الثقافة فيه هبوطًا شنيعًا لمجرد أن أجهزة الإعلام والثقافة والإنتاج عمومًا تقوم هى أيضًا على أساس نظام السوق ، أى تستوحى رغبات الجماهير الغفيرة فيما تنتجه ، ولا تنتج إلا ما تطلبه تلك الجماهير ، ولا تحيد عنه أو تحاول التأثير فيه ، فإذا بنا بصدد شىء شبيه بنفى الثقافة .

وأظن أن تجربة الاتحاد السوفيتى فيها الشىء الكثير من هذا . صحيح أن السلطة السوفيتية لم تكن تستجيب تمامًا لمتطلبات السوق ، وكانت تشجع وتدعم بعض أنواع الفنون الراقية ، كالباليه والموسيقى الكلاسيكية ، ولكنها كانت أيضًا ، فى كثير من أمور الثقافة ، تستوحى الجماهير الغفيرة ، وقد كانت قطعًا ، فى ميدان الإعلام ، تكلم الجماهير الغفيرة ولا تكلم الصفوة ، فأنتجت نظامًا للإعلام فيه شبه كبير بجنون وغوغائية الإعلام فى النظام الأمريكى .

* * *

أرجو أن أكون قد نجحت فيما سبق فى أن أبين أن القول بأن الخطر الذى ينطوى عليه اكتساح نمط الحياة الأمريكى لمختلف البلاد والأمم ، يتمثل فى اكتساح قيم أمة ما أو حضارة معينة لقيم أمم أو حضارات أخرى ، وإن كان يمس جانبًا من الحقيقة فهو لا يصيب كبدها . والقول بأن الخطر الذى ينطوى عليه يتمثل فى انتصار الرأسمالية على الاشتراكية هو كذلك قاصر عن التعبير عن أهم جوانب هذا الخطر . وقد يكون من بين هذه الانتقادات التى لا تصيب كبد الحقيقة أيضًا ، وإن كانت تصيب جزءاً

مهما منها ، ما يوجهه كثير من الكتاب للتنمية الاقتصادية السريعة ، أو للتقدم التكنولوجى ، بحسبان أى منهما المسئول الأول عن شرور الحياة الحديثة ومآسيها .
قد يكون الأقرب إلى الحقيقة (إذا صحّ ما ذهبت إليه فى الصفحات السابقة) هو إلقاء المسئولية على «ظاهرة الجماهير الغفيرة» ، كما حاولت أن أشرحها فيما تقدم . إنها ظاهرة وثيقة الصلة بكل ما ذكرت حالاً : اكتساح نمط الحياة الأمريكية لكل ما عداه ، «تغريب» العالم (ولكن طبقًا للنمط الأمريكى فى الحياة) ، اكتساح الرأسمالية وهدف تعظيم الربح لكل ما عداه من أهداف ، التنمية الاقتصادية السريعة والتقدم التكنولوجى . ولكن قد لا يكون لهذا كله هذه الآثار العميقة فى حياتنا الاجتماعية والثقافية لولا اكتساح قيم ورغبات الجماهير الغفيرة لكل ما عداه من قيم ورغبات .

(٢)
ثورة يوليو
وعصر الجماهير الغفيرة

خلال السنوات الثلاث أو الأربع السابقة على قيام ثورة يوليو كان يسود المصريين شعور عام بأن شيئًا مهما لابد أن يحدث . كان يحكمهم ملك فاسد تأتيهم الأخبار كل يوم عن مغامرة جديدة له مع النساء أو على موائد القمار . وفى سنة ١٩٤٨ كان الجيش المصرى ، مع ستة جيوش عربية أخرى ، قد منى بهزيمة منكرة فى فلسطين أعلن بعدها قيام دولة إسرائيل . وكانت الحكومات المصرية تتوالى بسرعة على فترات متقاربة ، وكل منها أكثر فسادًا من سابقتها ، مع تفاوت صارخ فى الدخول ، وزيادة سريعة فى السكان ، دون أن يبدو من واضعى السياسة الاقتصادية أنهم يأخذون هذه الزيادة فى الحسبان ، بفرض أن كانت هناك سياسة اقتصادية على الإطلاق . والامتيازات كلها ، سواء فى المناصب السياسية أو فى الحياة الاجتماعية أو الثقافية ، تحتكرها نسبة جد ضئيلة من السكان ، مع وجود حاجز حديدى يمنع ما لا يقل عن سبعين أو ثمانين بالمائة من السكان من القيام بأى دور فى الحياة العامة أو التمتع بطيبّات الحياة ، ابتداء من التعليم وحتى التصييف .

كان هذا إذن هو سرّ ذلك الفرح العظيم الذى استقبل به المصريون خبر قيام الثورة فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، فقد رأت الغالبية العظمى منهم ما حدث شيئًا طبيعيًا تمامًا وضروريا . لقد فوجئنا بالطبع بأن الذى قام بالتحرك وأحدث التغيير هم ضباط الجيش . ولكننا قلنا لأنفسنا : « ولم لا ؟ أليسوا مصريين مثلنا ؟ يشعرون بنفس ما نشعر به ؟ ومن غيرهم ، على أى حال ، كان يمكن أن يقوم بهذا العمل الجرىء والحاسم ؟ » .

ليس هذا فحسب ، بل كان من الواضح جداً للمصريين ، عندما سمعوا بقيام الثورة ، ما يجب على الثورة عمله . فهذا أيضًا لم يكن هناك خلاف جدى حوله ، وهو ما تضمنته مبادئ الثورة الستة المشهورة : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الإقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، إقامة جيش وطنى قوى ، إقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة ديمقراطية سليمة .

كان كل هذا واضحا وبديهيًا . ولكن من المهم الآن أن نلاحظ أنه فيما يتعلق بكل هدف من هذه الأهداف ، سواء تعلق بالسياسة الخارجية أو الداخلية ، بالتغيير الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى ، كانت هناك عدة احتمالات مختلفة أشد الاختلاف ، لما يمكن أن يحدث بشأنه . ففى السياسة الداخلية ، هل يعود الجيش إلى ثكناته بعد أن أدى مهمته العظيمة ويتأكد فقط من إجراء انتخابات نزيهة ، أم يستمر الضباط فى الحكم ؟ وفى السياسة الخارجية ، ما الذى سيحدث بعد أن تنجح مصر فى التخلص من الاستعمار الإنجليزى والاحتلال ؟ هل ستصبح دولة حرة مستقلة ، أم تقبل أن تصبح تابعة لأمريكا ؟ أم لروسيا ؟ أم تقف على الحياد بين الاثنين ؟ وفى سياسة مصر الإقليمية ، هل ستتحد مصر مع السودان ؟ أم تدخل فى وحدة عربية أكبر ، أم تحاول تكوين جبهة مع الدول الإفريقية أو الإسلامية ؟ وفى الموقف من إسرائيل ، هل سنعقد صلحًا ونقبل الأمر الواقع أم ندخل فى حرب على الفور ، أم ننتظر حتى نكوّن جيشًا قويًا ثم نحارب ؟ وفى السياسة الاقتصادية ، لاشك فى أن التنمية ضرورية ، ولكن التنمية أشكال وألوان . فهل نركّز على الزراعة أم على التصنيع أم على كليهما ؟ هل سنعتمد على النفس أم على المعونات الأجنبية ؟ على القطاع الخاص أم على القطاع العام ؟ وفى التصنيع ، هل تكون الأولوية للصناعة الخفيفة أم الثقيلة ؟ ونطبق أساليب للإنتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال أم للعمل ؟ وفى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية ، إلى أى مدى سوف نذهب للتخفيف من حدة التفاوت بين الطبقات ؟ هل نطبق اشتراكية من النمط السوفيتى أم الصينى ؟ أم نكتفى بإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية دون إلغاء للملكية الخاصة ؟ هل يكون نظامنا هو الاشتراكية أم رأسمالية الدولة ؟

إنى سوف أزعم فى هذا الفصل أن الذى حدد «اختيارات» رجال الثورة فى كل هذه المسائل لم يكن انحيازاً أيديولوجيًا أو تفضيلات شخصية من جانب هذا القائد

أو ذاك ، هذه المجموعة من الضباط أو تلك ، بل الذى حدد هذه «الاختيارات» كان هو «ظروف العالم» . لم يكن الأمر واضحا لنا على هذا النحو حينئذ ، ولكنه الآن أكثر وضوحًا بكثير . وهذه سمة طبيعية ، أى أن المغزى التاريخى لأى تجربة لا يتضح إلا بعد مرور فترة من الزمن . هكذا كان الأمر فى تجربة محمد على مثلا ، وفى تجربة إسماعيل وفى تجربة طلعت حرب . . . إلخ. إن مرور الزمن يضع التجربة فى إطارها التاريخى على نحو لم يكن واضحًا أبدًا فى أثناء حدوثها ، فإذا بالذى كان يبدو اختيارًا حرًا ، أو محض مصادفة ، أو نتيجة لاختلاف تافه فى الأهواء والأمزجة ، يتضح أنه كان اتجاهًا ضروريا يصعب جدا تصوّر حدوث غيره .

ولكنى أريد أن أذهب إلى أبعد من هذا لأسأل عن السمات الرئيسية « لظروف العالم» ، مما يمكن أن يكون قد حدد أو أثر فى «خيارات » ثورة يوليو المصرية ، ودفعها فى مسارات كان من الصعب على هذه الثورة السير فى غيرها . من بين هذه السمات التى أجد لها قدرة على تفسير ما حدث فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة ، أكثر من غيرها ، وتلقى ضوءًا كاشفًا على التطورات الرئيسية فى هذه الفترة أقوى مما قد يلقيه أى عامل آخر ، هاتان السمتان اللتان دار عنهما حديثى فى الفصل السابق : أن هذا العصر كان « عصر الجماهير الغفيرة » من ناحية «وكان أيضًا هو «العصر الأمريكى » ، من ناحية أخرى ، أو على الأقل العقود الأولى من هذا العصر . دعنا إذن ، فى هذا الفصل نحاول أن نتبين إلى أى مدى تأثر مسار ثورة يوليو بكل من هاتين السمتين .

* * *

لقد حاولت أن أبين فى الفصل السابق كيف دشن انتهاء الحرب العالمية الثانية عصرًا يختلف اختلافًا واضحًا عن العصر الذى سبقه ، من حيث صعود شرائح اجتماعية جديدة وواسعة على سطح الحياة ، ونجاحهم فى الحصول على نصيب من طيبات الحياة كان من قبل بعيدًا كل البعد عن متناول أيديهم ، وكيف صاروا عاملاً مؤثرًا فيما يتخذ من قرارات وما يطبق من سياسات ، وبالتالى طبعوا الحياة الاجتماعية والسياسية بطابع مختلف اختلافًا شديدا عن طابعها قبل تلك الحرب . قلت إن هذا حدث فى الغرب كما حدث فى الشرق ، وفى الشمال المتقدم

اقتصاديًا ، كما حدث فى الجنوب المتخلف ، وإن كان قد حدث بدرجات متباينة واتخذ صورًا مختلفة هنا وهناك .

عندما ننظر الآن إلى واقعة قيام ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر ، بعد مرور خمسين عامًا عليها ، وإلى المسار الذى اتخذته فى تلك العقود الخمسة ، لا يمكن أن يتصور المرء أن كان من الممكن أن يشذ مسار المجتمع المصرى خلال هذه الفترة عن مسار العالم ككل . كان لابد لهذه الظاهرة ، «ظاهرة الجماهير الغفيرة» أن تكون من بين السمات الأساسية لتطور مصر بعد يوليو سنة ١٩٥٢ ، كما كانت من السمات الأساسية لتطور غيرها من الأمم . ولا شك فى أن هذا كان هو ما حدث بالفعل .

كان جمال عبد الناصر كثيراً ما يصف المجتمع المصرى كما كان قبل ثورة سنة ١٩٥٢ بأنه كان مجتمع «النصف فى المائة» ، وكان يقصد بهذا أنه فى السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية كانت نسبة المصريين الذين يسيطرون على مصر وينفردون باتخاذ القرارات فيها ويتمتعون بمزاياها ، لا تزيد على هذه النسبة ، بينما كان بقية المصريين مهمشين . وكان هذا الوصف إلى حد كبير صحيحًا . وكان من الصحيح أيضًا أنه بعد سنوات قليلة من قيام ثورة يوليو لم يعد من الممكن وصف المجتمع المصرى على هذا النحو . كما أنه لا شك أيضًا فى أنه ، حتى بعد ما حدث من ارتداد فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعد وفاة عبد الناصر ، لم يعد من الممكن الآن ، وبعد انقضاء خمسين عامًا على ثورة يوليو ، أن يوصف المجتمع المصرى بهذا الوصف . فما الذى حدث بالضبط ؟

الذى حدث هو ما أسميته فيما تقدم بظاهرة «الجماهير الغفيرة» ، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بالحراك الاجتماعى ولكنها ليست هو بالضبط . إنها جزئيًا نتيجة هذا الحراك نفسه ، ولكنها ليست نتيجة الحراك الاجتماعى وحده . كما أنها ظاهرة تقوّيها وتدعمها الزيادة الكبيرة فى حجم السكان ، ولكن تزايد السكان مهما كان معدله مرتفعًا لا يكفى وحده لإحداث هذه الظاهرة التى أتكلم عنها .

خلال النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ ـ ١٩٥٠) زاد عدد السكان فى مصر بأكثر من الضعف ، ومع ذلك ظل المجتمع المصرى مجتمع «النصف فى المائة» ، ولم تدخل مصر «عصر الجماهير الغفيرة» إلا بعد قيام ثورة يوليو ، وإلى

حد كبير بسببها . إن الزيادة الكبيرة فى السكان فى أعقاب ثورة سنة ١٩٥٢ ساهمت بلا شك فى تقوية هذه الظاهرة (ظاهرة الجماهير الغفيرة) ولكنها ما كانت تكفى وحدها لولا أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية سمحت بذلك . فهذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت بشدة فى زيادة ما أسميته فى الفصل السابق «بالحجم الفعّال للسكان »، أى الحجم المؤثر والحاكم لنمط الحياة .

ولكن ظاهرة «الجماهير الغفيرة» ليست بدورها مساوية لظاهرة « الحراك الاجتماعى» . الحراك الاجتماعى يحدث أثره نتيجة التغير فى المراكز النسبية للطبقات والشرائح وما يحدثه هذا بالضرورة من توترات : إحباطات من ناحية ، وارتفاع فى الطموحات والآمال مع تغير مضمونها ، من ناحية أخرى . وهذه التوترات والإحباطات والطموحات الجديدة لابد أن تؤثر تأثير بالغًا فى مختلف الجوانب الاجتماعية . ولكن هناك أيضًا الآثار التى ينتجها «محض التغير فى الحجم»، أو محض التغير فى ذلك «الحجم الفعال» من السكان ، بصرف النظر عن التغير فى المراكز النسبية لطبقاتهم وشرائحهم المختلفة . ولأضرب بعض الأمثلة لأوضح الفارق بين الظاهرتين .

فلنأخذ مثلا التطور الذى لحق الثقافة المصرية ، سواء كما تظهر فيما يصدر من كتب ، أو فى مختلف أنواع البرامج الإذاعية والتليفزيونية ، أو فيما تنشره الصحف أو ما ينتج من أفلام سينمائية ومسرحيات . . . إلخ . لاشك فى أن ما شهدته مصر خلال الخمسين عامًا الماضية من حراك اجتماعى قد أثر تأثيراً واضحًا فى مضمون ما يكتبه الأدباء من روايات وقصص ، بل وفى الانتماء الطبقى لهؤلاء الأدباء أنفسهم ، وفى مضمون برامج الإذاعة والتليفزيون والانتماء الطبقى المصرى لمعدّى هذه البرامج ، وفيما تدور حوله أفلام السينما ومقالات الصحف ، بل فى اللغة التى تستخدم فى التعبير فى كل هذه الأدوات والوسائل الثقافية الإعلامية . نعم كان لارتفاع معدل الحراك الاجتماعى أثر كبير ، ولكن الزيادة المطلقة فى حجم المتلقين والمستقبلين لهذه الوسائل كان لها أثر كبير أيضًا . الثقافة فى عصر لا تزيد نسبة المتعلمين فيه على ٢٠٪ كما كان الحال قبل سنة ١٩٥٠ ، لا يمكن أن تكون هى نفس الثقافة فى عصر بلغت فيه نسبة المتعلمين ٥٠٪ كما هى الحال الآن . الكتب والمجلات التى لا يتوقع أن يزيد عدد قرائها على ألف أو ألفين لابد أن تتضمن أشياء

مختلفة عما تتضمنها كتب ومجلات يشتريها ويقرؤها عشرات الألوف . الثقافة التى تنتقل عن طريق الراديو لا يمكن أن تكون هى التى تنتقل عن طريق التليفزيون . والأفلام والمسرحيات التى لا يشاهدها إلا طبقة متوسطة صغيرة الحجم لابد أن تكون مختلفة تمامًا عن تلك التى يتوقع أن يراها ملايين من الناس المنتمين لمختلف الطبقات .

أو فلننظر إلى التغير الذى طرأ على مضمون وأسلوب الخطاب الدينى فى مصر . لقد أشرت فى كتابى «ماذا حدث للمصريين ؟» إلى التغير الذى طرأ على الخطاب الدينى بسبب ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى ، وركزت بوجه خاص على الأثر الناتج عن شعور شرائح اجتماعية واسعة من إحباط عندما يرون صعود الكثيرين ممن كانوا حتى وقت قريب ينتمون إلى نفس طبقتهم ، فانضموا إلى طبقات أعلى ، وفشلهم هم لأسباب شخصية فى تحقيق هذا الصعود . وربطت بين هذا الشعور بالإحباط الناتج عن ظاهرة الحراك الاجتماعى السريع ، وبين بعض مظاهر التطرف الدينى والعنف . كما أشرت إلى ما حدث ، فى الناحية الأخرى ، وبسبب الحراك الاجتماعى السريع أيضًا ، من استخدام الشرائح الصاعدة للدين غطاء للصعود غير المسوّغ قانونيا أو أخلاقيا . ولكنى الآن أريد أن أوجه النظر إلى الأثر الذى أنتجه محض الزيادة فى الحجم ، على شكل ومضمون الخطاب الدينى . إن خطابا دينيا يوجهه مثقف وأديب ، مثل الأستاذ سيد قطب ، إلى عدة آلاف معظمهم من المتعلمين ، فى كتاب أو مقال ينشر عبر فترات زمنية طويلة نسبيا ، لابد أن يكون مختلفًا جدًا ، شكلاً ومضمونًا ، عن خطاب دينى يوجهه داعية إسلامى مثل الشيخ متولى الشعراوى إلى ملايين من مشاهدى برنامج أسبوعى فى التليفزيون . للقارئ أن يتصور الفوارق المهمة التى لابد أن ينتجها مجرد الاختلاف فى عدد المتلقين أو المستمعين للخطاب ، سواء من حيث لغة التعبير ، أو الموضوعات التى يتناولها الخطاب ، أو المغزى والمعانى المستخلصة ، ومدى أهمية أسلوب الكلام بالمقارنة بمضمونه كوسيلة لكسب الجمهور .

ولكن محض الحجم ، أو الزيادة فيما أسميته بالحجم الفعال للسكان ، أو بظاهرة الجماهير الغفيرة ، له تأثيرات كثيرة أخرى ، غير تأثيرها على الثقافة أو الصحافة أو البرامج التليفزيونية أو أسلوب الخطاب الدينى ، فهى تؤثر أيضًا على

مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية وعلاقاتنا الاجتماعية مما تتناوله الفصول التالية من هذا الكتاب ، جانبًا بعد آخر .

وقد ساهمت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، بلا شك في تفجير «ظاهرة الجماهير الغفيرة» في مصر على نحو غير مسبوق في التاريخ المصرى . كان قيام هذه الثورة بمثابة إزاحة سد هائل كان يحجز وراءه فيضانا من المياه ، طال تراكمها عبر العقود السابقة على الثورة بسبب الزيادة السريعة في السكان من ناحية وارتفاع مستوى الآمال والطموحات من ناحية أخرى ، وما اكتسبته شرائح متزايدة من السكان من تعليم ومهارات جديدة ، من ناحية ثالثة . ثم ضاعفت الثورة من قوة هذا التيار الجديد الكاسح ، بمختلف ما صدر عنها من إجراءات قوانين من إعادة توزيع للثروة والدخل ، إلى التوسع في التعليم ، إلى رفع معدل النمو الاقتصادى والتصنيع ، فإذا بظاهرة الزيادة في السكان تتحول إلى ظاهرة أهم وأخطر ، هي الزيادة في «الحجم الفعّال للسكان »، أي عدد القادرين على التأثير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بما اكتسبته من قوة شرائية جديدة أو مهارات وكفاءات لم تكن لهم من قبل .

* * *

ولكن مهما كانت قوة أثر هذه التطورات الجارية في داخل المجتمع المصرى ، فإن مصر لا تعيش في فراغ ، بل وسط عالم تجرى فيه أيضا باستمرار تغيرات عميقة تؤثر بدورها في المجتمع المصرى ، بل لعل مصر هي من أكثر دول العالم تأثرا بما يجرى في هذا العالم الواسع بحكم موقعها الجغرافي وحجم سكانها وتاريخها ومركزها الثقافي . وقد ذهبت في الفصل السابق إلى أن من أهم ما طرأ على العالم ككل من تغيرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو بزوغ ما يمكن تسميته «بالعصر الأمريكي »، ولم يكن أمام مصر من مفر من أن تدخل بدورها هذا العصر مثلما دخله غيرها ، وأن تخضع مثلما خضع غيرها لما حمله هذا العصر الجديد من مؤثرات في حياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية . وقد كانت « البوابة» التي دخل من خلالها هذا العصر إلى مصر ، هي ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، كما كانت هي البوابة التي دخلها منها «عصر الجماهير الغفيرة » .

إن معظمنا سوف يتفق ، فيما أظن ، على أنه لو لم تكن الولايات المتحدة راضية عن قيام الجيش المصرى بحركة سياسية فى سنة ١٩٥٢ ما نجحت هذه الحركة . بل والأرجح أن إحجام القوات البريطانية التى كانت مرابطة وقتها على قناة السويس ، عن التدخل لوأد حركة الجيش ، كان سببه تدخلاً أمريكيًا بصورة أو بأخرى . ونحن نعرف أن الملك فاروق كان أول ما فعله عندما فوجئ بدخول الضباط إليه فى ٢٦ من يوليو ومعهم وثيقة التنازل عن العرش ، هو الاتصال بالسفير الأمريكى تليفونيا للتحقق من أنه راض عما يحدث ، فلما تحقق من ذلك وقّع على التنازل . ويروى أحمد حمروش (قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول : مصر والعسكريون ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٨-٩) القصة التالية التى حدثت فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٢ :

« أصدر (مجلس القيادة) قرارًا باعتقال ٦٤ سياسيًا يوم ٧ من سبتمبر دون الرجوع إلى رئيس الوزراء (على ماهر)، وأعلن جمال عبد الناصر الخبر فى اجتماع لمجلس القيادة كان يحضره الدكتور عبد الرزاق السنهورى وسليمان حافظ . وتحدد بهذا القرار مصير وزارة على ماهر . وبدأ البحث عن اسم رئيس الوزراء الجديد . ورشح سليمان حافظ الدكتور السنهورى رئيسًا للوزراء . ولكن على صبرى همس شيئا فى أذن جمال سالم ، وكان حاضرا لهذا الاجتماع بوصفه سكرتيرا لمجموعة الطيران . وقال جمال سالم إنه يجلّ السنهورى ويعرف قدرته ويعترف بجدارته ويثق فى إخلاصه للحركة ، كما بدا واضحًا فى تأييده لقانون الإصلاح الزراعى ، ولكنه يستسيغ الصراحة والإخلاص فى عرض السبب الذى يجعله مرغما على العدول عن ترشيحه . وكان السبب كما قاله جمال سالم هو أن الأمريكان سوف يعترضون على الترشيح لأن بعض الصحف الغربية نسبت إليه فى أواخر عهد الملك السابق وفى أثناء حكم الوفد أن له ميولاً يسارية . واستطرد جمال سالم قائلاً إنه برغم يقينه ببطلان هذه التهم فإن مصلحة الحركة ـ وقد أخذت بعض الصحف فى الخارج تتهمها بالشيوعية ـ تقتضى تفادى كل ما من شأنه أن يستغله الأعداء . ويقول خالد محيى الدين إن الأمريكيين كانوا قد أبلغوا على صبرى بذلك عندما شعروا باقتراب السنهورى من مجلس القيادة ورجوع الأعضاء إليه فى مشكلاتهم الدستورية كافة . وأجاب الدكتور السنهورى فى ثقة هادئة بأنه يقرّ وجهة نظر جمال

سالم بعد أن قال إن الذريعة التى استندت إليها صحافة الغرب فى اتهامه بالشيوعية ترجع إلى أنه وقع هو وزملاء له من مستشارى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة نداء للسلام هو ما عرف فى ذلك الوقت باسم (نداء ستوكهولم) ، ومضمون النداء لا يعدو أن يكون دعوة لإقرار السلام العالمى ومقاومة أسباب الحروب . وأنهى الدكتور السنهورى كلامه طالبًا الانتقال للحديث عن مرشح آخر ، وانتهى الأمر إلى الاقتراح بتعيين محمد نجيب رئيسا للوزراء وسليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء» .

وللقارئ أن يتصور كم كان من الممكن أن يتغير مسار التاريخ المصرى فى تلك المرحلة لو افترضنا أن أصبح على رأس الحكومة أمثال الدكتور السنهورى .

لم تكن أمثال هذه القصص معروفة لنا وقت حدوثها ، ولكن حتى لو عرفنا بعضها فقد كان فرحنا بالثورة غامرا ورغبتنا جامحة فى أن نتصورها خالية من الشوائب لدرجة منعتنا من أن نفهم فهما صحيحا تلك المؤثرات الحاسمة التى كانت تجرى وراء الكواليس . فإذا تأملنا الآن ما حدث خلال الخمسين عامًا الماضية أدركنا إلى أى حد كان هذا الذى حدث متأثرًا بهذه السمة الأساسية لهذه الفترة ، وهى أنها كانت تمثل فى الحقيقة الخمسين سنة الأولى من «العصر الأمريكى » .

هل كان من قبيل المصادفة مثلا أن تتخذ الثورة المصرية فى سنة ١٩٥٢ ضد الفساد السياسى والاقتصادى ، شكل الانقلاب العسكرى ، وهو ، كما ظهر فى انقلابات أخرى قبله وبعده ، الطريقة المفضلة لدى الأمريكيين لإحداث التغيير المطلوب فى دول العالم الثالث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ؟ وهل كان من قبيل المصادفة أن يكون أول قانون للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى يصدر بعد الثورة هو قانون الإصلاح الزراعى ، وقد كان الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو شكل الإصلاح المفضل عند الأمريكيين عندما يتعلق الأمر بالدول المتخلفة كطريقة للحد من انتشار الشيوعية ؟ وهو إصلاح يقوم على توسيع نطاق الملكية الخاصة للأرض لا على إنشاء مزارع مملوكة للدولة يعمل فيها المزارعون أجراء .

أو فلننظر إلى سياسات الثورة الاقتصادية . لقد قبلت حكومة الثورة فى البداية مشروع النقطة الرابعة الأمريكى ، وهو الصورة الأولى من صور المعونات الأمريكية

الخارجية فى أعقاب الحرب الثانية . ثم قبلت حكومة الثورة أن تعتمد على المعونات الغذائية الأمريكية ، اعتماداً كبيراً ، فيما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٥ وقبل أن تتوقف تمامًا فى عام ١٩٦٧ . فهل كان هذا الاعتماد على المعونة الأمريكية ضروريا حقًا لتحقيق التنمية السريعة فى مصر من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ؟ لا أعتقد ذلك ، بل الأرجح أن المعونات الغذائية الأمريكية كانت هى الصيغة الملائمة ، من وجهة النظر الأمريكية ، للتخلص من فائض إنتاجها الزراعى على نحو يفيد منها مزارعوها من ناحية والسياسة الخارجية الأمريكية من ناحية أخرى .

أما فيما يتعلق بالمصلحة المصرية ، فالحقيقة أنه كان من الممكن جداً لمصر ، ودون تضحيات جسيمة فى ذلك الوقت ، أن تحقق تنمية سريعة دون الاعتماد على القمح وسائر السلع الزراعية الأمريكية . كان هذا أسهل بكثير مما أصبح فى السبعينيات أو الثمانينيات ، بعد أن أدمنت مصر هذه المعونة ، وأسهل بكثير أيضًا منه الآن .

بل إن مفهوم التنمية نفسه ، الذى تبنته الثورة ، كانت له سمات أمريكية واضحة ، بمعنى ملاءمته للأغراض الأمريكية فى المنطقة . لقد تبنت الثورة نفس فلسفة التنمية التى شاعت فى الخمسينيات والستينيات وروّجت لها منظمات الأمم المتحدة ، وقبلناها نحن دون تروٍّ ، ثم تبين لنا فيما بعد أنها تقوم على مفهوم خاص جداً ، ليس هو المفهوم الوحيد ولا هو بالضرورة المفهوم الأصلح لنا . لقد قبلنا تعريف التنمية بأنها زيادة متوسط الدخل ، وليس إشباع الحاجات الأساسية للناس. والأمران مختلفان . إذ من الممكن أن تنجح فى تحقيق الأول نجاحًا باهراً وتفشل فى الثانى ، كما أن من الممكن أن تنجح نجاحًا باهراً فى تحقيق الثانى مع تقدم بسيط فى رفع متوسط الدخل .

إن تبنى هذا المفهوم للتنمية دون تروٍّ هو الذى سمح باتخاذ سياسات اقتصادية تقوم على تدليل الطبقة الوسطى وتشجيع استهلاكها لكثير من السلع والخدمات الترفيهية والكمالية بدرجة أكبر بكثير مما كانت تسوّغه مستويات المعيشة السائدة فى ذلك الوقت لغالبية المصريين ، من أجهزة التكييف إلى السيارات إلى إنشاء المصايف الجديدة اللائقة بالطبقة المتوسطة الجديدة ، إلى إنشاء مساكن ونواد جديدة للضباط ، حتى قبل أن تشبع بعض الحاجات الأساسية لأقل الناس دخلاً . نعم لقد حدث خلال الخمسينيات والستينيات تقدم كبير فى مستويات التغذية والتعليم والإسكان

حتى لشرائح الدخل الدنيا ، خصوصا إذا قورن هذان العقدان بالعقود التالية لهما ، ولكن كان من الممكن أن يحدث تقدم أفضل بكثير في كل هذه الأمور (ولو في مجال محو الأمية مثلاً) لو كانت الإدارة المصرية حرة حقًا في تشكيل السياسة الاقتصادية . كان تبني هذا المفهوم الخاطئ للتنمية هو أيضا الذي سمح بإنفاق أكبر من اللازم على شراء الأسلحة ، وبالاستخدام الكثيف لرأس المال بدلا من الاستخدام الكثيف للعمل ، بل وسمح أيضًا باستمرار فقدان النظام السياسي لدرجة معقولة من الديموقراطية .

كل هذا لم يكن إلا نمطًا معينًا من الأنماط الممكنة للتنمية ، تقدمت به مصر ، بلا شك ، خلال الخمسينيات والستينيات ، خطوات كبيرة إلى الأمام ، وبدرجة أعلى بكثير مما حققته مصر في العقود التالية ، سواء من حيث معدلات التصنيع وتغير الهيكل الإنتاجي ، أو من حيث إعادة توزيع الدخل ، ولكن كان يعيبه عيبان أساسيان ، كان كلاهما يتلاءم مع المصالح الأمريكية في ذلك الوقت وهما :

(١) الاعتماد الكبير على المعونة الأمريكية .

(٢) وإذعان غير مسوَّغ للمطامح الاستهلاكية لدى الطبقة المتوسطة .

لقد تفاقم هذا العيبان في السبعينيات والعقدين التاليين لهما ، فزادت المديونية للولايات المتحدة وللغرب عمومًا بمعدلات مذهلة ، كما اشتدت قوة النزعة الاستهلاكية لدى أصحاب شرائح الطبقة الوسطى من المصريين ، بدرجة مذهلة أيضًا ، الأمر الذي أدى بنا إلى ما نحن فيه الآن ، من مختلف أوجه الضعف في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء .

إن قراءة ما حدث يمكن أن تؤدي بنا إلى اتخاذ أحد موقفين : موقف يؤكد على أوجه الاختلاف المهمة بين المرحلتين ، مرحلة الخمسينيات والستينيات من ناحية ، والمرحلة التالية لهما من ناحية أخرى ، وإلقاء اللوم كله ، أو معظمه ، فيما حدث للاقتصاد والمجتمع والسياسة المصرية على إحدى المرحلتين دون الأخرى ، وموقف آخر ينظر إلى المرحلتين بوصفهما حقبتين متتاليتين من العصر نفسه ، لم تتمتع مصر خلال أي منهما بحرية حقيقية في الحركة ، أو باستقلال كبير في الإرادة ، وإن كان من الممكن أن نعترف للمرحلة الأولى بأن حرية الحركة فيها كانت أكبر واستقلال

الإرادة أوسع ، بسبب ظروف الحرب الباردة (خاصة فى الفترة بين عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥) والتى طرأ عليها تغير كبير ابتداء من منتصف الستينيات . وهذا القدر الأكبر من حرية الحركة هو الذى سمح فى رأيى بأداء أفضل فى الخمسينيات والستينيات فى كل ناحية من نواحى حياتنا ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل والسياسية أيضًا ، بالمقارنة بالعقود التالية عليها .

هذا الموقف الثانى ، الذى ينظر إلى الخمسين عامًا ككل ، ويركّز على أوجه الشبه بين المرحلتين بدلاً من أوجه الاختلاف ، هو فيما يبدو لى الموقف الأنسب الآن ونحن نحاول ، فى سنة ٢٠٠٢ ، تأمل حقبة نصف القرن بأكمله ، أملاً فى اكتشاف المغزى التاريخى لهذه المرحلة بأكملها ، أو فى الوصول إلى أقرب التشخيصات الممكنة إلى الحقيقة . وهذا هو ما حاولت أن أفعله فيما يتعلق بجوانب متعددة من جوانب حياتنا الاجتماعية والثقافية فى مصر : الاقتصاد والثقافة ، الصحافة والتليفزيون ، السوبر ماركت والتليفون ، الأزياء والعلاقة بين الرجل والمرأة ، أعياد الميلاد والسياحة . . . إلخ. وقد وجدت أن من أقرب التشخيصات الممكنة إلى الحقيقة ، لهذه الخمسين عامًا (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢) ، تشخيصها بأنها كانت تمثل بداية ، وإن كانت طويلة ومثيرة ، لما يمكن تسميته « بعصر الجماهير الغفيرة» من ناحية ، و« بالعصر الأمريكى » من ناحية أخرى ، إشارة إلى هاتين الظاهرتين اللتين شملتا العالم بأسره فى النصف الثانى من القرن العشرين . وعندما جاءت هاتان الظاهرتان إلى مصر ، لم تكن النتيجة ، وهو ما يجب أن نتوقعه ، لا خيراً خالصًا ولا شراً محضا . فليس الهدف من الفصول التالية إذن هو أن نلعن هذه الحقبة أو أن نمجدها ، فلا أظن أن هذا موقف صائب أو حكيم فيما يتعلق بأى حقبة من حقب التاريخ . بل الهدف هو فقط مجرد الفهم .

(٢)

الصحافة

-١-

ليس هناك أى قانون طبيعى أو وضعى يفرض علينا أن نقرأ صحيفة فى صباح كل يوم . وإنما حدث الأمر تدريجيا نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية معينة ، حتى تمكّنت منا هذه العادة الغريبة ، وشاعت حتى شملت نسبة كبيرة من الناس ، خصوصا فى المجتمعات المسمّاة بالراقية ، واستمرت حتى تحوّلت العادة إلى إدمان .

كيف يمكن أن يحدث هذا دون أن نشعر ونتخذ وسائل الوقاية الواجبة ؟

هناك بالطبع حاجة حقيقية لمعرفة بعض الأخبار ، ولابد من تلبية هذه الحاجة بطريقة أو بأخرى . فإذا كانت هناك مثلاً ، دلائل على أن قبيلة معادية تنوى غزو قرية مجاورة لنهبها ، فلابد من العثور على طريقة لتنبيه أهالى هذه القرية لما يحدث لاتخاذ الحيطة وتحصين أنفسهم ، فيرسل عمدة القرية أو كبار القوم فيها ، الذين يعرفون الأخبار قبل غيرهم ، من ينبىء أهل القرية بالخبر . وإذا انتشر وباء فى قرية فمن واجب الحكومة أن تعرّف القرى المجاورة بحدوثه وتخبرهم بأفضل الطرق للوقاية منه . قد ترسل الحكومة من يعلق بيانًا مكتوبًا على بعض الأشجار ، أو على باب منزل العمدة ، ولكن هذا يفترض معرفة أهل القرية بالقراءة . الأفضل ، فى حالة انتشار الأمية ، الاعتماد على خطيب المسجد أو الكنيسة ، أو على المؤذن الذى يمكن أن يذيع الخبر من أعلى مئذنة ، أو على أى شخص جهورى الصوت فيصيح فى الناس فى أكبر ميدان فى القرية بما عنده من أخبار .

ينطبق هذا على أى خبر تريد السلطة المركزية تبليغه للناس ، كعزمها على تجنيد الشباب للحرب ، أو زيادة النسبة الواجب تسليمها للحكومة من هذا المحصول أو

ذاك . . . إلخ . وقل مثل هذا عن حاجة بعض المتكسّبين من عمل من أعمال الترفيه ، كالسيرك أو التمثيل ، لإخبار الناس بأنهم سيقيمون سيركا أو مسرحًا فى قريتهم أو على أطراف مدينتهم ، فى ذلك اليوم المحدد . لا بأس فى هذه الحالة من إرسال من يدق على طبلة ليطوف بالناس لإخبارهم بالحادث السعيد .

كانت هذه هى المقدمات التاريخية للصحافة . وهى المقدمات المعقولة تمامًا فى مجتمع من الأميين ، إذ لابد فى هذه الحالة من الاعتماد على نقل الأخبار شفاهة . أما أن تظهر بانتظام ، على فترات معروفة وثابتة ، بضع صفحات مطبوعة ، وتعرض للبيع للناس ، فكان هذا يشترط أمرين لا غنى عنهما : ظهور المطبعة ، وهذا تطور تكنولوجى بحت ، ووجود عدد كاف من الناس الذين يعرفون القراءة والكتابة ولديهم القدرة على دفع تكاليف كتابة وطباعة هذه الصفحات .

أما الشرط الأول فقد أصبح متوافراً فى منتصف القرن الخامس عشر بظهور المطبعة ، وأما الشرط الثانى فلم يتوافر إلا فى أوائل القرن السابع عشر ، فى بعض البلاد الأوروبية ، الأمر الذى سمح بالفعل بظهور أولى الصحف المطبوعة والمنتظمة الصدور فى كلٍ من ألمانيا والنمسا وإيطاليا . أما فى الولايات المتحدة فلم يظهر أى شيء يمكن عَدّه صحيفة منتظمة الصدور إلا فى أواخر ذلك القرن (١٦٩٠) ، عندما ظهرت صحيفة فى مدينة بوسطون تحمل هذا الاسم الطويل : (الأحداث العامة ، خارجية ومحلية) وتصف نفسها بأنها : « تصدر مرة واحدة فى الشهر ما لم يحدث من الأحداث ما يستوجب ظهورها أكثر من ذلك » . لم تكن هذه الصحيفة الأمريكية الأولى تتكون من أكثر من أربع صفحات طولها لا يزيد على ٣٠ سم وعرضها ١٥ سم ، ملئت ثلاث صفحات منها بالأخبار القصيرة ، بينما تركت الصفحة الرابعة بيضاء لكى يستخدمها القارئ لمراسلاته الشخصية . على أى حال فإنه لم يصدر من هذه الصحيفة إلا عدد واحد فقط ، إذ أصدر حاكم المنطقة أمرا بإغلاقها بعد أربعة أيام من صدورها . أما الصحف اليومية فقد تأخرت عن ذلك بنحو قرن من الزمان . فلم تظهر أول صحيفة يومية بريطانية إلا فى أوائل القرن الثامن عشر (١٧٠٢) ، وأول صحيفة يومية أمريكية إلا بعد ذلك بثمانين عامًا (١٧٨٣) ، ولم تكن هذه الأخيرة تتكون من أكثر من صفحتين .

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن نشأة الصحف المطبوعة والمنتظمة الصدور كانت وثيقة الصلة بنمو الطبقة الوسطى ، وأنها كانت ظاهرة «بورجوازية» بحتة . كانت الأخبار الغالبة فى الصحف الأولى هى أخبار التجارة وما يهم التجار معرفته ، كخبر وصول باخرة إلى الميناء وبيان ما تحمله من سلع . بل قيل إن الصحف اليومية فى أمريكا لم تظهر إلا لمنافسة المقاهى التى كانت تعلّق على جدرانها آخر الأخبار عن حركات التجارة . نعم ، سرعان ما أضيفت الأخبار السياسية المهمة والتعليقات عليها ، ولكن ظلت الصحف فى الأساس صحف «الطبقة الوسطى» ، منذ ظهورها فى أوائل القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن العشرين : تنشر ما يهم هذه الطبقة معرفته ، وتستجيب لأذواق هذه الطبقة ومعاييرها الأخلاقية ، وتتجنب ما يؤذيها أو يجرح حسّها الأخلاقى أو الجمالى . هكذا نجد جريدة التايمز اللندنية مثلاً ، عندما ظهر أول عدد منها فى أول يناير عام ١٧٨٥ تنشر وعداً من مؤسسيها للقراء بأن هذه الصحيفة الجديدة «لن تحتوى على أى شىء من شأنه أن يخدش الحياء أو يفسد الخلق ، وستمتنع امتناعًا باتا عن نشر أى شىء يتضمن تحيزا ظالمًا أو قذفًا مبتذلاً فى حق أى شخص» . وعندما تولى رئيس تحرير جديد إدارة صحيفة النيويورك تايمز فى عام ١٨٩٦ ، رأى من المفيد أن يتبنى شعاراً للصحيفة مؤداه أنها «لن تنشر من الأخبار إلا ما كان من الملائم نشره ، وأنها لن تلوّث المفرش الذى يغطى مائدة الإفطار» .

لم يكن غريبًا بالمرة إذن ، أن تجد فى هذه الصحف مقالات لكبار كتّاب العصر أو قصصا وروايات تنشر فى حلقات لبعض الروائيين العظام . فالصحف البريطانية اليومية الأولى ، التى ظهرت فى النصف الأول من القرن الثامن عشر نشرت قصصًا مسلسلة لدانييل ديفو ، صاحب قصة روبنسون كروزو الشهيرة ، وعُدّ أول من اتبع هذه الطريقة فى نشر قصصه ، كما كان كاتب المقالة الأساسية فى إحداها هو جوناثان سويفت ، صاحب كتاب رحلات جلفر الشهير أيضًا . ولكن هذا لم يكن إلا بداية لمساهمة بعض من أعظم الأدباء والكتاب السياسيين بالكتابة فى الصحف ، من صمويل جونسون وديكنز وثاكرى فى إنجلترا ، إلى جوته وشيلر فى ألمانيا ، إلى مارك توين فى أمريكا .

-٢-

المدهش حقّا هو كيف استمرت الصحف على هذه الدرجة من الوقار والرصانة كل هذا الزمن الطويل ، وأنها لم تعدل عنه إلا قبيل حلول القرن العشرين بسنوات قليلة ، أى إلى ما لا يزيد كثيراً عن مائة عام ، الأمر الذى يذكّرنا بهذه الحقيقة المهمة : إن الجماهير الغفيرة ، حتى فى الدول التى سبقتنا فى ميدان التعليم وفى التنمية الاقتصادية السريعة بعشرات السنين ، لم تنتشر بينها معرفة القراءة والكتابة إلا منذ وقت جد قريب .

فقبل حلول القرن العشرين بقليل بدأت ثمرات الثورة الصناعية فى دول غربى أوروبا وأمريكا تصل إلى شرائح اجتماعية أوسع ، إذ كان التقدم التكنولوجى قد وصل إلى درجة تتطلب توسيع دائرة القدرة الشرائية وإلا عجز المنتجون عن تصريف منتجاتهم . ومن ثم كانت الاستجابة لمطالب النقابات العمالية ليست فقط ضرورة اجتماعية وسياسية بل وضرورة «تكنولوجية »، وكان لابد أن ينعكس هذا فى أحوال الصحف .

فى سنة ١٩٠٠ كانت معرفة القراءة والكتابة والقدرة الشرائية قد انتشرتا إلى حد سمح لجريدة مثل الديلى ميل Daily Mail البريطانية أن تطبع وتوزّع مليون نسخة يوميا ، الأمر الذى جعل أذهان بعض الأذكياء تتفتق عن الفكرة الآتية : إن القدرة على تعبئة مثل هذا الطلب الواسع على الصحف (بسبب تحقق القدرة على القراءة والقدرة على الشراء فى الوقت نفسه) يمكن أن يكون مصدر ربح وفير لمن يستطيع أن يخاطب هذه الجماهير الواسعة بالطريقة التى تحب أن تخاطب بها . فما هذه الطريقة ؟ إن من السهل علينا الآن ونحن ننظر إلى ما حدث بعد مرور قرن من الزمان على بدايته ، أن نحدد ما الذى يعجب هذه الجماهير ، ولكن لابد أن الأمر فى البداية كان اكتشافًا عبقريًا من جانب مُصْدرى الصحف : الجماهير تفضّل الجرائد ذات العناوين المثيرة والمكتوبة بخط كبير ، والجماهير تحب أن ترى الصور أكثر مما تحب أن تقرأ الكلام ، والجماهير تحب ، إذا كان المقال فى موضوع علمى ، أن يكون المقال مبسطًا للغاية ، وإذا كان فى السياسة أن يكون مثيراً وحماسيًا . أما الأخبار ، فالأفضل منها هو ما تعلق بالفضائح وأسرار الناس ، وأما القصص فأفضلها قصص الحب والجنس .

كان من أوائل الصحف الأمريكية التى اكتشفت هذا الاكتشاف صحيفتان تصدران في نيويورك هما «الجريدة» (Journal) و « العالم» (World) ، وقد دخلتا في منافسة حادة فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر في جذب جماهير القراء ، فنشرت إحداهما قصة مسلسلة ومصوّرة بعنوان « الطفل الأصفر» (The Yellow Kid) حققت نجاحًا جماهيريًا باهراً ، وسرعان ما قلدتها الصحيفة الأخرى ، ثم انتشرت الموضة الجديدة إلى صحف أخرى خارج نيويورك ، ثم خارج الولايات المتحدة ، اعتمدت هى الأخرى على الإثارة ، وعرفت منذ ذلك الحين ، وبسبب قصة «الطفل الأصفر» باسم «الصحافة الصفراء» . وقد دخل الطلب والعرض ، فيما يتعلق بالصحافة الصفراء ، كما دخلا فى أمور كثيرة ، في حلقة مفرغة : زيادة عدد القراء ، الناجمة عن زيادة السكان وزيادة القدرة الشرائية وانخفاض مستوى الأمية ، تؤدى إلى زيادة الطلب على الصحف ، وزيادة حجم الطلب تؤدى إلى الاستجابة إلى القاسم المشترك الأعظم بين القراء ، وهو حب كل ما هو مثير وسهل وسريع ، ومن ثم يزيد المعروض من مواد الصحافة الصفراء ، ولكن زيادة المعروض من هذه المواد يضاعف من حجم الطلب ، الذى يضاعف بدوره من حجم العرض . . . إلخ .

وهكذا ، ما أن بلغنا منتصف القرن العشرين ، حتى وجدنا أرقام التوزيع لبعض الصحف اليومية فى بريطانيا تبلغ بضعة ملايين ، فبلغ توزيع الديلى ميل فى سنة ١٩٥٠ مليونين من النسخ يوميا ، والديلى ميرور ٣,٧ مليون نسخة ، والديلى إكسبريس أربعة ملايين .

-٣-

عندما بلغ عدد القراء هذا الحجم ، كان من الطبيعى أن تحدث الخطوة الخطيرة التالية ، وهى أنه ، بدلاً من أن تقوم الصحيفة ببيع أخبارها ومقالاتها وصورها للقرّاء ، بدأت الصحيفة فى « بيع قرائها للمعلنين » . قد يبدو التعبير قاسيًا ومبالغًا فيه ، ولكنه لا يبعد كثيرا عن الحقيقة . فالصحيفة عندما يبلغ مستوى انتشارها حدّا معينًا يمكنها أن تعتمد فى تحقيق الربح ليس على قارئ الجريدة كقارئ ، وإنما كمشتر لسلع أخرى كثيرة . ومن ثم فهى الآن قادرة على تقديم خدمة أعلى ثمنًا وأكثر ربحًا

بكثير من الخدمة التى قامت فى الأصل لتقديمها وهى الإعلام والتثقيف . هذه الخدمة الجديدة هى الإعلان ، وهذا هو المقصود من قولنا إن الصحف تقوم الآن ببيع القرّاء بدلاً من بيع الأخبار . فالمشترى المهم الآن ، فى نظر الصحيفة ، ليس هو قارئ الصحيفة بل هو منتج السلعة الراغب فى الإعلان عنها ، والشئ المباع ليس هو كمية من الأخبار أو المقالات بل القرّاء أنفسهم .

وللقارئ أن يتخيل التغير الذى كان لابد أن يطرأ على الصحيفة نتيجة لهذا التغير الخطير فى طبيعة ما يعرض للبيع والشراء . نعم ، لابد من مراعاة ما يريده القارئ ، أولاً وأخيراً ، سواء كان المباع هو الخبر والمقال ، أو عدد القراء الذين سوف تقع أعينهم على الإعلان . ولكن زيادة أهمية الإعلان ضاعفت أهمية الانتشار الواسع بالنسبة لأهمية صدق الخبر أو جودة المقال . بل إن رأى القارئ نفسه فى الصحيفة لم يعد مهما بنفس الدرجة ، طالما تحققت واقعة الشراء ابتداء . المهم هو جذبه إلى شراء الصحيفة الآن ، وليس من المهم كثيراً رأيه بعد انتهائه من الاطلاع عليها . المهم هو النجاح فى خداعه بأن هناك شيئًا فى الصحيفة تتعين قراءته ، حتى لو اكتشف بعد لحظات قليلة أن ما ظنه مهما ليس فى الحقيقة كذلك ، إذ إنه فى هذه اللحظات القليلة يكون عدد من الإعلانات قد وقع بالفعل تحت بصره ودخل فى وعيه أو لا وعيه .

ترتب على ذلك أن أصبح القارئ المسكين يشترى الجريدة فيقلّب صفحاتها فإذا به يجد المنشور فى صفحة بعد أخرى ، من الأخبار والمقالات ، لا يتجاوز ربع ، أو حتى عشر مساحة الصفحة ، بل وقد يجد الصفحة بأكملها وقد احتوت على صورة لسيارة أو علبة للسجائر إلى جانبها صورة امرأة جميلة تهم بركوب السيارة أو تشعل سيجارتها . إنه ليس من أجل هذا بالطبع ، دفع ثمن الجريدة ، ولكن هذا ، فى نهاية الأمر ، هو ما يحصل عليه . ومن أجل تمرير هذه الخدعة لابد أن تحمل الصفحة الأولى عناوين مثيرة ، وأن تعده بأخبار لا يمكن له الإحاطة بها إلا بتقليب صفحات الجريدة . فإذا به بعد أن يقلب هذه الصفحات لا يكاد يظفر بشئ على الإطلاق ، وإذا بالخبر «شبه خبر »، كذكر أن شخصًا التقى بآخر وتكلما فى موضوع مهم ، دون أن يقال لنا ماذا قال أحدهما للآخر ، بل ولا حتى ما هو هذا الموضوع المهم . إن من المناظر المثيرة للشفقة ، منظر مشترى بعض الجرائد فى

الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوروبية ، وقد ذهب لشراء الجريدة الصادرة يوم الأحد ، ثم يعود إلى بيتة حاملاً ما يقرب من طنّ من الورق ، على ظن أنه بقراءتها سيحيط إحاطة تامة بما يحدث فى العالم ، فإذا به يجد تسعة أعشار المكتوب على هذا العدد النهائى من الصفحات يتكون من إعلانات لم يكن فى نيّته أبداً أن يدفع ذلك المبلغ من المال لاقتنائها . وسرعان ما يلقى هذا الطن من الورق الذى تتكون منه الصحيفة فى صفيحة القمامة ، حتى يأتى يوم الأحد التالى فيقع فى الفخ نفسه .

كيف يمكن لأى جريدة ، مهما كانت درجة كفاءة محرريها ومراسليها ، أن تعثر فى كل يوم على خبر يستحق أن ينشر بالعناوين الكبيرة فى الصفحة الأولى ، ويكون من الأهمية بحيث يجذب عدة ملايين من القراء ؟ الأمر صعب ويكاد أن يكون مستحيلاً ، والصحيفة يومية لابد أن تصدر فى موعدها الثابت ولا يمكن أن تؤجل صدورها حتى يحدث ما يستحق الكتابة عنه ، كما كان الحال فى بداية ظهور الصحف . ليس هناك إلا حل واحد : أن يُرفع كل يوم خبر من الأخبار ، مهما كان فى حقيقته تافها أو حقيراً ، فيمنح نفس الأهمية التى أعطيت فى اليوم السابق لنشوب حرب أو قيام ثورة . فى كل يوم يبقى مكان المانشيت الرئيسى خاليًا حتى يقرر رئيس التحرير ما الخبر الذى سينتشل من بين مجموعة الأخبار التافهة ليتصدر الأخبار الأكثر تفاهة . قد يكون الخبر هو القبض على راقصة مشهورة أو قتل لاعب كرة كبير لزوجته هى وعشيقها ، أو مقابلة تمت لمجرد السؤال عن الصحة أو تبادل التهانى بالعيد ، فيقال إنها تمّت لمناقشة الأوضاع الحسّاسة فى المنطقة . إن الأمر لم يصل بعد إلى حد أن تقوم الصحف بنفسها بإشعال حرب أو بالإيقاع بشخصية مشهورة حتى يمكن الكتابة عن هذا أو ذاك . ولكننا لم نعد بعيدين عن هذا أو ذاك . ومثال مقتل الأميرة ديانا ليس ببعيد . صحيح أن الصحفيين لم يقتلوها بغرض الكتابة عن موتها ، ولكنهم على أى حال قتلوها ثم كتبوا عن ذلك .

-٤-

مرة أخرى نجد أن ما استغرق ثلاثة قرون فى أوروبا ، لم يحتج إلى ما يزيد كثيرا على مائة عام فى مصر . بل وفى بلاد أخرى كثيرة أقل «تقدمًا» من مصر ، ربما لم تستغرق كل هذه التطورات أكثر من خمسين عامًا . صحيح أن ظهور أول جريدة

فى مصر يرجع إلى قرنين من الزمان ، عندما بدأ نابليون فى إصدار صحيفتين بمجرد وصوله إلي مصر فى سنة ١٧٩٨ ، ولكن هاتين الصحيفتين كانتا باللغة الفرنسية وموجهة لفرنسيين . وصحيفة محمد على (الوقائع المصرية التى صدرت فى سنة ١٨٢٨ بالعربية والتركية) كانت صحيفة رسمية تحتوى على قوانين وقرارات إدارية دون أخبار بالمعنى الذى نفهمه الآن . وعلى أى حال، لم يكن من الممكن أن تنشأ صحيفة دورية ليقرأها الناس فى أجزاء مختلفة من القطر المصرى إلا بعد إنشاء هيئة البريد فى سنة ١٨٦٥ فى أثناء عصر إسماعيل .

فى مجتمع ظلت نسبة الأميين فيه تزيد على ٨٠٪ من السكان حتى منتصف القرن العشرين ، لم يكن من المتوقع أن تصدر الصحف ، حتى ذلك الحين ، إلا لنسبة جد ضئيلة من السكان ، ممن ينتمون إلي الطبقتين العليا والوسطى . وهما طبقتان كان يتمتع أفرادهما بوجه عام ، وحتى منتصف القرن ، بمستوى عال من التعليم ، وبتملك ناصية اللغة التى تكتب بها الجريدة ، عربية كانت أو إنجليزية أو فرنسية ، مع احترام تام ، من جانب أفراد الطبقة الوسطى على الأقل ، للغة العربية وقدرتهم على تذوق ما فيها من جمال .

من ناحية أخرى ، كان عدد قارئى الصحف من الصغر بحيث لم يكن ليسمح للصحيفة بأن تحقق إيراداً من الإعلانات ذات أهمية تذكر . تضافرت هذه الظروف لتحديد طبيعة الصحف والمجلات الصادرة فى مصر حتى منتصف القرن : عدد جد محدود من النسخ ، يتضمن أخباراً وموضوعات تلائم قراء ذوى ذوق رفيع ، لغة ومضموناً ، وبحد أدنى من الإثارة وعدد محدود جداً من الصور ، أما المقالات فيكتبها بانتظام أعلى أدباء وكتّاب مصر شأناً وأعظمهم موهبة ، من العقاد إلى طه حسين ، ومن توفيق الحكم إلى سلامة موسى .

بدأ الانقلاب على استحياء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بظهور مدرسة أخبار اليوم فى الصحافة المصرية ، فشاهد قراء الصحف المصرية لأول مرة المانشيتات المثيرة والمكتوبة بحروف ضخمة ، دون اهتمام كبير باتساق العنوان المثير مع مضمون الخبر المكتوب تحته . وزاد عدد الصور المنشورة ، مع مراعاة اعتبارات الإثارة فى اختيار الصور والأخبار على حد سواء . لقد ظل بعض الكتاب الكبار

يكتبون فى صحف ومجلات مؤسسة أخبار اليوم ، فكان للعقاد مثلا مقاله الأسبوعي ولتوفيق الحكيم مربّعه الثابت تحت عنوان «عصاى تقول» . ولكن المساحة المخصصة لمثل هذه المقالات انخفضت نسبتها بشدة إلى إجمالى حجم الصحيفة ، وكانت حجة صاحبى المؤسسة أن ليس هذا هو بالضبط ما يريده الجمهور .

-٥-

عندما قامت ثورة سنة ١٩٥٢ أضيف عنصر جديد للإثارة ، إذ انضمت الإثارة السياسية إلى مواد الإثارة المستمدة من الجرائم والفضائح وأسرار الفنانين والفنانات . ولكن كل هذا لم يكن من شأنه أن يزيد من توزيع الصحف لولا ما حدث من تطور فى ارتفاع مستوى الطبقات الدنيا اقتصاديًا وتعليميًا ، وهو ما تكفل بعمله العقدان التاليان (الخمسينيات والستينيات) . وكانت النتيجة الحتمية لهذا الارتفاع فى التوزيع الانخفاض فى مستوى ما تنشره الصحف لغة ومضمونًا . كان هذا هو ما يتفق مع ما يطلبه ويقدر على استيعابه قارئو الصحف الجدد الذين انضمّوا حديثًا جدًا إلى الطبقة الوسطى ، وحققوا قدراً من التعليم على عجل ، فى مدارس وجامعات مكتظة بالتلاميذ ، وعلى أيدى مدرسين تخرجوا هم أنفسهم على عجل لمواجهة حاجات المدارس المتزايدة بسرعة .

كان من الممكن أن تؤدى هذه الزيادة الكبيرة فى توزيع الصحف إلى ارتفاع كبير فى أهمية الإعلان بوصفه مصدراً من مصادر الدخل للصحيفة ، ولكن حال دون ذلك خلال الخمسينيات والستينيات ، أن كثيراً من الصحف أصبح يعتمد على التمويل المباشر من الحكومة ، التى قامت هى نفسها بإصدار بعض الصحف ابتداء أو نزعت ملكيتها من مؤسسيها الأصليين ، كما حال دونه ما حدث من تأميمات واسعة النطاق فى مطلع الستينيات ، إذ أصبح كثير من المشروعات التجارية والصناعية فى مركز احتكارى بعد دخولها فى ملكية الدولة لا تكاد تحتاج معه إلى الإعلان عن نفسها .

على الرغم من كل ما فعلته العشرون سنة الأولى التالية لثورة سنة ١٩٥٢ فى إعادة توزيع الدخل والارتفاع بمستوى الدخل فى مصر بوجه عام ، فإن الزيادة فى

الحجم النسبى للطبقة الوسطى فى مصر بين عامى ١٩٥٢ و١٩٧٠ لا يمكن أن يقارن بما حدث لهذه الطبقة في العشرين سنة التالية (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) . نعم ، لقد أدت إجراءات عبدالناصر فى الإصلاح الزراعى والتأميم ونشر التعليم إلى زيادة ملحوظة فى حجم الطبقة الوسطى ، ولكن كل هذا لم يكن له من الأثر فى نمو هذه الطبقة مثلما كان لظاهرة الهجرة التى عرفتها مصر فى السبعينيات والثمانينيات . فإذا أضفنا إلى ذلك أن السبعينيات والثمانينيات ، مع كل تنكرهما لسياسات عبدالناصر فى إعادة توزيع الدخل ، لم تستطيعا الوقوف فى وجه التيار الكاسح المطالب بمزيد من المدارس والجامعات ، أيا كان مستوى التعليم الذى تقدمه هذه المدارس والجامعات ، فإن النتيجة كانت هى صعود أفواج غفيرة من الشعب المصرى إلى مرتبة الطبقة الوسطى (وعلى الأخص الطبقة الوسطى الدنيا) حتى أصبحت هذه الأفواج الغفيرة ، بمستوى تعليمها وأذواقها وتطلعاتها ، هى المحدد الأساسى لمستوى وخصائص الثقافة السائدة فى الربع الأخير من القرن ، بما فى ذلك مستوى وخصائص الصحف الرائجة .

كان يوسف إدريس ولويس عوض ونجيب محفوظ لا يزالون يكتبون فى الصحف فى أوائل السبعينيات ، ولكن نجيب محفوظ مع نهاية القرن ، كان قد انكمش إلى مربّع صغير قليل الأثر ، وكان لويس عوض فى عشر السنوات الأخيرة من حياته ، قد تحوّل من الكتابة فى إصلاح التعليم ، وكأنه قد يئس من إمكانية ذلك ، إلى الكتابة فى التاريخ الأقدم بكثير ، الأوروبى أو المصرى ، وكأنه كان يبحث عن عزاء فى فترة تاريخية أفضل . أما يوسف إدريس ، فقد توقف تمامًا عن كتابة القصة والمسرحية وتحوّل هو نفسه إلى المقالة المثيرة ، التى لم تكن دائما تحظى بإعجاب قرّائه القدامى .

تحوّل عنصر الإثارة فى الصحافة ، التى بدأت على استحياء قبيل منتصف القرن على يد مدرسة مصطفى أمين وعلى أمين ، من إثارة الأخبار الصغيرة المتناثرة ، إلى الإثارة السياسية والقومية فى الخمسينيات والستينيات ، ثم إلى الإثارة الدينية فى السبعينيات ، ثم أضيف إلى كل ذلك الإثارة المعتمدة على أخبار الرياضة فى الثمانينيات ، والإثارة الجنسية فى التسعينيات . كان كل شىء الآن يحمل طابع التبسيط الشديد ، وهو التبسيط الملائم بالطبع للجماهير الغفيرة من القراء . كانت

السياسة والقضايا القومية قد جرى عليها التبسيط الشديد فى الخمسينيات والستينيات، ولكن هذا التبسيط الشديد لحق أيضًا التفسير السائد للدين فى السبعينيات ، ثم انتشرت طريقة فى معالجة الرياضة والجنس تتسم بدورها بالتبسيط الشديد ، فأى شىء أبسط من متابعة مباراة الهدف الأساسى منها إدخال كرة فى شبكة الفريق الآخر؟ وأى شىء أبسط وأكثر ضمانًا للربح الوفير من نشر صور الإغراء لممثلات السينما ؟

المدهش أن هذه النزعة للتبسيط قد أصابت حتى ما كان فى الأربعينيات ومطلع الخمسينيات أكثر الصحف والمجلات وقاراً ورصانة . فنفس المجلات التى كانت تنشر المقالات البديعة لصلاح حافظ فى الخمسينيات تحت عنوان «انتصار الحياة»، أو التى أسسها أحمد بهاء الدين فى منتصف الخمسينيات لمخاطبة «القلوب الشابة والعقول المتحررة» ونشر أول مقال له فيها تحت عنوان «معنى اليسار»، وجدت أنها لن تستطيع الاستمرار وتحقيق مستوى معقول من التوزيع ما لم تنشر صوراً مماثلة لما تنشره «الصحافة الصفراء»، وما لم تتوسع فى أخبار الرياضة وفى نشر المقالات المبسطة جداً فى الدين مثلما تتوسع الأخريات . كما ظهرت مجلات جديدة من نوع جديد تمامًا على مصر ، حققت نجاحًا باهراً ، برغم ارتفاع ثمنها ، تطبع على ورق مصقول وتعتمد على الصور الجميلة وإذاعة الأسرار ، ونشر كل ما هو مدهش وغريب .

هكذا نجد أن الصحافة فى مصر استطاعت خلال ما لا يزيد كثيراً على مائة عام ، أن تقطع نفس الشوط الذى قطعته الصحافة فى أوروبا وأمريكا فى أكثر من ثلاثة قرون . بل إن الشوط الذى قطعته مصر فى الثلاثين عامًا الماضية يكاد يفوق ما استغرق من أوروبا وأمريكا قرنا كاملاً . فنوع الصحافة التى بدأ فى أوروبا بقصص «الطفل الأصفر»، منذ مائة عام ، لم يبدأ فى مصر ، وعلى استحياء تام ، إلا فى منتصف القرن ، ولكن انظر إلينا الآن ، تجد أننا كدنا نتفوّق على أوروبا وأمريكا فى هذا النوع من الصحافة .

(٤)

التليفزيون

من الممكن جداً أن يجد مؤرخو المستقبل ، عندما يكتبون تاريخ العالم فى القرن العشرين ، أن من أنسب الأوصاف التى يمكن أن يطلقوها على النصف الثانى من ذلك القرن (١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠) هو أنه «عصر التليفزيون» . ربما كان من الممكن ، مع الكثير من التجاوز ، أن يصفوا النصف الأول من ذلك القرن (١٩٠٠ ـ ١٩٥٠) بأنه كان عصر الراديو والسينما ، ولكن لا الراديو ولا السينما تحققت لهما قط درجة الانتشار التى تحققت للتليفزيون ، ولا « ملأ أى منهما الدنيا وشغل الناس» مثلما فعل هذا الصندوق المدهش .

لم تعرف مصر التليفزيون لمدة تزيد كثيراً على الأربعين عامًا ، ولكن حتى فى أوروبا وأمريكا لم يتحقق للتليفزيون هذا الانتشار المدهش بين سائر الطبقات الاجتماعية قبل منتصف القرن . كان ونستون تشرشل فى إنجلترا يعتمد فى إثارة حماسة الإنجليز فى حربهم ضد الألمان حتى منتصف الأربعينيات على كلماته النارية فى الإذاعة ، وكانت أمريكا تغزو العالم ليس بالمسلسلات التليفزيونية ، بل بأفلام هوليود . ولكن بمجرد أن عرف الناس التليفزيون وخبروه تركوا كل شىء بما فى ذلك الأهل والأصحاب ، وفضلوا الجلوس أمامه ، وخصصوا له أفضل مكان فى البيت، وأحاطوه بمختلف أنواع الحماية والرعاية ، وركبوا له عجلات ليسهّلوا له الحركة من مكان إلى مكان ، وصنعوا صوانى خاصة لتقديم العشاء فى أثناء مشاهدته ، أسموها « صوانى التليفزيون »، كما أطلقوا على التليفزيون نفسه مختلف أسماء التدليل أشهرها « تلى » . وبلغ حب الناس له حدّاً أصبح معه من الصعب انتزاع الزوجة لزوجها من أمام التليفزيون ، أو العكس ، كما أصبح كثيرون من أطفال الولايات المتحدة يقضون أمامه عدداً من الساعات يفوق ما يقضونه فى المدرسة .

ليس من الصعب تفسير هذا النجاح الباهر والحب الطاغى . نعم كان للراديو عند ظهوره سحر وشعبية واسعة ، ولكن هذا السحر وهذه الشعبية لم يصمدا طويلاً بعد أن عرف الناس التليفزيون . ذلك أن من رأى ليس كمن سمع ، وحاسة البصر فيما يظهر أكثر تملكًا للنفس من حاسة السمع ، فما بالك إذا اجتمعت الحاستان ؟ صحيح أن الشاعر العربى يقول إن « الأذن تعشق قبل العين أحيانًا » ، ولكن هذا الشاعر بالذات (بشّار بن برد) كان ضريراً ، وهو على كل حال لم يكن يتكلم عن القاعدة بل عن الاستثناء . ويبدو أن المرء يجد صعوبة أكثر فى تجاهل ما يمرّ أمام عينيه مما يجد فى تجاهل ما يمر بسمعه من أصوات . فأنت لا تستطيع أن تقاوم، فى أثناء جلوسك مع عائلتك فى حجرة بها تليفزيون ، وأيا كانت أهمية ما يدور بينكم من حديث ، اختلاس النظر كل حين وآخر لترى الصور المعروضة على الشاشة . وربما كانت هذه هى الحكمة من أنه كان للإنسان غطاء للنظر ، يفتحه ويغلقه حسب الحاجة ، دون أن يكون للسمع غطاء مثله .

بل قد لا يكون من الشطط القول بأن العين قد تكون «أكثر ديموقراطية» من الأذن . ذلك أننا إذا استثنينا الموسيقى ، التى تخاطب الوجدان عن طريق الأذن ، بأكثر بكثير مما تخاطب العقل ، نجد أن التواصل الإنسانى عن طريق الأذن أكثر اعتماداً على العقل من التواصل الإنسانى عن طريق العين . إن المرء ، فيما يبدو ، يتأثر بما يسمعه بسبب مضمونه ومنطقه ، أى بناء على تأثيره فى عقله ، بينما يتأثر بما يراه لأسباب واهية الصلة بالمنطق والإقناع . نعم قد يتأثر الطفل الرضيع بصوت أمه بأكثر بكثير مما يتأثر بمنظرها ، ولكن هذا لا يستمر على الأرجح لمدة طويلة ، إذ ما أن تتفتح عينا الطفل على العالم حتى يغلب أثر ما يراه على أثر ما يسمعه . هذا هو ما أقصده عندما أقول إن العين «أكثر ديمقراطية» من الأذن ، إذ لا يتفاوت الناس فيما بينهم فى مدى تأثرهم بما تجلبه العين من رسائل ، على الأرجح ، بقدر اختلافهم فى مدى تأثير رسائل الأذن .

قد يفسر كل هذا شيوع التعبيرات ، فى مختلف اللغات ، التى تتضمن رفعًا من شأن العين بما يفوق بكثير شأن الأذن . نحن نصف الحبيب بأنه «أعز علينا من العين»، ولا نقارنه قط بالأذن ، ونصف الشىء الغالى عندنا بأنه «قرة عيننا » . واستخدام المجاز فى اللغة بالإشارة إلى العين أكثر بكثير ، فيما يبدو ، من الإشارة

إلى أى حاسة أخرى . فأنت تسأل من تخاطبه : « هل ترى ما أعنيه ؟ » وتحوّل الموضوع لرئيسك أو مرءوسك ، إذا كنت موظفًا ، « للنظر فيه »، ونحن نصرّ على القيام بشيء «بصرف النظر» عما عداه ، فضلاً عن أننا نرى الحلم ولا نكاد نسمعه .

مازلت أذكر كيف كان للصورة الضوئية (الفوتوغرافية) جاذبية شديدة عندما اكتشفناها لأول مرة فى طفولتنا ، وكيف كنت أرى الفلاحين المصريين الذين كانوا مازالوا حديثى العهد بها يتسابقون للوقوف أمام الكاميرا ، حتى الرجال الكبار منهم ، أملاً فى أن يروا صورتهم مطبوعة فى أيديهم . كان هذا شأن الصورة الثابتة فما بالك إذا تحركت ؟ ثم ما بالك إذا اجتمعت الصورة المتحركة مع الصوت ؟

كان للسينما هذا السحر وهذه الجاذبية الفائقة فى بداية القرن العشرين . حتى الأفلام الصامتة كان لها فى العقدين الأولين من القرن جاذبية لا تقاوم جعلت من شارلى شابلن ولوريل وهاردى شخصيات معروفة فى العالم بأسره . لكن السينما تلقت ضربة قاصمة بظهور التليفزيون . كان الفرق بين السينما والتليفزيون كالفرق بين سيارة الأتوبيس والسيارة الخاصة ، إذ تحرر مالك التليفزيون مثلما تحرر مالك السيارة الخاصة من أهواء شركة النقل العام ، فأصبح هو الذى يحدد محطة الصعود والنزول ويختار ما يسير فيه من شوارع ، بل ويكفيه أن يحرك مفتاحًا صغيراً أو يضغط على زر صغير فيبدأ كل شيء فى العمل .

لم يكن من الصعب بالطبع على منتجى التليفزيون أن يخمنوا حجم الربح الذى يمكن أن يعود عليهم من هذا الاختراع المدهش ، وقد تحقق لهم ما توقعوه وزيادة . فى البداية ، ظل التليفزيون ، حتى فى البلاد التى اخترعته ، أعلى نفقة مما تتحمله الجماهير الغفيرة ، كما واجه بعض المقاومة من بعض الشرائح العليا من علية القوم الذين رأوا فيه أقرب إلى أذواق الطبقة الوسطى وتعطيلا لهم عن قراءة كتاب أو حضور مسرحية . ومن ثم ظل التليفزيون إلى أواخر الخمسينيات محصوراً فى الطبقة الوسطى ، تعجز العشرون أو الثلاثون فى المائة من شرائح الدخل الدنيا عن شرائه ، وتأنف الخمسة أو العشرة فى المائة العليا من النظر إليه . ولكن هذا الحال لم يستمر طويلاً ، إذ لم تأت السبعينيات إلا وكان التليفزيون قد أصبح قطعة أساسية من قطع الأثاث فى أى بيت أمريكى أو أوروبى .

خلال تلك الفترة القصيرة من عمر التليفزيون ، والتى كان يخاطب فيها نسبة الأربعين أو الخمسين فى المائة من السكان ، الواقعة فى شرائح الدخل الوسطى ، كانت برامج التليفزيون تتسم بسمات تختلف اختلافًا واضحًا عما نراه اليوم . كان جمهور التليفزيون فى ذلك الوقت جمهوراً أعلى بكثير فى مستوى الثقافة والتعليم من جمهور التليفزيون اليوم ، ومن ثم كان على برامج التليفزيون أن تكون بدورها أعلى مستوى وأكثر ذكاء . إن من لا يزال يتذكر نوع البرامج التى كان التليفزيون الإنجليزى أو الأمريكى يقدمها فى الخمسينيات ، ويقارنها بما يقدمه اليوم هذا التليفزيون أو ذاك ، لابد أن يستولى عليه العجب من شدة الاختلاف .

كانت البرامج قبل خمسين عامًا أقل إثارة ، وأقل اعتماداً على الجنس والعنف ، وأكثر اعتماداً على الإقناع منها على الإيحاء ، بل كثيراً ما كانت الأذن تخاطب أكثر مما تخاطب العين . كانت برامج التليفزيون أقرب فى «أرستقراطيتها» إلى ما يذيعه الراديو ، وأكثر احتشامًا ووقاراً مما تعرضه دور السينما . مازلت أذكر مثلا ما كنت أراه فى التليفزيون الإنجليزى فى أواخر الخمسينيات من برنامج أسبوعى اسمه «مجمع العقول» (Brains Trust) حيث كان أربعة أو خمسة من أكبر المفكرين البريطانيين يجلسون، ويدير الحوار بينهم مذيع لا يقل عنهم ذكاء ووقاراً ، فيتحاورون ساعة كاملة حول أسئلة يرسلها إليهم مشاهدو التليفزيون خلال الأسبوع السابق ، فى الفلسفة أو التاريخ أو الأدب . . . إلخ . لم يكن للصورة شأن كبير فى برنامج كهذا ، ومن ثم فإني لا أحتاج للقول بأن هذا البرنامج قد اختفى تمامًا من التليفزيون الإنجليزى خلال الستينيات ، ولم يعد فى التليفزيون الإنجليزى اليوم (ناهيك عن الأمريكى) شىء يشبهه أو يقاربه . لم يكن سبب هذا التغير ، بالطبع ، أن المهتمين بالثقافة الرفيعة قد أصبحوا أقل عدداً ، إذ العكس طبعًا هو الصحيح . وإنما كان السبب هو أن هؤلاء المهتمين بالثقافة الرفيعة ، على الرغم من ازدياد عددهم ، لم يعودوا قادرين على الصمود فى منافسة الأعداد الغفيرة من الجماهير التى تطلب الصورة أكثر مما تطلب الصوت ، والحركة السريعة بدلاً من الثبات ، وإثارة المشاعر بدلاً من إثارة الفكر .

كان العامل الأساسى وراء هذا التحوّل هو ذلك التطور البسيط جدًا والتافه للغاية : وهو انخفاض نفقة إنتاج جهاز التليفزيون إلى مستوى جعله فى متناول هذه

الجماهير الغفيرة . وإنما المخيف حقا هو أن هذا العامل البسيط جدًا والتافه للغاية الذى جلبه تقدم تكنولوجى صغير ، أدى إلى قلب الحياة الثقافية والفكرية رأسا على عقب . لم يقتصر الأمر على أنه ، مع تغير طبيعة الغالبية العظمى من مشاهدى التليفزيون ، كان من المحتم أن تتغير طبيعة البرامج التى تقدمها بحيث تصبح مناسبة لأذواق هؤلاء المشاهدين الجدد ، بل الأفدح والأخطر هو ذلك الأثر الذى نجم عن مجرد الزيادة الكمية فى أعداد المشاهدين ، حتى بصرف النظر عن مستواهم الفكرى وطبيعة أذواقهم .

ذلك أن هذه الزيادة الكبيرة فى أعداد مشاهدى التليفزيون جعلت فرصة تحقيق الأرباح الطائلة من وراء التليفزيون لا تقتصر على منتجى جهاز التليفزيون وبائعيه ، بل امتدت أيضًا ، وبدرجة أكبر ، إلى كل من له مصلحة فى ترويج السلع ، أى سلع ، سواء فى ذلك منتجو هذه السلع نفسها أو المشتغلون بصناعة الإعلانات المقصود منها هذا الترويج .

لم يكن للإعلان التليفزيونى أهمية تذكر طوال الخمسينيات ، حتى فى الدول الصناعية الغنية ، بل ظلت معظم القنوات التليفزيونية خالية تمامًا منه حتى انتهاء ذلك العقد . ثم بدأ زحف الإعلانات شيئًا فشيئًا حتى أصبحت هى مصدر الربح الأساسى لأصحاب هذه القنوات . وقد توارت إلى جانب أرباح الإعلانات أرباح منتجى جهاز التليفزيون نفسه ، ناهيك عما تحصّله بعض الدول من رسوم مقابل استخدام التليفزيون . وقد ترتب على ذلك النتيجة الحتمية الآتية : وهى أن عرض الإعلانات وتوزيعها على أوقات البث التليفزيونى لم يعد يجرى بما يناسب ما يعرضه التليفزيون من برامج ، بل أصبحت موضوعات هذه البرامج وطبيعتها تتحدد ، أكثر فأكثر ، طبقًا لما يريد أصحاب السلع عرضه من إعلانات . هذا التطور المخيف حقًا يشبه التطور الذى حدث فى العلاقة بين إنتاج الأسلحة ونشوب الحروب . فبدلاً من أن تنشب الحرب أولاً ثم يجنى منتجو السلاح من ورائها الأرباح الوفيرة ، أصبح منتجو السلاح وبائعوه يقدمون أحيانًا على التشجيع على نشوب حرب ، وقد يختلقون أسبابها اختلاقًا ، من أجل تصريف المزيد من الأسلحة .

* * *

اتخذ تطور التليفزيون فى مصر وفى سائر بلاد العالم الثالث ، خطوات مشابهة لما اتخذه فى البلاد الأكثر ثراء ، مع تسارع هذه الخطوات وفقا لما اعتدنا عليه دائمًا من أن ما يستغرق عشرات السنين فى الدول المتقدمة تكنولوجيا ، قد لا يستغرق عندنا إلا بضع سنوات . لقد حدث هذا فى تخفيض معدل الوفيات ، وفى تضخم حجم المدن ، وفى اكتظاظ الطرق بالسيارات الخاصة . . . إلخ . كما حدث فى التليفزيون . ولكن الخطوات هى هى : برامج عالية المستوى نسبيًا فى البداية تخاطب جمهوراً محدود العدد ، تليها برامج متدنية المستوى تخاطب جمهوراً أوسع مع تخلل الإعلانات لهذه البرامج ، إلى أن وصلنا إلى برامج تتحدد طبيعتها طبقا لمشيئة أصحاب هذه الإعلانات .

فعندما دخل التليفزيون مصر لأول مرة فى مطلع الستينيات ، كان جمهوره محدوداً بحدود شريحة اجتماعية صغيرة هى القادرة على دفع ثمن الجهاز أصلاً ، وقد كان هذا الثمن فى مطلع الستينيات كافيًا لاستبعاد الغالبية العظمى من الشعب المصرى ، التى كانت على أى حال ، تسكن فى ذلك الوقت بيوتا لم تدخلها الكهرباء أصلاً . كان من الطبيعى إذن أن تكون برامج التليفزيون المصرى فى أوائل عهده أكثر وقاراً وأعلى مستوى مما شهدناه بعد ذلك ، سواء من حيث المضمون ، أو اللغة المستخدمة أو جدية التناول . فلا كان جمهور التليفزيون فى ذلك الوقت ليقبل هذا المستوى المتدنى الذى نعرفه اليوم ، ولا كان حجم هذا الجمهور ليغرى أصحاب الإعلانات ومروجى السلع بغزو هذا الجهاز الجديد .

وقد اقترن دخول التليفزيون إلى مصر ، شأنها فى ذلك شأن معظم بلاد العالم الثالث ، بتحقيق وظيفة أخرى لم يعرفها بنفس الدرجة ، تليفزيون العالم الأكثر رخاء ، وهى استخدام السلطة السياسية للتليفزيون للترويج لشعاراتها وتثبيت أقدامها فى الحكم ومهاجمة أعدائها . بل لقد استخدم التليفزيون فى بعض دول العالم الثالث حديثة العهد بنظام الدولة الحديثة ، ككثير من الدول الإفريقية وبعض الدول العربية ، لترسيخ فكرة الدولة القومية وتوحيد القبائل المتفرقة حول أهداف واحدة . ولكن حتى هذا الاستخدام السياسى للتليفزيون كان فى السنوات الأولى أعلى مستوى وأكثر رصانة مما أصبح بعد ذلك ، عندما زاد حجم جمهور التليفزيون زيادة كبيرة .

فلما بلغنا مطلع الثمانينيات ، أى بعد عشرين عامًا من ظهور التليفزيون فى مصر ، كان الأمر قد انقلب رأسا على عقب . فقد أدى تيار الهجرة الكاسح إلى دول الخليج إلى زيادة القوة الشرائية لدى شرائح اجتماعية واسعة لم تكن أحوالها تسمح من قبل باقتناء التليفزيون ، فإذا بهم يعودون إلى مصر بعد تكوين ثروة صغيرة ، ومعهم التليفزيون .

كان من المحتم أن تستجيب البرامج الجديدة للأذواق الجديدة ، كما كان لابد أن يسيل لعاب منتجى السلع وبائعيها ومروجيها لهذه الفرصة الرائعة لتوسيع السوق عن طريق شاشة التليفزيون . لقد بدأت الإعلانات فى مصر على استحياء فى البداية ، ولم تكن تجرؤ على الظهور إلا بين برنامج وآخر عندما ينتهى الأول تمامًا وقبل أن يبدأ الآخر . ولكنها شيئًا فشيئًا تجرأت حتى أصبحت تقاطع التمثيلية الواحدة والمباريات الرياضية عدة مرات ، بل وتجرأت فظهرت بعد ثوان قليلة من أذان المؤذن للصلاة ، اكتفاء بعزف لآلة وقور نسبيًا ، كالقانون أو العود ، بين الآذان والإعلان . كما اختلطت الإعلانات خلال شهر رمضان اختلاطًا مدهشًا بشعائر الدين والبرامج الروحية ، فإذا بالجمهور المسكين يتلقى الصفعات من مروجى السلع من اليمين واليسار ، وفى أى ساعة من ساعات النهار أو الليل ، بينما استمر القائمون على إدارة هذا الجهاز فى الزعم بأن التليفزيون لا يستهدف إلا تسلية الجمهور وتوعيته وتثقيفه .

* * *

على أن التليفزيون دخل عصرًا جديدًا ، فى كل أنحاء العالم ، شماليه وجنوبيه ، وفى الشرق كما فى الغرب ، بوصول عهد الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية . ففجأة أصبح فى قدرة التليفزيون الوصول بالبرنامج الواحد ، وفى اللحظة نفسها ، إلى الأطراف المترامية للكرة الأرضية ، وتضاعف فى لمح البصر حجم الجمهور الذى يمكن أن يصل إليه نفس المسلسل أو نفس المباراة الرياضية أو نفس نشرة الأخبار ، ومن ثم ، وبالضرورة ، نفس الإعلان .

إن الأمر يبدو لأول وهلة وكأنه مجرد تطور فى الكمّ ، أى مجرد تضخم فى حجم الجمهور ، ولكن الحقيقة أخطر من ذلك وأدهى بكثير . فتضخم حجم

الجمهور الذى يطلب السلعة لابد أن يؤدى ، كما سبق أن رأينا ، إلى تغير طبيعة السلعة نفسها . إن منتج السلعة يجد نفسه الآن أمام فرصة لتسويق سلعته فى العالم بأسره ، وهذا لابد من أن يزيد بالطبع من حجم الربح . ولكن الربح لابد من أن يكون أكبر كلما كانت السلعة تستجيب للقاسم المشترك الأعظم فى هذا الجمهور الواسع ، أى للميول والنوازع والأذواق التى يشترك فيها جمهور العالم بأسره . كيف يمكن إذن تحوير السلعة وتطويرها بحيث تستجيب بالفعل لهذا الجمهور بأسره؟ لابد أولاً من التخلص ، بقدر الإمكان ، من الصفات المحلية أو القومية ، التى قد يستجيب لها المستهلك الفرنسى مثلا ولكنها قد لا تعجب الصينى أو الكورى ، قد تعجب المسيحى ولكنها قد لا تعجب المسلم . الأفضل التركيز على تلك الصفات التى يستجيب لها الإنسان بوصفه إنسانا ، أو حتى ، وهذا هو أفضل الحلول ، التركيز على تلك الصفات التى يستجيب لها الإنسان بوصفه حيوانًا . ذلك أنه ليس هناك ما هو أكثر انتشاراً ، ومن ثم أكثر ضمانًا لتحقيق الربح ، من الغرائز الأساسية التى يشترك فيها الفرنسى والصينى والكورى ، المسيحى والمسلم والبوذى ، الجنس الأبيض والأصفر والأسود والبنى . وينطبق هذا ليس فقط على تسويق السلع ، بل وكذلك على تسويق البرامج والمسلسلات والأخبار . نعم ، إن الفضيحة ، أى فضيحة ، تستلفت النظر وتتمتع بشعبية واسعة ، ولكن الفضائح ليست سواء . فالأفضل مادام المراد هو التسويق على نطاق العالم بأسره ، التركيز على ما يُعَدُّ فضيحة فى نظر الهندى والأمريكى والعربى على السواء . والمرأة الجميلة يمكن تسويق أخبارها على نطاق واسع ، ولكن من المستحسن أن يكون وجهها من النوع الذى لا تختلف بشأنه الأذواق اختلافًا شديداً . كان وجه الأميرة المسكينة «ديانا» ، لسوء حظها ، من هذا النوع ، ومن ثم تلقفه مصورو التليفزيون بوصفه نعمة هبطت عليهم من السماء . والبطل الرياضى البارع له بالطبع جاذبية كبيرة ويمكن تسويقه بسهولة ، ولكن من الأفضل ، لاعتبارات التسويق أيضًا ، أن يكون حسن الحديث لطيف المعشر ، بل وقد يساعد على تسويقه أيضًا أن تكون له خطيبة جميلة يحبها وتحبه ، وتلتقط لها بعض الصور من حين لآخر فى أثناء المباراة ، فيرى الجمهور درجة اهتمامها بشأنه، وأثر الصدمة على وجهها، إذا لم يقدر له الفوز على غريمه .

صحيح أن الشهرة فى حد ذاتها مجلبة لمزيد من الشهرة . فبعد مرور فترة قصيرة يجرى خلالها إلحاح التليفزيون على تصوير شخص ما ، مهما كان شخصاً تافهاً فى الأصل ، يتحول هذا الشخص إلى شخص مشهور ، أى يصبح مشهوراً بأنه مشهور ، ومن ثم يتابع الجمهور أخباره ويسعون للحصول على توقيعه ، لا لميزة خارقة فيه ، ولكن لمجرد أن الناس جميعا يعرفونه ، الأمر الذى يجعل شركات القمصان مثلا على استعداد لدفع بضعة ملايين من الدولارات مقابل قيامه بارتداء قميص يحمل اسمها .

فى عصر العولمة إذن ، يجدّ التليفزيون فى البحث عن فضائح وأخبار ووجوه تجذب اهتمام العالم كله ، أو تخيف العالم كله ، أو تثير العالم كله جنسيا . فإذا لم يكن فى الشخصية موضوع الخبر ما يمكن أن يثير اهتمام العالم كله بالدرجة الكافية ، فلتخلق له صفات ليست له فى الحقيقة . فلا يكفى مثلا أن يكون ذلك الحاكم من حكام العالم الثالث مستبداً وظالما ، بل من الأفضل أن يصوّر على أنه شيطان رجيم . والمرأة الجميلة جداً قد لا يكفى جمالها ، بل لابد أن يحوّلها التليفزيون إما إلى قدّيسة وإما إلى امرأة سيئة السلوك . والولد المسكين الذى فقد أمه وهى تحاول الهرب به من أبيه ، لا يكفى أن يكون يتيما ووحيداً ، بل لابد أن يكون أيضاً وسيما وذكيا وشجاعاً شجاعة خارقة . . . إلخ .

ما الضرر فى كل هذا ؟ ولماذا لا نبتهج عندما نرى التليفزيون وقد وحّد بين الناس على هذا النحو ، وقرّب بين أذواقهم وأخلاقهم إلى هذه الدرجة ؟ لماذا لا نبتهج إذ نرى أفقر سكان العالم ، القاطن فى أبعد قرية فى أقصى ركن من أركان الكرة الأرضية ، والذى لم يكن له أدنى دراية بما يجرى حتى فى عاصمه بلده ، بل ولا حتى بما يجرى فى عاصمة الإقليم أو المحافظة ، وقد أصبح يتابع سير كرة التنس وهى تنتقل عبر الشبكة من لاعب لآخر ، وأن يرى أميرة إنجليزية وهى تسلّم الكأس للفائز فى المباراة ، أو يتابع ، لحظة بلحظة ، وقائع نزول القوات الأمريكية فى ذلك البلد الآسيوى أو الإفريقى ، بتفاصيل وبسرعة لم تكن متاحة له من قبل؟

إن هذا الاتساع الكبير لمجال الرؤية والتأثير هو نفسه مصدر الضرر ومنبع القهر . فالفرق بين أثر التليفزيون الوطنى (أى المحدود بحدود دولة أو أمة) والتليفزيون

المعولم ، هو كالفرق بين الأثر على نفسيّة الفرد المشترك فى مسيرة تتكون من خمسة أو عشرة أفراد ، وذلك الذى يترتب على اشتراكه فى مظاهرة يقوم بها عشرات الألوف من الناس . فى الأولى سيكون الفرد لا يزال يملك القدرة على ممارسة فكره المستقل وعلى اتخاذ قراره بحرية ، أما فى الثانية فإنه سوف يجد نفسه يتصرف كجزء من قطيع ، إذا انحرف بقية أفراد القطيع انحرف ، وإذا هتفوا هتف ، وإذا ضربوا أو دمّروا ضرب ودمّر .

نحن جميعًا أمام شاشة التليفزيون أفراد فى هذا القطيع الكبير ضخم الجثة وصغير العقل ، والذى اكتشف منتجو البرامج ونشرات الأخبار التليفزيونية وصاحب الإعلان التليفزيونى ، كيف يوجّهونه مرة فى هذا الاتجاه ، ومرة فى ذاك .

(٥)
السوبر ماركت

عندما أخرج شارلى شابلن فى أوائل الثلاثينيات ، فيلمه الشهير «العصور الحديثة» ، لم يكن السوبر ماركت قد ظهر بعد . لم يكن من المتاح لشارلى شابلن إذن للتعبير عما فعلته العصور الحديثة بالإنسان من سلبه صفات الآدمية ، وتحويله إلى آلة أو ما يشبه الآلة ، إلا تصوير العامل المسكين فى داخل المصنع الحديث . صور هذا الفيلم العامل وهو يقف كالأبله أمام خط التجميع (assembly line) ، وهو شريط متحرك يحمل جزءاً بعد آخر من أجزاء السلعة المطلوب تصنيعها أو تجميعها ، فيسير هذا الشريط أمام العمال الثابتين فى أماكنهم طوال اليوم ، وقد عهدت إلى كل منهم مهمة محددة بسيطة للغاية ، كتثبيت مسمار أو تحريك مقبض ، وذلك قبل أن تصل السلعة إلى العامل الذى يليه ليثبت فيها مسماراً آخر أو يحرك مقبضاً آخر . . . إلخ . وعلى كل عامل أن يقوم بمهمته بالسرعة التى تتفق مع سرعة سير الشريط وإلا اختل النظام وانتقلت السلعة إلى العامل التالى ناقصة أو معيبة . وهكذا تصبح سرعة العامل وحركته تابعة لسرعة الآلة وحركتها وليس العكس . كان شارلى شابلن فى الفيلم هو دور هذا العامل المسكين الذى يكرر مثل هذه العملية البسيطة آلاف المرات كل يوم ، فلم يمض عليه وقت طويل حتى أصابته لوثة أودع بسببها مستشفى الأمراض العقلية .

لم يكن شارلى شابلن قد رأى بعد السوبر ماركت الحديث ، إذ لو كان قد رآه لأضاف بلا شك مثالا آخر لا يقل قوة ، لسلب آدمية الإنسان فى المجتمع التكنولوجى الحديث . بل إن اسم «خط التجميع» يبدو أكثر ملاءمة بكثير لما يحدث فى السوبر ماركت منه لما يحدث فى المصنع ، مع فارق واحد بسيط ، وهو أن العامل فى المصنع ثابت فى مكانه لا يتحرك بينما يتحرك أمامه الشريط الحامل

للسلعة التي يجرى تصنيعها ، بينما الذى يتحرك فى السوبر ماركت هو الإنسان نفسه ، والسلع ثابتة في مكانها . فى المصنع تعرض السلعة نفسها على العامل ليجرى عليها التعديلات اللازمة حتى تخرج السلعة من المصنع تامة الصنع وجاهزة للاستعمال ، أما فى السوبر ماركت فإن المستهلك هو الذى يعرض نفسه على السلع الثابتة والمعروضة على الرفوف ، فتجرى هذه السلع على نفسية المستهلك التعديلات اللازمة حتى يخرج المستهلك من السوبر ماركت «تام الصنع» وجاهزا للاستهلاك . لتوضيح ذلك فلنتتبع ما يحدث للمستهلك منذ دخوله من باب السوبر ماركت وحتى يخرج منه ، فسنجد العجب العجاب .

عند باب السوبر ماركت يجد المرء سلة معدنية هى أقرب إلى المركبة منها إلى السلّة ، إذ إنها وعاء كبير يقوم على أربع عجلات ، وأحيانًا تكون من الضخامة بحيث تتسع لركوب طفل صغير فى جانب منها ، تسير به أمه أو أبوه في شوارع السوبر ماركت ، التي يطلق عليها بالفعل اسم الحارات أو الشوارع (lanes)، ريثما يتم جمع السلع من الرفوف المختلفة .

لم تكن هذه السلّة (التى تسمى الآن بالتروللى) ، عندما بدأ ظهور السوبر ماركت، أكثر من وعاء صغير من البلاستيك يحمله المرء بيده . ثم اكتشف أصحاب السوبر ماركت نقطة ضعف خطيرة في زبائنهم ، لم يترددوا فى استغلالها، وتتمثل في النزوع الطبيعى لدى الإنسان إلى ملء ما كان فارغًا . إذا كان الأمر كذلك فإن إعطاء الزبون سلة عظيمة الحجم سوف يدفعه دفعًا إلى ملئها بمختلف السلع المعروضة عليه ، أو على الأقل ملء الجزء الأكبر منها ، إذ لابد أن يبدو منظر السلة الضخمة وهى لا تحتوى إلا على علبة صغيرة أو رغيف خبز واحد مثلا ، منظراً غير طبيعى بل وقد يثير بعض السخرية . لقد انقلب الأمر إذن عما كان في الماضى ، فبعد أن كان الحال في الماضى أن يشترى المرء ما يحتاج إليه ثم يبحث عن الوعاء اللازم لحمله ، أصبح الحال فى السوبر ماركت الحديث ، أن يحدد حجم الوعاء فى البداية ثم تتحدد كمية السلع المشتراه طبقًا لذلك .

* * *

منذ أن يتسلم زائر السوبر ماركت هذا الترولل المدهش ذا الأربع عجلات ، يكون قد وضع نفسه تحت رحمة البائع ليفعل به ما يشاء . فهو إذ يتنقل من قسم لآخر من أقسام السوبر ماركت ، من قسم منتجات الألبان ، إلى قسم اللحوم ، إلى قسم النشويات ، إلى قسم المربات ، إلى قسم المشروبات الغازية . . . إلخ ، يجد نفسه وجها لوجه مع عدد لا نهائى من أصناف السلعة الواحدة يقف أمامها كالمشدوه لا يعرف كيف يتصرف . إن الاقتصادى يقول لنا إن زيادة عدد السلع والأصناف على هذا النحو يوسّع من دائرة حرية الاختيار المتاحة للمستهلك ، ولكن يبدو أن الأقرب إلى الصحة أن «حرية الاختيار» يشترط لممارستها ألا يتجاوز عدد الأشياء المعروضة حدّاً معينا ، فإذا تجاوز عددها هذا الحد يصاب المستهلك بحيرة بالغة قد تعطّل تماما قدرته على الاختيار ، ويصبح فريسة سهلة لأى إغراء أو إلحاح من جانب المنتج أو البائع .

انظر مثلا إلى قسم الجبن ، تجد أمامك عدداً من أصناف الجبن قد يتجاوز المائة ، فنجد الجبن الأبيض والأصفر والأحمر ، شديد الملوحة وقليل الملوحة ، القديم والجديد ، كامل الدسم وعديم الدسم وما بينهما ، الصلب واللين ، ما يمكن أن يعيش مدة طويلة دون أن يفسد وما يجب استهلاكه فوراً ، ما يصلح للأكل مباشرة وما هو أصلح للطهى ، ومن كل هذه الأصناف هناك المحلى والمستورد ، والحجم الذى يلائم الفرد الذى يعيش بمفرده والحجم العائلى . . . إلخ . المطلوب منك ـ طبقًا للنظرية الاقتصادية التى تفترض فيك أنك مستهلك عاقل رشيد ، لا تلقى بالمال دون حساب ـ أن تقارن بين كل هذه الأصناف المعروضة عليك ، فتوازن بين مزاياها ونقائصها ، ثم تقارن هذه المزايا والنقائص بأثمان الأصناف المختلفة . بل المفروض أيضًا ، إذا كنت مستهلاكًا رشيداً مائة بالمائة ، أن تقارن كل هذا ، فى هذا السوبر ماركت بالذات ، بما تجده فى السوبر ماركت المجاور ، وذلك قبل أن تتخذ قرارك النهائى . وهو جهد يفوق فى الواقع طاقة البشر . بل إن صاحب السوبر ماركت لا يتركك لإجراء هذه المقارنات فى هدوء ، بفرض إمكانها أصلا ، إذ يواجهك إعلان كبير وضع فوق أحد الرفوف ، يخبرك بأنك إذا اشتريت هذا الصنف دون غيره تكون قد «ادخرت» جنيها أو جنيهين ، مع أنك كنت تظن أن شراءك لهذا الصنف أو غيره يتضمن إنفاقًا وليس ادخاراً . كما أن صاحب السوبر

ماركت حريص على اتباع طريقة معينة وخبيثة فى كتابة الأسعار على كل صنف ، فبدلا من أن يكتب «خمسة جنيهات» مثلا على أحد الأصناف يكتب ٤٩٩ قرشا ، مستغلاً نقطة ضعف أخرى مدهشة فينا جميعًا ، وهى أننا إذا رأينا هذا الرقم (٤٩٩) ننصرف تلقائيا إلى الظن بأن الرقم أقرب إلى أربعة منه إلى خمسة ، ويظل المستهلك يرتكب هذا الخطأ المرة تلو الأخرى دون أن يتعلم الدرس قط .

يبدو أيضًا أن المرء منا إذا رأى صنفًا معينًا من سلعة ما ، وليكن الجبن مثلا ، وقد وضع على الرف وسط عشرات الأصناف الأخرى المتعددة الأشكال والألوان ، يرى فيه جاذبية لا يتمتع بها إذا رؤى منفرداً ، إذ يضفى المنظر العام وتعدد الأشكال والألوان جمالاً وبهاء على كل صنف من الأصناف ، لا يتمتع بهما أى منها على حدة . فإذا قرر أحدنا شراء أحد هذه الأصناف ووضعه فى سلته ، فإنه يفعل ذلك وهو يتخيّل أنه يحصل بهذا الشراء على المنظر بأكمله أو على الرفّ برمّته ، فإذا عاد إلى بيته وأخرج ما اشتراه ونظر إليه اعترته الدهشة وخيبة الأمل إذ يرى أن ما اشتراه لم يكن إلا قطعة يتيمة من الجبن لم يكن لها فى الحقيقة كل هذا البهاء الذى ظنّه فيها .

* * *

منذ نحو ثلاثين عامًا ، أى فى بداية السبعينيات ، بدأ يشيع فى دول الغرب اهتمام متزايد ، كاد يبلغ درجة الهوس ، بما يجب على المرء عمله للمحافظة على صحته وإطالة عمره والاحتفاظ بلياقته البدنية ورشاقته . ويصعب تحديد منشأ هذه الظاهرة والباعث عليها . هل هو ما أسفرت عنه البحوث الطبية من اكتشاف لأخطار ارتفاع نسبة الكولسترول فى الدم مثلا ، أو ارتفاع نسبة السكر ، أو انتشار ضغط الدم المرتفع ، أو أخطار السمنة المفرطة ومزايا النحافة . . . إلخ ؟ أم أن السبب هو أن الناس إذا بلغوا حدًا معينًا من الرخاء والرفاهة وتضاءلت لديهم مشكلة العوز والحاجة ، لابد أن يجدوا لأنفسهم شاغلاً آخر ينصرفون إليه ويحملون همه ؟ أيا كان السبب فإن من المؤكد أن المنتجين والبائعين قد استغلوا لصالحهم انتشار هذا الهوس بالصحة واللياقة البدنية والرشاقة ، بل وربما هم الذين عملوا على زيادة انتشاره وتقويته . قد يبدو هذا القول غريبا لأول وهلة ، إذ المفروض أن يؤدى تزايد الشعور بخطر ارتفاع نسبة الكولسترول أو السكر أو

البروتين ، أو بأهمية الرشاقة والنحافة ، إلى تخفيض الاستهلاك بوجه عام ، ومن ثم أن ينعكس هذا فى انخفاض الطلب على مختلف السلع الغذائية . ولكن يبدو أن العكس بالضبط هو الصحيح . ألا نرى حالنا فى شهر رمضان مثلا ، والمفروض أن يكون شهر الجوع والزهد ، فإذا به يتحول إلى شهر يرتفع فيه حجم الإنفاق ارتفاعًا ملحوظًا ، بما فى ذلك الإنفاق على السلع الغذائية نفسها . كذلك ما حدث فى الغرب ، إذ قلب المنتجون والبائعون هذا الهوس بالصحة والرشاقة رأسا على عقب ، فبدلا من أن يصبح خطراً يهدد البيع والتسويق ، خلقوا منه مناسبات جديدة للبيع والشراء . إننى لا أقصد فقط الأجهزة الرياضية التى شاع استخدامها فى النوادى وفى داخل البيوت للمحافظة على الرشاقة واللياقة البدنية ، أو أجهزة قياس الضغط أو السكر السهلة الاستخدام والخفيفة الوزن والتى يمكن لأى فرد أن يحملها معه إلى أى مكان . ولا أقصد فقط تلك الملابس الجديدة التى تستخدم فى أثناء رياضة الجرى أو المشية السريعة ، أو أجهزة الراديو المحمول وما يصاحبها من سماعات صنعت خصيصًا لهؤلاء الممارسين اليوميين لهذه الرياضة . بل أقصد أيضًا الترويج للسلع الغذائية نفسها . صحيح أن هذا الخوف الجديد من المواد الدهنية أو السكرية أو البروتينية يمكن أن يصرف الناس عن أصناف معينة من السلع ، ولكن ما رأيك فى ابتداع أصناف بديلة يروّج لها ، لا بالكلام عما تحتويه من صفات رائعة ، بل بالكلام عما تخلو منه من صفات ! فهذه الأصناف الجديدة يروّج لها ، ليس بالقول بأنها مغذية ، أو لذيذة الطعم أو حلوة المذاق ، بل على العكس بالضبط ، يروّج لها بالقول بأنه ذات سعرات حرارية منخفضة للغاية ، أو بأنها تخلو من أى حلاوة ، أو بأنها قليلة الدسم أو حتى عديمة الدسم ، أو بأنها لا تحتوى على أى دهون على الإطلاق ، أو أى بروتينات ، أو أى سكر ، حتى ليكاد المرء أن يسأل نفسه : « إذا كانت هذه الأصناف كما يقولون خالية حقا من كل هذه الأشياء ، فأى نفع يمكن أن يجنى من ورائها ؟ » .

* * *

فى أثناء سيرك فى ممرات السوبر ماركت ، تصل إلى أذنيك بعض الأنغام الرقيقة التى تتسم بخفوت الصوت حتى لا تحرف انتباهك عما يجب التركيز عليه من سلع ، ولكنها تضفى مع ذلك جوا من الرومانسية والشاعرية يساعد على خلق

شعور بالتفاؤل والرضا عن الحياة ، ومن ثم يساعد أيضًا على أن تتخذ قرارات إيجابية إذا حدث وترددت بين الشراء وعدمه .

إن صاحب السوبر ماركت حريص إذن على زيادة ثقتك بنفسك واطمئنانك إلى المستقبل ، إذ إن هذا الشعور كفيل بالتشجيع على الإنفاق . ولكن صاحب المتجر نفسه لا يشعر بثقة كبيرة فيك ولا يطمئن إليك بدرجة كبيرة . الدليل على ذلك هو هذا العدد الكبير من الكاميرات الخفية التى بثها صاحب المتجر فى أماكن متعددة ، لكى تنقل إليه صور الزبائن من الأمام ومن الخلف فى أثناء تجولهم فى السوبر ماركت ، وذلك تجنبًا لأى خطر يتمثل فى قيام أحد الزبائن ، استسلامًا لكل ما يتعرض له من إغراءات ، بسرقة بعض ما يجده على الرفوف ، فيدسّه فى جيبه ويخرج به دون أن يدفع ثمنه . هذه الحقيقة المتعلقة بالكاميرات الخفية ليست فى الواقع سراً يحجبه البائع عن زبائنه ، بل إنه يجاهر به ويعلنه بصراحة أملاً فى أن تؤدى هذه المصارحة إلى تقليل حجم السرقات . وإنما المدهش حقًا أن هذه الحقيقة ، حقيقة خضوع الزبائن للمراقبة الدقيقة والتصوير المستمر ، لا يبدو أنها تسبب أى إزعاج لزبائن السوبر ماركت ، أو تثير غضبهم ، لما ينطوى عليه هذا الإجراء من اتهام صريح لهم بقلة الذمّة . قد يكون سبب هذا أن الإهانة فى هذه الحالة ليست موجهة لشخص معين دون غيره بل هى موجّهة للجميع ، وما دام الجميع يعاملون هذه المعاملة ، ويقادون كقطعان الماشية دون تمييز بين زبون وآخر ، فليس هناك مبرر لأن يغضب أحد لكرامته أو يمتنع عن الشراء لمجرد أن البائع يشك فى ذمته .

يتابع زائر السوبر ماركت سيره ، مضيفًا سلعة بعد أخرى إلى سلّته ، دون أن يكون لديه إلا فكرة تقريبية جداً عن إجمالى المبلغ الذى عليه أن يدفعه ، حتى يصل إلى وقت الحساب . وأمام الآلة الحاسبة يقف بضع لحظات ريثما تجمع العاملة قيمة ما اشتراه . لا يريد صاحب المتجر أن يضيّع هذه الفرصة الذهبية التى يقف فيها المستهلك بضع لحظات لا يفعل خلالها شيئًا ريثما تنتهى العاملة من حساباتها . ذلك أن هذا المكان هو فى الواقع مكان رائع لوضع بضع سلع صغيرة تحت نظر المستهلك مباشرة ، وهى سلع اختيرت بعناية وتتسم كلها بالضآلة النسبية فى السعر وفى الأهمية على السواء ، مثل قطع الشوكلاته أو اللبان ، مما يمكن أن يقول المستهلك لنفسه إذا رآها : « إذا كنت قد اشتريت كل هذه الأشياء ، وسأنفق كل هذا

الإنفاق فما الضرر من قطعة صغيرة من الشوكلاته أو اللبان ، لها فائدتها بلا شك ، ولن تضيف شيئًا يذكر إلى إجمالى الحساب ؟ ».

عندما تتم إضافة هذه القطعة من الشوكلاته أو اللبان إلى الترولل ، يكون السوبر ماركت قد امتص آخر قطرة من دم المستهلك ، ويكون قد تم تطويع المستهلك وترويضه وأصبح من الممكن السماح له بالخروج ، بعد أن يدفع ما عليه بالطبع ، فقد أصبح هو نفسه « سلعة تامة الصنع » .

* * *

لم يكن من الممكن أن نتوقع أن تنشأ ظاهرة السوبر ماركت فى مصر ، وتحقق أى درجة معقولة من النجاح ، قبل أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات ، أى قبل عشرين عامًا فقط . كان السوبر ماركت فى أوروبا نفسها مازال ظاهرة جديدة ومحدودة الانتشار فى الخمسينيات والستينيات ، فما بالك بمصر ؟ ذلك أن ظاهرة السوبر ماركت تتطلب لنجاحها توافر عدة شروط : عدد كبير نسبيا من المشترين ، بالمقارنة بزبائن محل البقالة الصغير ، وكميات كبيرة نسبيًا من السلع المعروضة للبيع، مع التنوع فى أصناف السلع المعروضة ، ورأس مال كبير نسبيًا يسمح بتهيئة مكان يتسع لاستقبال هذا العدد الكبير من المشترين وهذه الكميات الكبيرة من السلع، بل وتهيئة مكان متسع لانتظار السيارات التى أصبحت لازمة لنقل حمولات المشترين الثقيلة بعد انتهائهم من الشراء . أضف إلى ذلك أن إحلال رأس المال الكبير محل العمالة ، على النحو الذى نراه فى السوبر ماركت ، لا يصبح مبررا اقتصاديا إلا عندما ترتفع أجور العمال إلى مستوى معين يجعل استخدام الآلات والأدوات ، من الترولل إلى الآلة الحاسبة ، أوفر من استخدام العمال .

كل هذا لم يتحقق فى كثير من الدول الأوروبية إلا ابتداء من ستينيات القرن العشرين ، أما مصر فكان عليها الانتظار نحو عشرين سنة أخرى . لقد ظل استيراد السلع خاضعا لقيود شديدة فى مصر حتى منتصف السبعينيات ، عندما بدأ تطبيق سياسة الانفتاح ، ولم تكن الصناعات الغذائية قد نمت بدرجة كافية لتعوّض المتاجر عن الواردات . كما ظلت العمالة المصرية رخيصة للغاية حتى بدأت ظاهرة الهجرة إلى الخليج على نطاق واسع فى السبعينيات . أما جمهور المشترين فقد تكفل بتوفيرهم النمو السريع فى الطبقة الوسطى فى مصر فى السبعينيات والثمانينيات .

ومع كل هذا فقد كان ظهور السوبر ماركت فى مصر على استحياء شديد ، فظل سنوات طويلة مقصوراً على العاصمة بل وعلى الأحياء الثرية فيها . أما فى بقية أنحاء مصر ، بل وفى بقية أحياء القاهرة نفسها ، فقد ظل النوع الشائع للمتاجر هو ذلك المتجر الصغير الواقع على ناصية الشارع ، والذى يعرف فيه المشترى اسم البائع ، بل وقد يعرف البائع فيه أيضًا أسماء المشترين ، والذى لا يدخله المشترى إلا وهو يعرف بوضوح تام ما الذى يريد شراءه ، فيوجّه سؤاله للبائع «عندك جبنة رومى ؟» أو «عندك زيتون أسود ؟ »، فإذا وجد هذا أو ذاك ناوله البائع قطعة صغيرة من الجبن أو حبة من حبات الزيتون ليتذوقها قبل أن يتورط فى الشراء .

مع اتساع حجم الطبقة الوسطى المصرية ، ومع ازدياد وتنوع السلع المستوردة ، ونمو بعض الصناعات الاستهلاكية فى مصر ، وبخاصة الصناعات الغذائية ، وكذلك مع ازدياد نسبة النساء العاملات خارج المنزل ، ومن ثم ميل أعداد متزايدة من ربات البيوت إلى تفضيل توفير الوقت على توفير المال ، وبالتالى تفضيلهن للسوبر ماركت على محل البقالة القديم ، أخذت ظاهرة السوبر ماركت فى الانتشار ، ودخلت مصر عصر «الجماهير الغفيرة » فى مجال تجارة التجزئة كما دخلته فى ميدانى الصحافة والتليفزيون . لم يعد من الممكن ، متى قررت الشراء من السوبر ماركت ، أن تصرّ على تذوق هذا الصنف أو ذاك قبل أن تقوم بالشراء ، هذا بفرض أنك وجدت أحدا تكلمه ويكلمك ، فليس هناك فى الوقت متسع لمثل هذا . كما أنه لم يعد من اللازم أن تتأكد من البائع من مدى طزاجة السلعة أو درجة ملوحتها ، فكل المعلومات اللازمة مكتوبة على كل سلعة وكل صنف ، وليس عليك إلا قراءتها واستيعابها ، بما فى ذلك تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية ، وعدد السعرات الحرارية ، وكمية ما تحتويه كل سلعة بالضبط من دهون أو مواد سكرية أو بروتينات . . إلخ . إنك فى الحقيقة لا تشترى الآن جبنا أو زيتونا بل تشترى سعرات حرارية أو بروتينات أو مواد سكرية . ففى هذا العصر المدهش «عصر ثورة المعلومات »، يتوارى شيئًا فشيئًا الذوق الشخصى للمستهلك ، هذا الذوق الذى يختلف من شخص لآخر ، ليحل محله التحليل الكيميائى الذى يتساوى إزاءه الناس جميعا .

(٦)
التليفون

يُروى عن الرسام الفرنسى الشهير أوجست رينوار ، أن صديقًا له جاءه ليخبره عن اختراع خطير ظهر حديثًا ، ولم يكن رينوار قد سمع به ، وهو التليفون . وصف هذا الصديق جهاز التليفون لرينوار ، وكيف يستخدم فى التخاطب بين شخصين قد تفصل بينهما عشرات الكيلو مترات . سأله رينوار : « ولكن فلنفرض أن جرس التليفون دق فى منزلى فى أثناء انهماكى فى الرسم ، هل يتعيّن علىّ أن أترك الرسم حينئذ وأذهب لأجيب عليه ؟ » قال صديقه : « نعم» فأجاب رينوار متعجبًا : « ففى أى شىء أختلف إذن ، فى هذه الحالة ، عن حالة الخادم الذى أدقّ له الجرس فيهرع إلىّ ؟ » .

هذا الخطر الذى تنبأ به رينوار ورفض أن يستسلم له ، أصبح الآن حقيقة واقعة ، وإن كنا قد استسلمنا له استسلامًا كاملاً فأصبحنا نسمح لكل من هبّ ودبّ أن يستدعينا «بجرس التليفون »، من أى مكان ، وفى أى وقت من النهار أو الليل ، وأيا كان العمل الذى قد نكون مشغولين به ، مُهما أو غير مهم ، وذلك استجابة لوازع خفى وغير مفهوم ، أو لأمل غامض فى أن تنطوى هذه المكالمة من مجهول على تحقيق لأمل قديم لنا لم يتحقق حتى الآن .

لم يكن شيوخ الوهابية القدامى على خطإ تام إذن ، عندما رفضوا فى البداية ما عرضه عليهم الملك عبد العزيز آل سعود منذ نحو سبعين عامًا ، من إدخال التليفون فى المملكة السعودية ، فقد توجّسوا من الأمر شراً مثلما توجس الرسام الفرنسى ، وإن كانوا قد عبروا عن خوفهم بطريقة مختلفة تمامًا ، فقد قالوا : «إن شيئًا يحمل الصوت إلى هذه المسافات البعيدة لابد أن يكون من عمل الشيطان ، ومن ثم فهو حرام » . عطّل هذا الاعتراض من جانب شيوخ الوهابية دخول التليفون إلى

السعودية بعض الوقت ، حتى استقر الرأى هناك على أن مسالة الحلال والحرام لا تتعلق بجهاز التليفون نفسه بل بما يستخدم فيه ، فالتليفون حلال إذا استخدم فيما هو حلال ، وحرام إذا استخدم فيما هو حرام . ووضع الأمر على هذا النحو قد يبدو معقولاً تمامًا ، وهو يعبّر عن وجهة نظر معظم الناس الآن فى التكنولوجيا الحديثة . فالتكنولوجيا ، فى الرأى السائد ، أداة محايدة لا يمكن إصدار أحكام أخلاقية أو دينية عليها ، وإنما يتحدد موقف الأخلاق والدين منها بما تُوجّه إليه من استخدامات ، سواء كان الأمر يتعلق بالتليفون أو الفيديو أو السينما . . . إلخ .

ومع هذا ، ليس هذا فى الحقيقة ما تؤدى إليه نظرية المفكر الكندى مارشال ماكلوهان الذى عبّر عن رأى له شبيه فى الواقع برأى الشيوخ الوهابيين فى التليفون . فقد نشر ماكلوهان فى أواخر الستينيات كتابًا بعنوان : "The Medium is the Message" يلخّص عنوانه هذا الرأى ، وهو أن الأداة أو التكنولوجيا هى نفسها الرسالة ، أى أنها تنطوى فى ذاتها على موقف . أو بعبارة أخرى إنها ليست مجرد أداة محايدة وإنما هى بطبيعتها تحدد مضمون الرسالة التى تنقل عن طريقها . فمتى دخل التليفون تحتم استخدامه استخدامات معينة ، وتحتم استبعاد نوع آخر من الاتصالات أو العلاقات ، وقل مثل هذا عن السينما أو الفيديو . . . إلخ . فالعلاقات التى تتم عن طريق الاتصال التليفونى لابد بالضرورة أن تكون مختلفة عن العلاقات التى تتم مباشرة بين شخصين دون وساطة التليفون ، ولابد من أن يؤثر هذا الجهاز وطبيعته الخاصة على نوع ما يقوله شخص لآخر .

يبدو أن الحقيقة تقع فى الوسط بين الرأيين : أى بين حُسبان التليفون أداة محايدة مائة بالمائة ، وبين حُسبانه هو صاحب التأثير الحاسم فى نوع ما يجرى من حديث . التليفون ينقل فى كل عصر وكل بلد ما يفضّل أهل هذا العصر وهذا البلد قوله من خلال التليفون ، ولكن التليفون من ناحية أخرى يؤثر بدوره تأثيرًا بالغًا فى مضمون ما يقوله الناس بعضهم لبعض . هذه العلاقة المتبادلة هى ما سأحاول أن أتتبعه فى تاريخ التليفون فى مصر خلال نصف القرن الماضى : كيف تأثر التليفون بما جرى فى المجتمع المصرى وكيف أثّر فيه ، وذلك من خلال ما رأيته وسمعته بنفسى .

* * *

لا أذكر أن التليفون كان يؤدى دوراً فى حياة أسرتنا خلال الأربعينيات . كان الجرس نادراً ما يدق على الإطلاق ، والمكالمات كلها تقريبًا ، وبدون استثناء ، لوالدى . وقد أذكره وهو يتلقى مكالمة ولكنى لا أذكر أنى رأيته يقوم بالاتصال بأحد. لاشك فى أن التليفون قد دخل بيتنا بسببه هو وله هو وحده ، والمكالمات سريعة ومقتضبة غاية الاقتضاب ، لتحقيق غرض واضح ومحدد سلفا ، ولم يكن الغرض من إدخاله بالطبع أن يستخدمه شباب أو صبية البيت الحمقى ، ولا حتى والدتى التى لم تكن تتصور أن ترغب فى استخدامه إلا لكى تكلم ابنتها المتزوجة ، ولكن هذه الابنة لم يكن فى بيتها تليفون أصلاً .

من أول ما تعيه ذاكرتى من أحداث تتعلق بالتليفون الحادث الطريف التالى ، والذى يعود إلى نحو سنة ١٩٤٥ . كنت فى سنواتى الأولى فى المدرسة الابتدائية ، وكان فى كتاب المطالعة المقرر علينا موضوع يدور حول التليفون ، إذ لابد أن مؤلفى الكتاب رأوا ضرورة أن يكون ما يقرؤه التلاميذ عصريًا ومتابعًا لأحدث التطورات . فى هذا الموضوع من موضوعات كتاب المطالعة يسأل صبى اسمه إبراهيم صديقا له اسمه خليل : « ما رقم تليفونك يا خليل ؟» فيجيب خليل « : رقم تليفونى ٦٢٠٤٧ » . هكذا كان الرقم بالضبط ، مازلت أذكره ولا أشك فى صحته ، لأنه كان هو رقم تليفون منزلنا فى هذا الوقت، وكان هو السبب فى هذا الحادث الذى أرويه . أما كيف تسرّب رقم تليفوننا إلى كتاب المطالعة، فالأرجح أن السبب هو أن أبى ، الذى كان أحد المراجعين لكتاب المطالعة ، قد احتاج إلى وضع رقم فى الموضوع ، ولم ير بأسًا من وضع رقم تليفونه هو ، دون أن يخطر بباله ما يمكن أن يترتب على ذلك . ذلك أنه فى حوالى منتصف شهر فبراير من كل عام ، وما أن يصل تلاميذ المدارس فى دراستهم إلى هذا الموضوع ، موضوع التليفون ، حتى يبدأ تليفون منزلنا فى الدقّ ، منذ أن يعود التلاميذ من مدارسهم إلى أن يخلدوا إلى النوم . الجميع يسألون عن خليل ، ولا ينقطع رنين التليفون فى منزلنا حتى ينتقل التلاميذ إلى الموضوع التالى .

فيما عدا هذا الوقت من السنة ، وهو على كل حال لم يكن أكثر من أسبوع واحد أو أسبوعين ، كان التليفون نادراً ما يدق على الإطلاق ، ولم يكن يحتل أى أهمية تذكر فى حياتنا ، ولا يأتى ذكره على اللسان إلا لمامًا . لا أذكر قط أن أبى نادى على

أحد الأولاد أو إحدى البنات قائلا إن هناك من يطلبه أو يطلبها فى التليفون . فإذا أراد أحد أخوتي الكبار (الذكور بالطبع لا الإناث) أن يتصل بأحد فى التليفون فلابد أن يتم هذا فى غيبة أبى وإلا عُدّ تصرفًا ناقص الحياء . أما استخدام التليفون من وراء ظهر أبى فقد كان مستحيلاً ماديّا ، فالتليفون ثابت فى مكانه كالصخر ، وثقيل الوزن كالمدفع . له مكان محدد لا يفارقه على رف صغير على الحائط ، وسلكه قصير لا يسمح بنقله حتى لو فكر أحد فى ذلك .

لابد أن يتوقع المرء من كل ذلك أن المكالمات التليفونية كانت قصيرة للغاية ، ونادراً ما كانت تستخدم للتعبير عن المودة أو الغضب ، ناهيك عن الحب أو أى مشاعر إنسانية أخرى . كان الاتصال التليفونى يجرى لغرض محدد ولتوصيل رسالة معينة ، وتنتهى المكالمة بمجرد وصولها ثم يتبادل السلام باختصار وتقفل السكّة . لم يكن السبب فى ذلك محاولة الاقتصاد فى التكاليف ، بل كان السبب تكنولوجيا من ناحية ، واجتماعيّا من ناحية أخرى . أما السبب التكنولوجى فقد ذكرته ، وهو صعوبة نقل التليفون من مكان لآخر ، وأما السبب الاجتماعى فهو عدد ونوع العائلات التى كانت تحوز التليفون فى ذلك الوقت . كان هذا العدد ضئيلاً للغاية ، إذ لا أتصور أن نسبة العائلات التى كانت تحوز التليفون فى مصر فى الأربعينيات كانت تزيد بأى حال على ٥٪ من السكان . فسكان الريف كلهم ، الذين كانوا يشكلون أكثر من ٨٠٪ من السكان فى ذلك الوقت ، لم يكونوا يعرفون التليفون باستثناء بعض المسئولين من أمثال مأمور المركز والعمدة ، وحتى هؤلاء كان الوصول إليهم بالتليفون عملاً شاقًا ومرهقًا . وسكان المدن كانوا لا يزالون يرون أن التليفون من الأشياء الكمالية جداً ، التى لا يحصل عليها إلا البشوات وبعض البكوات ونسبة صغيرة من المهنيين .

تغير الأمر فى الخمسينيات . كانت الثورة قد قامت فى مطلعها وفتحت الباب واسعًا أمام نمو الطبقة الوسطى فزاد عدد التليفونات زيادة سريعة . ومع زيادة عدد التليفونات وانتشارها تغيرت أمور كثيرة . فقد بدأ موضوع المكالمات التليفونية يتغير ولم يعد قاصراً على الأمور المهمة ذات الغرض العاجل الذى لا يحتمل انتظار وصول خطاب أو حدوث مقابلة وجها لوجه . أصبح التليفون يدق لمجرد التهنئة بالعيد أو السؤال عن الصحة . وزاد استخدام ربة البيت للتليفون ، للسؤال عن

ابنتها المتزوجة وعن آخر ما ارتكبه زوجها ، بل ولكى تسأل البنت المتزوجة أمها عن الطريقة الصحيحة لصنع المحشي . وزاد عدد المكالمات التليفونية التى يتلقاها الأولاد لترتيب رحلة أو المقابلة أمام إحدى دور السينما . ولكن استمر من المحظور بتاتًا أى مكالمة «عاطفية» بين أحد الأولاد وصديقة له ، إذا وجدت ، ولا يمكن أن يتصور مثل هذه المكالمات بين إحدى البنات وصديق لها ، إذا فرض وكان له وجود . فإذا اكتشفت مكالمة من النوع الأول عوقب الولد عقابًا صارمًا ، وإذا تصورنا وحدثت الثانية ، عُدَّ ذلك وكأنه زلزال يهدد كيان الأسرة برمتها ، ويجعل سمعتها مضغة فى الأفواه إلى الأبد . ولكن لحسن الحظ أنه لم يكن هذا أو ذاك بالحادث المتوقع أو المحتمل .

* * *

طرأ تغير مهم على التليفون فى عشر السنوات الواقعة بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات . كانت فترة عشر السنوات (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥) من أكثر عقود هذا القرن اتسامًا بالجدية فى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى مصر ، إن لم تكن أكثرها على الإطلاق ، إذ تجمع لمصر خلالها الكثير من الموارد ، من جراء تأميم قناة السويس وغيره من التأميمات والمعونات الأجنبية ، فضلاً عما بقى من الأرصدة الإسترلينية التى تراكمت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه السنوات العشر شهدت أيضًا مستوى عاليا من الإنفاق على مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى : زراعة وصناعة وخدمات . كانت أيضًا فترة اهتمام جدى بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا ، إذ لو صح القول بأن مصر عرفت الاشتراكية فى أى فترة من تاريخها ، فقد كانت هذه السنوات العشر هى هذه الفترة ، لا قبلها ولا بعدها .

انعكس هذا فى حالة التليفون فى مصر . فقد كان من الطبيعى أن تزيد الحاجة إلى التليفون بشدة من جانب الحكومة التى امتد نشاطها إلى كل شىء وكل جزء من مصر ، وزادت السلطة المركزية قوة على قوة وأمسكت بكل شىء بيد من حديد ، واحتاجت الحكومة فى ذلك إلى عدد لا يحصى من التليفونات الجديدة . وقد امتد نشاط جهاز المخابرات المصرى حتى شمل كل مكان وكل شخص ، وأراد القائمون على هذا الجهاز أن يكون لديهم ملف عن كل كلمة أو همسة قد تهدد النظام حقًا أو

توهمًا ، فزادت حاجة هذا الجهاز أيضًا إلى استخدام التليفون . ولكن الطبقة الوسطى أيضًا كانت تنمو بسرعة بسبب اتساع النشاط الحكومى من ناحية ، وإجراءات توزيع الدخل من ناحية أخرى ، فزاد الطلب على التليفونات بشدة من الأفراد والأسر بالإضافة إلى الطلب الحكومى . مع كل هذا لم تر الحكومة أن لتوسيع شبكة التليفونات أولوية عالية فى برنامجها للتنمية أو فى خطتها الخمسية ، وفضّلت عليه الاستثمار فى الصناعة والزراعة ، فتوسعت فى مد الخطوط التليفونية ولكن بحساب ، وحرصت على أن توزّع هذه الخطوط الجديدة طبقًا لترتيب دقيق للأولويات ، فبعد مراعاة بعض المحسوبيات ، مما لا يمكن تجاهله ، كان التليفون يعطى للأهم ثم للأقل أهمية .

كانت نتيجة هذا أننى عند عودتى من بعثتى الحكومية بالخارج فى منتصف الستينيات ، وقد انفردت أنا وزوجتى بمسكننا الخاص ، وأردت أن يكون لى تليفون ، تبيّن لى أن المطلب عسير للغاية ، وظللت بضع سنوات وأنا مدرس بالجامعة ، كلما احتجت بشدة إلى إجراء مكالمة تليفونية ، أترك بيتى إلى أقرب بقّال فأستخدم تليفونه ، وكانت نتيجة ذلك أن عرف البقال أهم أسرارى العائلية والوظيفية . أما إجراء مكالمة لبعض أقاربى فى أوروبا فكان يحتاج إلى إجراءات أشد تعقيداً ، وقد يحتاج إلى تخصيص يوم بأكمله ، وذلك لإنجاز مكالمة لا تزيد مدتها على ثلاث دقائق . ذلك أن الأمر كان يحتاج إلى الذهاب إلى مكتب السنترال ، فأدفع أولاً قيمة المكالمة ثم أخبر الموظف برقم التليفون الذى أريد الاتصال به فى الدولة الأوروبية ، وهنا يبدأ الموظف فى اتصالات منهكة للقوى بينه وبين موظفة تجلس فى مكتب السنترال المركزى فى شارع رمسيس . ويأخذ الموظف ، بسبب طيبة قلبه وتعاطفه القوى مع مشكلتى ، فى مخاطبتها بعبارات غاية فى الرقة مثل أن يقول لها «يا عروسة » ، وإن كان أحيانًا يخاطبها بقوله «يا راديو» ، حتى تعطف عليه الآنسة فى مكتب السنترال المركزى وتطلب له الرقم الذى يريده .

لم يكن من المفيد فى مثل هذه المواقف أن يكون لقبك «بك» أو « باشا » . فأولاً ، كانت هذه الألقاب قد ألغيت منذ سنة ١٩٥٣ ، وثانيًا كان البكوات والبشوات القدامى قد أصبحوا فى منتصف الستينيات أقل الناس سلطة ونفوذاً . وإنما كان حالك أفضل بكثير إن كنت تعرف ضابطًا مهمًا ، أو حتى إن كانت لك صداقة أو

معرفة بأحد العاملين بمكتب وزير المواصلات . كان مدير هذا المكتب من أكثر الناس أهمية فى ذلك الوقت ، بسبب قربه من قائمة الأسماء التى سوف يركب فى بيوتها تليفون .

كان هذا بعض الثمن الذى دفعناه للاشتراكية فى الستينيات . ولكنه لم يكن كل الثمن ولا أهم جزء منه . فقد اقترنت الستينيات بظاهرة جديدة تمامًا هى بدء الرقابة على المكالمات التليفونية ، إذ بدأ جهاز المخابرات يستخدم هذه الرقابة فى اكتشاف ما يدبر من مؤامرات ضد النظام ، بل واكتشاف الميول النفسية الدفينة لدى المتكلمين بالتليفون وحقيقة مشاعرهم نحو نظام الحكم . وحيث إنه لم يكن من الممكن لدى المتكلم أن يعرف على وجه اليقين ما إذا كانت مكالمته تخضع الآن للمراقبة أو لا ، مع تأكده من أن هذه الرقابة تمارس من حين لآخر ، فقد فرض الناس ، من ذوى الاتجاهات السياسية المختلفة ، رقابة قاسية على أنفسهم فيما يقولونه فى التليفون وما لا يقولونه . وقد امتدت هذه الرقابة إلى الرسائل ، فكثيراً ما كان يصلك خطاب من الواضح أنه فتح ثم أعيد إغلاقه ، وعلى المظروف ختم أو ورقة ملصوقة تقول إنه « فتح بمعرفة الرقيب » .

* * *

قد ينظر إلى هذا الذى حدث للتليفون فى مصر فى الستينيات على أنه ثمن للاشتراكية ، وقد يبدو هذا للبعض ثمنًا زهيداً إذا قورن بما حققته الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا من مكاسب من جراء التنمية السريعة فى هذا العقد ، وقد لا يبدو الأمر كذلك لآخرين . ولكن المؤكد ، الذى يتفق عليه الجميع ، أنه خلال السنوات العشر التالية ، التى امتدت بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات (وهى فترة لا اشتراكية ولا رأسمالية) ، كان الثمن الذى دفعناه جميعًا ، أيّا كانت طبقتنا الاجتماعية ، أعلى بكثير . فهذه الفترة لم تعرف لا تنمية ولا تليفونات .

كانت حرب سنة ١٩٦٧ قد ضربت الاقتصاد المصرى ضربة قاصمة أصبح معها الاستمرار فى التنمية شبه مستحيل ، فالجيش يراد إعادة بناؤه ، وسكان مدن القناة يجرى تهجيرهم وإعادة إسكانهم ، وبترول سيناء قد أصبح فى يد الإسرائيليين ، وقناة السويس مغلقة ، والمعونات الخارجية انخفضت بشدة . كانت النتيجة ليست

فقط تأجيل الاستثمارات الجديدة بل إهمال تجديد وصيانة المرافق العامة القديمة إهمالاً شديداً ، اللهم إلا ما كان منها مسألة حياة أو موت ، كتجديد أنابيب الصرف الصحى لمدينة مهمة سياسيًا ، كمدينة القاهرة مثلاً .

ما الذى يمكن أن نتوقعه للتليفونات فى هذه الفترة ؟ كان الطلب على التليفونات قد استمر فى النمو بالطبع ، ولكن لم يكن لدى الحكومة مال يمكن أن توجهه لمثل هذه الأمور الكمالية ، فى ظروف ركود اقتصادى ، ونضوب موارد العملات الأجنبية ، وسخط شعبى عام بسبب ما حدث فى سنة ١٩٦٧ . لم يكن من الممكن إعطاء التليفونات أولوية لا عالية ولا منخفضة ، ومن ثم تدهور حال هذا المرفق تدهورًا شديدًا ، حتى إذا بلغنا منتصف السبعينيات كانت الصورة قد أصبحت كوميدية تمامًا بقدر ما كانت مأساوية . كانت حيازة المرء لجهاز التليفون ، بل ولرقم وخط تليفونى ، لا تعنى الكثير فى الواقع ، «فالحرارة» لا تدب فى التليفون إلا لمامًا ، وإذا رفعت السماعة ووجدت فى التليفون أى حرارة فأنت شخص سعيد الحظ ، ميمون الطالع ، أما إذا لم تجد حرارة ، وهو الغالب الأعم ، فسوف يتوقف نوع سلوكك على نوع شخصيتك ومزاجك ومدى ما تتحلى به من صبر . وقد شاع بين الناس فى هذه الفترة توجيه النصائح حول المسلك الأمثل فى مواجهة انعدام حرارة التليفون . فالبعض كان ينصح بالانتظار حتى تأتى الحرارة من تلقاء نفسها ، وآخرون كانوا يرون أن الانتظار لا ينفع ولابد من الضغط عدة مرات على الزر الذى توضع عليه السماعة . فإذا حدث وجاءت الحرارة فإن فرصة استجابة التليفون للرقم الذى تطلبه بعيدة الاحتمال ، وهنا أيضًا كان البعض ينصح باتباع طريقة معينة فى إدارة قرص التليفون ، فزعم أن الضغط بطريقة معينة على هذا القرص قد يؤدى إلى نتيجة إيجابية . . . وهكذا . فى مثل هذه الظروف كان شعور من فشل منذ الستينيات فى الحصول على خط تليفونى أقل وطأة من ذى قبل ، فالذى قدم طلبا للحصول على تليفون فى منتصف الستينيات ولم يرد على طلبه حتى منتصف السبعينيات ، بدأ يشعر بنوع من المساواة بينه وبين من حصل بالفعل على رد وأصبح يحوز تليفونا ، إذ لم يبد ثمة فارق كبير بين حيازة تليفون وعدم حيازته .

لم يكن الأمر فى أوائل السبعينيات قاصراً على التليفونات بالطبع ، إذ لم تكن المرافق الأخرى أحسن حالاً . كانت مياه الصرف الصحى يتكرر طفحها كل بضعة

أيام فى بعض من أهم أحياء القاهرة ، ناهيك عن الحال فى المدن الصغرى والأحياء الأقل أهمية . كما تكرر انقطاع الكهرباء عن البيوت وأظلم كثير من الشوارع ، إما بسبب تكرر سرقة الكابلات أو اللمض ، أو بسبب تعذر الإنفاق على شبكات الكهرباء . كذلك بدت مياه الشرب عاجزة عن الوصول إلى الأدوار العليا ، والشوارع بدأ يظهر فيها كل يوم مطب جديد أو حفرة بسبب تهالكها وسوء تعبيدها . بدت مصر وكأن شخصا ما يعاقبها عقابًا قاسيًا على سوء سلوكها فى العشر أو العشرين سنة السابقة ، وأن حرب سنة ١٩٦٧ (أو بالأحرى هجوم سنة ١٩٦٧ ، فقد كان ما حدث فى الواقع هجوما مباغتا سرعان ما انتهى دون حرب تذكر) كانت ضربة للتأديب حتى تعلن مصر ندمها وأسفها واستعدادها لأن تفعل ما يطلب منها .

وقد فعلت مصر ذلك ، فبدأت الأمور تتغير ابتداء من منتصف السبعينيات ، ولو ببطء شديد . وقد تمخض هذا ، فيما يتعلق بالتليفونات ، عن تقديم قرض لمصر ببليونين من الدولارات لإصلاح الشبكة القائمة ومد خطوط جديدة . فلما بلغنا منتصف الثمانينيات كانت حال التليفونات قد أصبحت مختلفة تمامًا : توقف الناس عن الكلام عن التليفونات وشرعوا يتكلمون بالتليفون بالفعل . ظل المصريون بضع سنوات يستغربون ، إذا سمعوا صوتًا « كالحرارة » بمجرد أن يرفعوا السماعة ، ويستغربون أكثر ، إذا ما أداروا قرص التليفون بالرقم المطلوب ، أن يسمعوا بالفعل صوت الشخص الذى يريدون سماعه . هجم الناس هجومًا عاصفًا طالبين الحصول على هذا الجهاز الذى أصبح يشتغل بالفعل ، وأبدوا استعدادهم لدفع المبلغ المطلوب لتركيب ما كان يسمى وقتها «بالتليفون الفورى » . ولكن حتى دفع هذا المبلغ لم يعد ضروريا بعد فترة قصيرة ، إذ أصبح تركيب التليفون يكاد أن يكون فوريًا دائمًا . ومع ارتفاع دخول شرائح واسعة من المصريين خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) بسبب شيوع الهجرة إلى دول النفط ، حصلت شرائح اجتماعية جديدة على تليفون ، وهى التى لم يكن يدور بخلدها يوما أن تحوز مثل هذا الجهاز العصرى . ومع تحسن الشبكة وانتشار السنترالات زاد أيضًا وجود التليفون فى القرى ، وإن ظل مقصوراً فيها على الميسورين .

فى منتصف الثمانينيات إذن ، لم يعد التليفون ذلك الجهاز الأرستقراطى كما كان فى الأربعينيات ، الذى يقتصر وجوده على بيوت البشوات والبكوات . ولم

يعد مجرد جهاز لاستخدام المهنيين والشرائح الميسورة من الطبقة الوسطى ، كما كان فى الخمسينيات والستينيات . ولم يعد ذلك الجهاز الصامت الذى ينطبق عليه وصف العصر الفيكتورى للأطفال «شىء يمكن أن يرى ولكنه لا يمكن أن يسمع »، بل أصبح الآن ، فى منتصف الثمانينيات ، شيئًا حيًا يرى ويسمع وشائع الاستخدام . كذلك فإن التليفون لم يعد ذلك الشىء الثقيل الثابت فى مكانه كالصخرة ، بل أصبح شيئا خفيف الوزن ، طويل السلك ، يسهل نقله من حجرة لأخرى . بل لقد بدأ يشيع استخدام ذلك التليفون الذى لا يحتاج إلى سلك على الإطلاق ، (أى اللاسلكى) الذى ينتقل معك دون أى قيد ، من حجرة لأخرى .

* * *

من السهل أن يخمن المرء ماكان لابد أن ينتج عن هذه التطورات التكنولوجية من تأثير على العلاقات الاجتماعية ، وعلى مضمون المكالمات التليفونية نفسها ، مما يؤيد قول مارشال ماكلوهان : «أن الأداة هى نفسها الرسالة » . فالمكالمات فى ظل هذا التقدم الخطير ليس من الضرورى أن تتم بسمع من الجميع ، ومن ثم فقد رب الأسرة سيطرته على ما يجرى من حديث من خلال التليفون . ومع سهولة الحصول على تليفون وزيادة عدد الناس الذين يمكن الاتصال بهم عن طريقه ، فقد رب الأسرة أيضًا احتكاره للتليفون . أصبح من الممكن الآن استخدام التليفون فى الفارغ والملآن ، وفى الاتصال بالمهمين وغير المهمين . ومع انخفاض نفقة الحصول على التليفون ونفقة المكالمات التليفونية بالنسبة إلى الدخل ، وانتشار التليفون بين شرائح اجتماعية أوسع ، وأقل اتصالاً بأنماط الحياة الغربية ، بدأت « تقاليد استخدام التليفون » تتغير تغيراً ملحوظًا . فقد طالت مدة المكالمات التليفونية بدرجة كبيرة ، إذ زاد زيادة ملحوظة عدد المتحدثين فى التليفون ممن يمارسون تلك العادة من العادات المصرية الصميمة وغير المألوفة فى الغرب ، وهى عدم الدخول فى الموضوع المقصود دخولاً مباشراً ، بل لابد من التحيات والسؤال عن صحة من تكلمه وعن أنجاله نجلا نجلا ، وعدم إنهاء المكالمة إنهاء قاطعًا بمجرد تحقيق المقصود منها ، بل لابد أن يتراخى الكلام بالتدريج وتبادل التعبير عن مختلف العواطف والتمنيات قبل وضع السماعة . كذلك بدأ يقل استخدام كلمة «ألو» أو « هالو» الغربية ، فى افتتاح

المكالمة ، وبدأ يزيد استخدام العبارة العربية «السلام عليكم »، مع شيوع التدين من ناحية ، وارتفاع نسبة من أمضوا بضع سنوات فى دولة عربية من دول الخليج .

* * *

حدث بعد عشر سنوات أخرى تطور جديد فى مصر لم يكن أحد ليتوقعه أو حتى ليحلم به ، مما يمكن أن يحمل فى طياته ثورة حقيقية فى الاتصال التليفونى ، لا يمكن مقارنتها بأى تطور سابق فى هذا الميدان . فالتليفون لم يتحرر فقط من الالتصاق بمكان معين ، ومن السلك القصير أو الطويل ، بل أصبح الإنسان ، أيا كان مكانه ، فى المنزل أو الطريق العام ، فى مبنى مسقوف أو وسط الحقول ، فى عرض البحر أو وهو محلق فى طائرة فى السماء ، قادرًا بعملية لمس بسيطة على تبادل الحديث مع أى شخص على ظهر البسيطة . لقد دخلت مصر فى منتصف التسعينيات عصر «المحمول»، والمقصود بالمحمول هنا ، على الرغم مما ينطوى عليه اللفظ من معنى التدليل والإعزاز ، ليس طفلا بل تليفونًا . والمدهش أن هذا التقدم التكنولوجى الخطير أصبح من الممكن مشاهدته فى شوارع مصر ونواديها ومطاعمها وجامعاتها وشواطئها ، وهى الدولة المتخلفة اقتصاديًا بالنسبة لغيرها ، أكثر مما تشاهده فى شوارع لندن أو باريس . بل وقد امتد المحمول إلى شرائح اجتماعية أدنى نسبيًا فى السلم الاجتماعى ، من الشرائح التى امتد إليها فى المجتمعات الأكثر ثراء . ولكن يبدو أن هذا لا يجب أن يكون مدهشًا على الإطلاق . فالمفروض أن نكون قد تعودنا على أن أشياء اخترعت فى الأصل لتحقيق أهداف محددة فى البلاد التى اخترعت فيها ، أصبحت تستخدم عندنا ، لا لتحقيق هذه الأهداف ، بل كرمز من رموز الصعود الاجتماعى . حدث هذا للسيارة الخاصة وللتليفزيون والفيديو والدش ، وها هو ذا يحدث للتليفون المحمول .

فالمحمول اخترع فى الأساس لتوصيل رسائل قصيرة لا تحتمل الانتظار حتى يصل رجل الأعمال إلى مكتبه أو منزله . فيستخدم المحمول فى إرسال أو استلام رسائل فى أثناء وجوده فى سيارته ، أو فى الطريق العام ، أو فى أى مكان خارج حجرة مكتبه . التقط المصريون هذا الاختراع العجيب بمجرد ظهوره ، فاستخدمه بعض رجال الأعمال فيما اخترع له ، ولكن الإقبال الأشد عليه كان ممن يريد أن يظهر بمظهر رجل الأعمال ، أو أن يبدو أمام الناس فى هيئة الرجل المهم ، الوقت

عنده من ذهب ، ولا تحتمل مكالماته الانتظار ، فإذا به يحمل المحمول إلى المسرح أو السينما فيدق الجرس في أثناء المسرحية أو القطعة الموسيقية أو الفيلم ، أو يحمله فى الطريق العام فيلفت نظر المارة إليه ، أو فى المطعم حيث يلتفت إليه المحيطون به مبهورين مفتونين . وخطر لبعض الآباء والأمهات من الميسورين أن يعطوا لأولادهم وبناتهم محمولاً للاطمئنان على فلذات أكبادهم فى كل لحظة وكل مكان، فدخل المحمول الجامعات حيث يثير به الطلبة الميسورون غيرة الطلبة غير الميسورين . لقد أصبح الأمر شبيها بالسيارة اللعبة التى تعطيها لطفل ليمثل أمام نفسه وأمام الناس أنه أصبح يقود سيارة مثل أبيه ، دون أن تكون السيارة قادرة بالطبع على الانتقال من مكان لآخر إلا بتحريك الطفل لقدميه فى أسفل السيارة . ولكن هذا لا يمنع بالطبع من أن يظن الطفل أنه قد أصبح قائد سيارة حقيقيًا .

قد يبدو الأمر كله وكأنه ينطوى فقط على ما يثير الضحك أو السخرية دون أن يكون شيئًا عظيم الخطر . ولكن الواقع ، فيما يبدو لى ، غير ذلك . فالمحمول يحمل فى طياته تطوراً قد يمثل نقلة نوعية تختلف اختلافاً جذريًا عن كل التطورات السابقة التى لحقت بالتليفون . لقد أصبح منظر الشخص وهو يتكلم فى الطريق العام بصوت مسموع ، يشخط وينطر ، أو يضحك ويقهقه ، وأنت لا ترى فيمن يشخط ولا تسمع ما يضحكه ، أصبح المنظر مؤذيا لسبب لم أهتد لكنهه بعد . كما أصبح صوت المحمول يأتيك خلال انهماكك فى حديث ودى مع صديق ، أو فى مناقشة مهمة مع زميلك في العمل ، فإذا بهذا الصديق أو الزميل ينصرف عنك كلية للكلام مع شخص تجرأ دون إذن فتدخل بينكما ، وكأن له الحق فى أن يعكر صفو أى شخص ، ويقطع أى حديث ، فى أى وقت وأى مكان ، لمجرد أنه حائز لهذا الجهاز التكنولوجى المدهش . إن كل هذا يحمل فى طياته شيئًا أخطر من مجرد تطور آخر فى تكنولوجيا الاتصال . إن هذا المحمول ، وأمثاله ، لن يغير فقط من مضمون الحديث الذى يقال من خلاله ، كما سبق أن نبهنا مارشال ماكلوهان ، بل إنه ينبئ بإضفاء طابع قبيح للغاية على العلاقات الاجتماعية ، بل هو طابع شيطانى، يذكر المرء بلا شك بالخوف الذى عبر عنه الرسام الفرنسى رينوار منذ نحو مائة عام ، وبالخوف الذى عبر عنه شيوخ الوهابيين فى المملكة السعودية ، منذ نحو سبعين عامًا ، دون أن يكونوا على دراية تامة بمعنى هذا الطابع الشيطانى بالضبط .

(٧)
الأزيـاء

كانت الملابس فى طفولتى ، أى منذ أكثر قليلا من نصف قرن ، وسيلة سهلة للغاية لتصنيف المصريين إلى طبقات : دنيا ووسطى وعليا . فبمجرد النظر إلى شخص ما ، كان من السهل عليك أن تحدد الطبقة التى ينتمى إليها . ثم رأيت الأمر يتغير مع مرور الزمن . ما زالت بالطبع حالة الفقر المدقع واضحة كالشمس ، وكذلك الغنى الفاحش ، ولكن فيما بين هاتين الحالتين المتطرفتين أصبح تصنيف الشخص طبقيًا بالنظر إلى نوع ثيابه ، أصعب بكثير مما كان عليه الأمر فى طفولتى .

كان من أسهل الأمور مثلا ، منذ نصف قرن ، الجزم بأن شخصًا ما ينتمى إلى الطبقة الدنيا ، وذلك بشيئين رئيسيين يتعلقان بما يرتديه أو لا يرتديه من ملابس . أولهما الجلباب . ذلك أن أفراد هذه الطبقة كانوا ، بدون استثناء تقريبًا ، يرتدون الجلباب ، وكان هذا ينطبق على الرجال والنساء على السواء ، وعلى الأطفال والشباب والكهول ، وفى المدينة كما فى الريف . قد يختلف نوع القماش فى حالة المرأة عنه فى حالة الرجل ، وقد يختلف اللون ، ولكن الجلباب كان هو «الرداء الرسمى» لهذه الطبقة . كان من المستحيل تقريبًا أن تجد من بين أفرادها رجلا يلبس البنطلون أو القميص ، ناهيك عن أن تجد امرأة ترتديهما ، كالذى أصبح شائعًا اليوم . كان ارتداء الرجل للبنطلون فى ذلك الوقت يجعله «أفنديا» على الفور ، أى يدخل فى عداد طبقة أخرى ، أما ارتداء المرأة للبنطلون فى ذلك الوقت ، فكان من الصعب تصوره أصلا ، وقد يؤدى إلى وصف المرأة بأوصاف لا يليق ذكرها .

أما المميز الثانى للطبقة الدنيا منذ خمسين عامًا ، فيتعلق بارتداء الحذاء ، ولا أقصد بذلك نوع الحذاء بل عدم استخدامه أصلا . ذلك أن « الحفاء» (أى السير عارى القدمين) كان سمة طاغية من سمات هذه الطبقة ، مما جعل مشروع «القضاء

على الحفاء » أحد المشروعات الإصلاحية (بل الثورية !) الكبرى فى الأربعينيات ، الأمر الذى يدل بذاته على المدى الذى بلغه العجز عن إشباع بعض الحاجات الأساسية فى مصر فى منتصف القرن العشرين .

كان الجلباب وشيوع الحفاء أمرين يشترك فيهما رجال ونساء الطبقة الدنيا فى مصر فى ذلك الوقت ، ولكن نساء هذه الطبقة كانت تتميز عن نساء الطبقتين الأخريين بشىء ثالث هو تغطية الرأس بشئ كاد يندثر اندثاراً تامّا وهو ما كان يسمى «بالمنديل أبو أوية » . فبقدر ما كان الخروج إلى الشارع بدون أى غطاء للرأس شائعًا بين نساء الطبقة الوسطى ومقبولاً تمامًا ، كان هذا يُعَدُّ غير لائق بتاتًا بين نساء الطبقة الدنيا ، إذ كان يجب تغطية الشعر بهذا «المنديل أبو أوية» وإلا ظن بالمرأة الظنون . كانت الفتاة أو المرأة التى تشتغل بالخدمة المنزلية ، إذا ظهرت دون أن تغطى شعرها بهذا المنديل ، ينظر إليها وكأنها قد ذهبت فى سوء السلوك إلى أبعد مدى ، بينما كانت سيدتها تخرج دون غطاء للرأس دون أن يسىء أحد بها الظن .

كل هذا أصبح الآن من ذكريات الماضى ، بل لم يعد الآن حتى جزءاً من ذاكرة معظم المصريين . لقد أصبح الحفاء ظاهرة نادرة للغاية فى المدن ، إذ أصبح أفقر الفقراء قادرا على العثور على حذاء أو نعل من نوع ما ، ولو كان مصنوعا من البلاستيك ، وانخفضت نسبة مرتدى الجلباب بشدة ، حتى بين أفراد الطبقة الدنيا ، واستبدل به البنطلون والقميص ، فلم يعد ارتداؤهما كافيًا لتصنيف الناس فى طبقة دون أخرى . وكاد «المنديل أبو أوية» يختفى أيضًا وحل محله ما يسمى «بالحجاب»، ولكن الحجاب انتشر أيضًا بين نساء الطبقة الوسطى ، بمختلف شرائحها ، فلم يعد غطاء الرأس بدوره كافيًا للتمييز بين الطبقات .

* * *

أما الطبقة الوسطى، فإنى أعرف عنها أكثر مما أعرف عن غيرها ، لانتماء أسرتى إليها . وتحكى لى أمى كيف أنها انزعجت انزعاجًا شديداً عندما رأت والدى قادمًا لخطبتها ، وكانت مختفية وراء الشيش ترقب قدومه ، لكى ترى لأول مرة ما شكل هذا الرجل الذى سوف يكون على الأرجح زوج المستقبل . انزعجت بشدة إذ رأته يرتدى الجبة والقفطان وكانت تتمنى رجلاً يرتدى الزى الأوروبى : الجاكتة

والبنطلون . فقد كانت ترى فى الزى الأوروبى دليلاً على «العصرية» ومن ثم معاملة أفضل للمرأة ، وربما أيضًا دليلا على خفة الروح والميل إلى المرح . أيا كان الأمر ، فقد تزوجته على أى حال ، ولا أذكر أنها علقت بعد ذلك أى أهمية على نوع الزى الذى كان أبى يرتديه ، ولا أنها ربطت بين صرامته وقلة ميله للضحك وبين ما يرتديه من ثياب ، إذ لابد أنها صادفت فى حياتها بعد ذلك ما بيّن لها أنه لا علاقة البته بين الأمرين . بل قد خلع أبى بعد ذلك الجبة والقفطان وارتدى الزى الأوروبى بعد تردد طويل ، دون أن يترتب على ذلك زيادة مرحه أو زيادة مقدار الحرية التى سمح بها لوالدتى أو أخوتى .

كان زى الرجال ، من المنتمين للطبقة الوسطى ، ينقسم إلى نوعين أساسيين : الزى الدينى والزى المدنى أو الأفرنجى ، وكان الأول أكثر انتشاراً بكثير فى منتصف القرن منه الآن ، إذ ظل التعليم الأزهرى هو الشائع حتى الثلاثينيات ، وظلت نسبة المتعلمين فى المدارس الثانوية غير الأزهرية ضئيلة حتى ذلك الوقت ، واستمر كثيرون ممن تعلموا تعليمًا أزهريًا فى ارتداء زيهم الأزهرى حتى بعد حصولهم على قدر لا يستهان به من الثقافة العصرية ، حتى لو لم يكن لعملهم أى صلة بالدين . وقد ظل أبى يرتدى الجبة والقفطان لعدة سنوات حتى بعد تحوله من القضاء الشرعى إلى تدريس الأدب العربى بالجامعة المصرية ، حتى غلبه تيار «العصرية»، وأقنعه بعض زملائه الذين تعلموا فى أوروبا بأن الأدب العربى ، الذى كان يدرسه ، شىء، والجبة والقفطان شىء آخر ، ولكنه ظل فترة طويلة يشعر بالاغتراب والاضطراب والخجل وهو يسير بالزى الأوروبى بين زملائه وتلاميذه .

* * *

عندما أسترجع فى ذهنى صورة أبى وأنا طفل ، لا أجد فى ثيابه ما يختلف عن ثياب أى رجل آخر فى مثل طبقته ومهنته فى وقتنا الحالى ، باستثناء ثلاثة أو أربعة أمور :

أولها، أنه كان يرتدى الطربوش الأحمر ، وظل على ذلك حتى وفاته فى سنة ١٩٥٤ . وسرعان ما اختفى الطربوش تماما من حياتنا بعد ذلك ، كأثر من آثار ثورة سنة ١٩٥٢ ، وتخلصها من آثار الحكم التركى ، كالطربوش وألقاب البشوية

والبكوية وأسماء الرتب العسكرية . قد يستغرب بعض القراء أن جيلي ظل مضطراً إلى ارتداء طربوش أحمر للذهاب إلي المدرسة حتى بلغنا مرحلة الشهادة الابتدائية فى سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة ، وكان البنطلون القصير شائعًا أيضًا حتى فى تلك السن ، ومن ثم فلابد أن منظرى بالبنطلون القصير والجاكته والكرافتة ، مع ارتداء طربوش أحمر وزر أسود فوق هذا كله ، كان سيبدو مضحكًا للغاية لو رآنى أحد اليوم ، ولكن كان كل هذا حينئذ يبدو طبيعيًا تمامًا .

كان أبى أيضًا كثيراً ما يمسك بعصا جميلة يستند إليها أحيانًا ، ولا يحتاج إليها فى معظم الأحيان ، ولكنها كانت من سمات اكتمال الرجولة فى هذا العصر ، بينما لم تعد الآن تستخدم إلا عند وجود حاجة حقيقية إليها . كثيراً ما كنا نرى أيضًا فى يد أبى «منشَّة»، وهى عصا قصيرة متصلة بكمية من الشعر الغزير المصنوع من ذيل الحصان ، تستخدم فى طرد الذباب ، وكثيرا ما كانت يد المنشة ذات جمال ، ومصنوعة من الخشب الفاخر أو الأبنوس . كان انتشار المنشة فى منتصف القرن واختفاؤها الآن علامة على عدة أشياء ، من بينها أن مستوى النظافة العامة كان أقل منه الآن ، ولكن ربما كان الأهم من ذلك ما ابتدعه التقدم التكنولوجى من أدوات تغنى عن المنشة ، كالثلاجة وأجهزة التكييف والحواجز المصنوعة من السلك المانع لدخول الذباب والناموس من النوافذ والأبواب ، بل وربما أيضا زيادة الحركة بوجه عام ، وندرة جلوس الرجال ساعات طويلة على المقاهى دون عمل إلا تبادل الحديث وطرد الذباب .

لم يعرف أبى أيضًا ساعة اليد . فهذه أيضًا كانت بدعة عرفتها أنا وإخوتى ولم يعرفها أبى ، إذ كانت الساعة نفسها شيئًا ثمينًا للغاية وأقل شيوعًا بكثير منها الآن (إذ ما الحاجة إلى معرفة الوقت بالضبط إلا لمعرفة ما إذا كان قد حل وقت الصلاة ؟ وحتى هذه المهمة كان المؤذن يقوم بها خير قيام) . كانت الساعة فى نظر جيل أبى وأمى أقرب إلى المجوهرات ، يرى ضياعها خسارة فادحة يصعب تعويضها . كان لدى أبى ساعة ولكنها كانت ساعة « بكاتينة» أى سلسلة ذهبية ثبت أحد طرفيها فى الصديرى بينما توضع الساعة فى أحد جيوبه .

فيما عدا هذه الفروق البسيطة، كانت ملابس أبى لا تختلف عما يرتديه رجال الطبقة الوسطى الآن، وذلك بعكس ملابس النساء التى طرأ عليها تطور ملحوظ خلال الخمسين عاما الأخيرة، بل هو تطور «ثورى» بمعنى الكلمة، يعكس ما حققته المرأة المصرية من تطور سريع خلال هذه الفترة، من حيث خروجها من المنزل للعمل، واشتراكها فى الحياة العامة.

* * *

مما أذكره مما يتعلق بملابس النساء فى طفولتى ذلك الالتزام الغريب من جانب أمى، باللون الأسود، فلا أذكر أنى رأيتها قط خارج المنزل، وهى ترتدى شيئًا غير فستان أسود وطرحة سوداء. وهكذا كانت تفعل بقية النساء من جيلها، ومن نفس طبقتها، حتى قبل أن يفارقن سن الشباب. كان غير ذلك يُعَدُّ من قبيل التبرج غير المقبول اجتماعيًا، بل إنه حتى فيما يتعلق بالبنات اللاتى لم يتزوجن بعد، كانت الألوان المتاحة لهن محدودة العدد، وبعيدة كل البعد عن الألوان الزاهية والصاخبة الشائعة اليوم.

هكذا كانت ملابس الطالبات الخمس أو العشر طالبات فى دفعتى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة فى أوائل الخمسينيات، ليس فى ألوانها أو تصميمها شىء يستلفت النظر، وهن يسرن فى غاية الخجل بين نحو ألف من الطلاب الذكور. لم يكن بين ملابسهن البنطلون أو الحجاب، ولكنى عندما أنظر الآن إلى أى صورة من صور الطلبة والطالبات فى ذلك العصر، ألاحظ بدهشة بالغة كيف كانت هذه الملابس، غير مناسبة فى معظم الأحيان لحجم الفتاة التى ترتديها. فما تراه من ملابس فى تلك الصور يبدو دائما أوسع كثيراً من اللازم أو أضيق مما يجب، مع الافتقار بالطبع إلى أى أناقة. ربما كان تفسير ذلك أن الطبقة الوسطى فى مصر، فى ذلك الوقت، كانت أكثر اطمئنانًا منها الآن، إلى أن ما ترتديه من ملابس كاف لتمييزها عن الطبقات الدنيا، وإن كانت ما ترتديه أقل أناقة بكثير مما ترتديه الآن. ذلك أن الطبقات الدنيا، كما سبق أن أشرت، كانت ترتدى أنواعًا مختلفة تمامًا من الثياب، وكافية بمجرد النظر إليها، لتمييز هذه الطبقة عن غيرها. ولكن ربما كانت قلة حظ بنات الطبقة الوسطى من الأناقة فى ذلك الوقت بالمقارنة بها الآن، ترجع أيضًا إلى

اعتماد هذه الطبقة إلى درجة أكبر بكثير من اعتمادها الآن ، على ما تقوم به الأمهات فى منازلهن من تفصيل الثياب لبنات الأسرة . كانت ماكينة الخياطة «سينجر» قطعة ثابتة من أثاث هذه الطبقة وجزءاً أساسيًا من «جهاز العروس» التى لابد أن « تدخل» بها بيت الزوجية . وكان جهل الزوجة بمبادئ الخياطة يُعَدُّ شيئًا مشينًا يضعف من فرصتها فى الزواج . كانت هذه الماكينة الصغيرة تدار باليد ، وهذا هو ما كانت أمى تستخدمه باستمرار ، وكان ذلك يتطلب درجة لا يستهان بها من مهارة ، إذ تحرك أمى عجلة الماكينة بإحدى اليدين وتحرك قطعة القماش فى الاتجاه المطلوب تحت الإبرة المتحركة باليد الأخرى . ثم تطورت الماكينة قليلاً فأصبح من الممكن إدارتها بتحريك إحدى القدمين ، وهذه هى الماكينة الفاخرة التى دخلت بها أختى بيت الزوجية ، وإن لم تستخدمها بكثرة مثلما كانت أمى تستخدم ماكينتها الصغيرة .

* * *

ذلك أن تطوراً مهمًا بدأ يظهر فى الحياة الاقتصادية فى مصر ، وهو كثرة المعروض من الملابس الجاهزة ، الأمر الذى كان يتطلب لظهوره اتساع حجم الطبقة المتوسطة ، القادرة على شراء هذه الملابس ، بدرجة كافية تسمح بإنتاجها بحجم كبير يخفض من نفقتها . وقد ترتب على هذه الظاهرة أيضًا ، أى زيادة المعروض من الملابس الجاهزة ، أن أخذت فى التوارى عادة أخرى كانت أكثر انتشاراً بكثير منذ خمسين عامًا وهى اشتغال النساء من الطبقة الوسطى بأعمال «التريكو » ، حيث يقمن بنسج الملابس الصوفية لأفراد الأسرة قبل أن يشيع توافر هذه الملابس فى الأسواق . ومع انتشار الملابس الجاهزة للإناث والذكور بدأت ماكينة الخياطة تختفى من المنازل، وكذلك بدأت تختفى وظيفة «الخياطة» التى كانت إحدى الشخصيات المهمة فى حياة الطبقة المتوسطة المصرية ، كما توارت بشدة وظيفة «الترزى» الذى يقوم بتفصيل الملابس للرجال ، لنفس السبب . ومع توارى وظيفة «الخيَّاطة » ، وندرة زياراتها لأسر الطبقة الوسطى المصرية ، كان على بنات هذه الطبقة ، اللاتى بلغن سن الزواج ، أن يبحثن عن طرق أخرى للعثور على العريس المناسب ، والذى كانت أخباره تصل إليهن بانتظام عن طريق هذه «الخياطة » .

ليس من الغريب أن انتشار ظاهرة الملابس الجاهزة فى مصر قد تأخر كثيراً عن انتشارها فى البلاد الأوروبية ، فالأمر يتوقف فى الأساس على حجم الطبقة المتوسطة ، وهذه الطبقة لم تأخذ فى النمو فى مصر بسرعة كبيرة إلا منذ الخمسينيات من القرن العشرين . كان من الطبيعى أيضًا أن تبدأ ظاهرة الملابس الجاهزة فى الانتشار أولاً فى السلع الأكثر أهمية ، كالأحذية مثلا والجوارب ، ثم فى القمصان والبلوفرات ، قبل أن تشمل أيضًا الجاكيتات والبدل الجاهزة التى لم تبدأ فى الانتشار فى مصر إلا فى أواخر السبعينيات .

كان أبى إذا أراد أن يشترى لنا بعض الملابس اصطحبنا إلى أحد المحلات فى شارع فؤاد (٢٦ يوليو الآن) أو ميدان العتبة الخضراء ، حيث كان المحل فى العادة ذا اسم أجنبى : أفرينو أو شيكوريل أو شملا أو صيدناوى . . . إلخ ، واستمرت تجارة الملابس حكراً للأجانب من الأوروبيين ، وكان كثير منهم من اليهود ، أو من «الشوام »، أى اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين ، بما فى ذلك المحل الضخم ذو الاسم المصرى « عمر افندى » ، حتى نهاية الخمسينيات ، حين بدأ التمصير على يد ثورة سنة ١٩٥٢ . كانت هناك بعض الاستثناءات البسيطة : محلات ملابس صغيرة مملوكة لمصريين ، أهمها محلات «شركة بيع المصنوعات المصرية »، التى كانت تبيع فى الأساس منتجات الشركات التى أسسها بنك مصر . كانت هذه المحلات كالجزر الصغيرة فى بحر واسع يسيطر عليه الأجانب ، ولكن حتى المحلات الأجنبية كانت تبيع فى الأساس ملابس مصنوعة فى مصر ، إذ كانت الطبقة المتوسطة المصرية غير قادرة فى ذلك الوقت على شراء غيرها ، وكانت الطبقة العليا من صغر الحجم بحيث لم يكن من الممكن أن تعتمد هذه المحلات عليها وحدها . وقد استمر الأمر على هذه الحال حتى نهاية الخمسينيات .

* * *

من الممكن أن أصور للقارئ بعض ما حدث من تطور فى ملابس الطبقتين الدنيا والمتوسطة ، منذ بداية الستينيات وحتى الآن ، من وصف بعض ما رأيته من تطور على ركاب قطار حلوان ، الذى أصبح الآن مترو الأنفاق الأنيق . كانت التذكرة من المعادى إلى باب اللوق فى أوائل الستينيات بثلاثة قروش ، ويمكنك شراؤها من

شباك التذاكر قبل ركوب القطار أو الانتظار حتى يأتيك المحصل فى القطار فتدفع غرامة تصل بسعر التذكرة إلى خمسة قروش . ولكن حيث إن المحصل كان نادراً جداً ظهوره ، فإن ركوب القطار كان فى الواقع مجانًا ، بالنسبة لمعظم الركاب ، إذ لم يكن أحد يسألهم عن التذكرة لا عند الركوب ولا فى القطار ولا عند النزول . كان معظم الركاب وقتئذ من مرتدى الجلباب ، وكانت نسبة النساء منخفضة للغاية والحجاب بينهن شبه منعدم . كما كان القطار مليئا بالصبية الحفاة الذين يمرون بين الركاب صائحين ومعلنين عما يحاولون بيعه لهم : أقراص النعناع أو أمشاط الشعر ، أو أحجبة صغيرة للوقاية من الحسد . انظر إلى ركاب هذا القطار الآن فلن تجد رجلاً يرتدى الجلباب إلا نادراً مع أن الكثيرين من الركاب من الحرفيين الذين كان الجلباب هو كل ما يعرفونه من ثياب . وليس هناك رجل أو طفل حافى القدمين . وارتفعت بشدة نسبة النساء الذاهبات إلى العمل والعائدات منه ، حتى تكاد نسبتهن فى الصباح الباكر تفوق نسبة الرجال ، وتفوق نسبة المحجبات منهن النصف . ولكنى لاحظت فى السنوات الأخيرة ، أن الحجاب قد أصبح أكثر تنوعًا ، وأن عناية أكبر تبذل الآن فى اختيار لونه وطريقة تثبيته على الرأس ، وأن كثيرات من مرتديات الحجاب يسمحن الآن بظهور جزء ولو صغير من الشعر المطلوب إخفاؤه ، وأن العناية التى كانت تبذل فى تصفيف الشعر أصبحت تبذل فى اختيار أصباغ الوجه . بل إن ارتداء الحجاب لم يعد ، فيما يظهر ، يُعَدّ متعارضًا مع مراعاة اعتبارات الجمال فى ارتداء بقية الملابس ، كالحزام الذى يحيط بالوسط ، ولا يتعارض مع ارتداء «جونلة» ضيقة بعض الشىء أو حتى مع ارتداء بنطلون ، وهو ما كان من غير المتصور أن ترتديه النساء منذ أربعين عامًا .

يحدث أحيانا ، إذا ركبت هذا القطار فى طريقى إلى عملى ، أن أقوم من مقعدى لأعرضه على سيدة واقفة ، فإذا بها ترفض منزعجة أشد الانزعاج ، وكأن قبولها لهذا العرض من قبيل المستحيل . قد يكون هذا الرفض راجعًا للفرق بين عمرها وعمرى ، ولكنى ألاحظه أيضًا عندما لا يكون فارق السن كبيراً . وإذا بى أتأمل السيدة الرافضة فأجد أن الممكن جداً أن يكون لرفضها أسباب «طبقية» ، بمعنى أنها مازالت تشعر بأننى «أحق» منها بالجلوس ، وأن الملابس التى ترتديها أصبحت تخفى تمامًا ما حققته من صعود اجتماعى من طبقة إلى أخرى .

* * *

أما ملابس الطبقة العليا فى مصر ، والتى كان يشار إليها منذ خمسين عامًا «بالطبقة الراقية » ، فقد كانت منذ خمسين عامًا ، وفى حدود ما كنا نرى صوره فى المجلات وبعض الأفلام ، تتسم بعدة أمور ، منها التسامح الشديد فى إظهار أجزاء عارية من الجسم ، كالصدر والذراعين ، مما لم يكن من الممكن أن يخطر على بال أفراد الطبقتين الأخريين أن يفعلوا مثله ، أو ترك الشعر مرسلاً ، مما لم يكن يخطر ببال أفراد الطبقة الدنيا . ومنها أيضًا الاعتماد اعتمادًا كليًا على استيراد الملابس من الخارج ، مما لا طاقة للطبقات الدنيا أو الوسطى بمثله ، بالإضافة إلى المجوهرات المتلألئة على الجسم والخاطفة للأبصار .

كان الفارق بين منظر هذه الطبقة وأفراد بقية الطبقات شاسعًا ، ويفوق بدرجة كبيرة أى فارق بين ملابس طبقات الدخل المختلفة فى مصر الآن . فلم يكن من المتصور مثلا أن ترى مليونيرًا مصريًا فى الخمسينيات (الذى كان وجوده هو نفسه نادرًا) يرتدى بلوجينز من أى نوع ، كما قد ترى الآن ، أو شيئًا شبيهًا به . كما لم يكن من المتصور أن ترى زوجة المليونير مصرى منذ خمسين عامًا ، تغطى شعرها بحجاب ، كما يمكن أن ترى اليوم . من المؤكد أن الفوارق بين الدخول والثروات اليوم هى أكبر بكثير مما كانت منذ خمسين عامًا ، ولكن من المؤكد أيضًا أن هذه الفوارق الشاسعة بين الدخول والثروات لم تعد تظهر سافرة أمام الجميع فى نوع ما يرتديه الناس من ملابس . ذلك أن الملابس قد أصبحت الآن ، مهما زاد ثمنها ، عاجزة عن القيام بكفاءة بهذه الوظيفة الخالدة : وظيفة تمييز طبقة اجتماعية عن أخرى ، وأصبح من الضرورى الاعتماد على أشياء أخرى ، أعلى ثمنا بكثير ، للقيام بهذه الوظيفة .

(٨)
الحـــب

عندمـا تفـتّح قلبي للحب لأول مـرة ، لـم يكـن هناك من يمكن أن أتجه إليـه بهـذا الحب إلا بنت الجيران . كـان ذلك منذ خمسين عامًا ، أي في نهاية الأربعينيات ، وكان الحب في مصر في تلك الأيام مختلفًا جدًا عنه الآن .

كنا أسرة يغلب عليها الذكور بشكل واضح ، فمن بين ثمانية أخوة ، كان لديّ فقط أختان ، وكانتـا تكبراتني بما يزيد على خمسة عشر عامًا ، ومن ثم فإنني لا أذكر قط أي امرأة أخرى تسكن منزلنا غير والدتي . لم أعاصر إذن دخول أي صديقة من صـديقات أختيّ إلى منزلنا ، ولا أظن على أي حـال أن هذا كـان شائعا وقـتهـا ، فالبنات نادرًا ما كنّ يتجاوزن عتبة البيت إلا إلى المدرسة لبضع سنوات ، ثم إلى بيت الزوجية .

ولم يكن لديّ من بنات الخال أو الخالة أو العم أو العمة من كان من الممكن أن اتجه إليهن بهذه العاطفة الجديدة ، فقد كانت سني الصغيرة بالنسبة إليهن لا تجعلني مرشحًا للزواج من أي منهن ، والزواج كـان هو التقدير الوحيـد الذي كانت البنات يأخذنه في الحسبان في ذلك الوقت . وفي المدارس لم تكن مصر تعرف بعد المدارس المختلطة إلا في بعض المدارس الأجنبيـة التي لا يذهب إليها من المصريين إلا «أولاد الذوات» أي أبناء الطبقة الأرستقراطية . بل إن إرسال البنت إلى المدرسة أصلا لم يكن قد عُدّ بعد من البديهيات ، وكان استمرار البنت في المدرسة حتى تحصل على الشهادة الثانوية يُعَدُّ دليلاً على انتمائها إلى أسرة سابقة لعصرها ومتنورة لدرجة بعيدة .

أما النوادي المعروفة الآن ، فقد كانت منذ خمسين عامًا شيئًا مختلفًا تمامًا عنها في الوقت الحاضر . كانت النوادي ، كنادي الجزيرة في الزمالك مثلا أو هليوبوليس في

مصر الجديدة أو الصيد فى الدقى . . . إلخ ، نوادى رياضية بمعنى الكلمة ، وليست مكانًا لالتقاء الأولاد والبنات ، أو الجلوس للتحادث بالساعات أو التسكع أو الاستعراض . كان عضو النادى يذهب ليلعب التنس أو الاسكواش أو السباحة ، كما كان نادى الصيد ناديًا للصيد بمعنى الكلمة ، يحاول فيها العضو التمرن على الرماية وصيد أطباق طائرة وليس صيد أى شىء آخر . وعلى أى حال فقد كانت عادة الذهاب للنوادى مقصورة بدورها على ما كان يسمى وقتها «بالطبقة الراقية» ، أما الطبقة الوسطى وما دونها فكان رجالها يذهبون إلى المقهى ، والنساء لا يذهبن إلى أى مكان على الإطلاق .

فى مثل هذه الظروف التعسة ، من كان عساى أن أحب ، عدا أبى وأمى بالطبع ، غير بنت الجيران ؟ فى هذا المجال ، أى فى مجال بنات الجيران ، لم تكن هناك والحق يقال ، أى ندرة أو صعوبة ، فالشبابيك متلاصقة ، والبلكونات كثيرة ، والصيف حار ، وما أسهل أن تغافل البنت أمها وأخوتها وتبتسم لابن الجيران ، أو أن تتظاهر بالحاجة إلى نشر الغسيل ، أو أن تفاجئها عاطفة جياشة تجاه أخيها الصغير فتشبعه تقبيلاً فى الشرفة عندما تعلم أن ابن الجيران يراقبهما .

الأمر الآن قد يبدو باعثا على الرثاء بالطبع ، أن يكون هذا هو أقصى ما كان متاحًا لنا لإشباع عاطفة قوية كهذه ، ولكن يجب ألا ننسى أن كل شىء يتعلق بالحب كان ممكنًا فى ذلك الوقت حتى فى حب بنت الجيران ، باستثناء واحد بسيط هو اللمس . كل الحواس الأخرى والعواطف كانت تمارس نشاطها الطبيعى : تبادل النظرات والابتسامات ، بل وبعض الكلمات أحيانا ، والانتظار على أحر من الجمر ، وظهور الحبيب بعد الغياب ، والخصام ثم الصلح . . . إلخ . ومع ذلك فكل هذا لم يكن يؤدى فى النهاية إلى أى نتيجة ، فالموضوع كله معرض دائمًا لأن يغلق فجأة ، وبدون سابق إنذار ، عندما يرى الشاب فى شقة فتاته المحبوبة استعدادات لخطوبة أو فرح ، ويفهم من ذلك أن ابن جيران آخر يكبره فى السن ببضع سنوات ، مما يسمح له بالتقدم لبنت الجيران لطلب يدها ، قد تقدم بالفعل لها ، وينتهى الأمر بطريقة لا عقلانية تمامًا كما بدأ .

* * *

فى الجامعة لم يكن الأمر بأحسن حالاً . ففى كلية الحقوق التى دخلتها ، كان طلبة السنة الأولى يتكونون من نحو ٨٠٠ طالب من الذكور فى مقابل خمس أو ست طالبات ، كنّ يجلسن فى الصف الأول من المدرج ، ولا يتمتع برؤيتهن إلا الأستاذ ، ويلتزمن الاحتشام التام فيما يرتدين من ملابس . لم يكن يعرفن الحجاب ولا أى غطاء للرأس ، ولكن أيضا لم يكنّ يعرفن «الكوافير» الذى لم تسمع به الفتاة المصرية إلا فى العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة . لم يكن الأمر سهلا بالنسبة لهؤلاء الفتيات أنفسهن ، إذ يمكنك أن تتصور وضعهن وهو مضطرات لدخول المدرج الكبير أمام ٨٠٠ طالب من الذكور الذين يلتهمونهن بعيونهم التهامًا . كان من الطبيعى أن يسرن كلهن معا ، حيث تلتصق الواحدة منهن بالأخرى خوفًا وهلعًا ، وما أن تنتهى المحاضرات ، التى يعرف الآباء والأمهات مواعيدها بكل دقة ، حتى ينصرفن إلى قلعتهن الحصينة فى البيت .

لم يكن هناك إذن أى رجاء يرجوه هؤلاء المئات بل الآلاف المؤلفة من الذكور ، من خمس أو ست فتيات يسيطر عليهن كل هذا الخوف والهلع . كان خيالنا ، نحن طلبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وكذلك طلبة معظم الكليات الأخرى ، معلقًا بكلية الآداب . ذلك أن كلية الآداب كانت مشهورة وقتها بأنها تضم عدداً لا يستهان به من الإناث الجميلات ، ذهبن إلى كلية الآداب لأنها أنسب لأمثالهن ، فهى كلية أشياء جميلة كاللغات الأجنبية والأدب والشعر ، مما قد يتيح للفتاة المصرية وقتًا لا بأس به تقضيه بأقل درجة من العناء حتى يأتى وقت الزواج السعيد . ولم يكن هناك أى ضرر واضح ، على أى حال ، فى أن تتعلم الفتاة ، وهى زوجة المستقبل ، لغة أجنبية أو أن تقرأ بعض كتب الأدب العالمى ، مما قد يفيد أولادها ، وهى قابعة فى المنزل . أما دراسة القانون أو الهندسة أو الطب فتفترض امرأة عاملة ، وهو ما لم يكن يتصوره معظم الآباء ويرفضه كل الأزواج . لهذا كانت كلية الآداب مشهورة وقتها بأنها تحتوى على أكبر نسبة من الإناث بالمقارنة بالذكور ، مما كان كافيًا فى حد ذاته لأن يعطى لطالبات الآداب شجاعة أكثر وجرأة أكبر ، فإذا ببوفيه كلية الآداب بجامعة القاهرة يكتسب سمعة مدوية فى الجامعة كلها ، جذبت إليه الذكور المساكين من جميع الكليات الأخرى والذين كانوا يأتون إليه متظاهرين بشراء سندوتش أو بالحاجة إلى شراب بارد .

في مثل هذه الظروف القاسية كانت خادمات المنازل يؤدين وظيفة مهمة لأبناء الطبقة المتوسطة ، سمحت بها عدة أمور . فها هي ذي شريحة من الإناث لا تتمتع ، بسبب الفقر ، بالحماية التي تتمتع بها الإناث المنتميات لطبقات أخرى . وهؤلاء الخادمات يختلطن اختلاطًا حميمًا بأبناء مخدومهن دون وجود رقابة كافية من أرباب البيت ، بل وربما غض هؤلاء الطرف عما يحدث وتظاهروا بأنهم لا يعرفون شيئًا عما يجرى تجنبًا لما كانوا يرونه شرًا أعظم ، إذا حرم الولد العزيز من هذه الفرصة . هكذا كانت الطبقة الوسطى إذن تحل مشكلة الحب : بنت الجيران في الجانب العاطفي البحت ، وخادمة المنزل فيما عدا ذلك .

عندما تخرجت في جامعة القاهرة في منتصف الخمسينيات ، لم يكن الوضع يختلف عما شرحته حالاً . لم يكن هناك أي غرابة في أن تكون أغاني الحب في هذا الوقت أغاني حزينة جدًا ، في لحنها وكلامها ، لتعبر عما كنا فيه من حرمان . كان محمد عبد المطلب يغني مثلا موالاً يبدأ بعبارة «أقوم من النوم أقول يارب عدلها ، بلد حبيبي قصاد عيني ومش قادر أعدي لها »، وكانت أم كلثوم تغني كلامًا من نوع «حتى الجفا محروم منه »، وكانت أغنية عبد الوهاب القديمة « مريت على بيت الحبايب» مازالت تعبر عن مشاعر حقيقية ، ولم تكن أغانيه الجديدة تختلف في مضمونها اختلافًا كبيرًا عن هذه المشاعر ، فكانت تقول مثلا :

«آه منك يا ناسيني »، أو « كل ده كان ليه لما شفت عينيك »، وهكذا .

* * *

عندما عدت في منتصف الستينيات من دراستي للدكتوراه في الخارج ، ورجعت إلى كلية الحقوق بجامعة عين شمس حيث أصبحت مدرسًا للاقتصاد هناك ، كانت الأمور قد تغيرت تغيرًا كبيرًا . في الجامعة زادت نسبة البنات زيادة كبيرة حتى أصبحت تكاد تبلغ الربع ، وقد منح هذا للطالبات جرأة وشجاعة لم تكن لديهن من قبل . لاحظت أيضًا أن النوادي التي كانت مقصورة على « الطبقة الراقية» أو الأرستقراطية اضطرت إلى فتح أبوابها للطبقة الوسطى مما سمح بدرجة أكبر من الاختلاط بين الجنسين . زادت أيضًا نسبة المدارس المختلطة ولم تعد مقصورة تمامًا على المدارس الأجنبية ، بل إن تمصير المدارس الأجنبية في أعقاب حرب سنة

١٩٥٦ أدى إلى دخول أعداد متزايدة من الطبقة الوسطى المصرية إلى مدارس يختلط فيها الأولاد والبنات .

كان قد حدث أيضًا بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات تغير ملحوظ فى أفلام السينما وكلمات الأغانى المصرية . فقد زحفت موضوعات أكثر جرأة على الأفلام المصرية ، وشاع اقتباس قصص إحسان عبد القدوس فى هذه الأفلام ، وهى قصص كانت أكثر تسامحًا بكثير تجاه العلاقة بين الجنسين . أما أغانى عبدالحليم حافظ فقد اتسمت بجرأة غير معهودة فى تناول هذه العلاقة ، فلم تعد المقابلة بين الجنسين مستحيلة مثلما كانت فى أغانى محمد عبد المطلب مثلا ، ولم يعد الجفاء محتملا أصلاً ، مثلما كان فى أغانى أم كلثوم وعبد الوهاب ، بل أصبح عبد الحليم يمتدح «أبو عيون جريئة»، مع ملاحظة أن صاحب العيون الجريئة فى هذه الأغنية ليس شابًا ، كما قد يفهم من اللفظ ، بل فتاة جميلة .

ولكن التحول المدهش حقًا هو ذلك الذى ظهر على سطح الحياة الاجتماعية فى مصر فى نحو منتصف السبعينيات ، والذى بدا لكثيرين ومازال الكثيرون يظنون وكأنه ظاهرة فى الاتجاه العكسى ، أى فى اتجاه فرض القيود على المرأة وعلى العلاقة بين الجنسين ، وهو ازدياد ميل النساء والفتيات إلى التحجب ، أى إلى تغطية الرأس، مع أن المغزى الحقيقى لهذه الظاهرة قد يكون هو العكس بالضبط .

فكيف كان ذلك ؟

لقد شهدت مصر منذ أوائل الخمسينيات مجموعة من العوامل التى دفعت لا إلى زيادة القيود المفروضة على المرأة بل إلى حصولها على المزيد من حرية الحركة وزيادة مساهمتها فى الحياة العامة وفى أعمال مختلفة خارج المنزل . كان هناك التوسع الكبير فى إنشاء المدارس والجامعات ومجانية التعليم الثانوى ثم الجامعى . كان هناك أيضًا ارتفاع معدل التنمية والتصنيع مما خلق فرصًا أكبر لاستيعاب المرأة فى مختلف المشروعات الصناعية والحرفية ، والنمو السريع فى الوظائف الحكومية التى استوعبت بدورها نسبة متزايدة من المتخرجين والمتخرجات من المدارس والمعاهد المتوسطة والجامعات ، وارتبط كل ذلك بارتفاع نسبة سكان المدن ارتفاعًا كبيراً بالمقارنة بسكان الريف . بدأت كل هذه العوامل فى الظهور منذ أوائل الخمسينيات

أو متصفها ، بينما أدى تطبيق الإصلاح الزراعى فى الوقت نفسه إلى تضاؤل ظاهرة الخدمة المنزلية لزيادة الطلب على العمالة الزراعية . واستمرت هذه العوامل وزادت قوتها فى الستينيات ، ثم جاء التضخم فى السبعينيات فخلق حافزاً قويًا لخروج المرأة للعمل للحصول على مصدر جديد للدخل يضاف إلى دخل الزوج أو الأب . وبالتدريج صار الرجل أكثر استعدادا لقبول فكرة الزواج من امرأة عاملة بدلاً من الإصرار القديم على قعود المرأة فى البيت بعد الزواج ، حتى ولو كانت تعمل قبل ذلك . ثم تزايد معدل الهجرة فى السبعينيات ، حيث اضطر الزوج إلى ترك عائلته فى مصر للبحث عن الرزق فى إحدى دول النفط ، مما حمّل الزوجة أعباء جديدة كانت تحتم عليها الخروج من المنزل بدلاً من الزوج الغائب . أصبحت فكرة المرأة العاملة واشتراكها فى الحياة العامة إلى جانب الرجل فكرة مقبولة تمامًا ورسختها وشجعتها وسائل الإعلام ، واستمدت بها المرأة المصرية ثقة بنفسها لم تكن تتمتع بها من قبل . كان عليها مع ذلك أن تدفع ثمنًا زهيدًا لم تكن تدفعه من قبل ، وهى أن تغطى شعرها بحجاب وأن ترتدى رداء أكثر احتشامًا مما كان شائعًا قبل ذلك . بعبارة أخرى ، كان على المرأة والفتاة المصرية وقد خرجت من قلعتها المصونة باختيارها الحر أو مضطرة ، أن تقول للرجل الذى أصبح يشاركها الحجرة نفسها فى المصلحة الحكومية ، أو نفس الأتوبيس أو القطار ، أو نفس التاكسى الذى يذهب بها إلى العمل صباحًا ويعود بها مساء ، ويجلس إلى جوارها فى مدرج الجامعة . . . إلخ ، كان عليها أن تقول له :

« نعم ، لقد خرجت من بيتى ولكن ليس معنى هذا أننى أصبحت ملكًا مشاعًا . نعم ، إنها تحادثه وتجلس إلى جواره ولكن اللمس ممنوع ، وكذلك أى محاولة لتجاوز ما تفرضه حاجة العمل » .

كان كل هذا طبيعيًا تمامًا ومفهومًا تمامًا ، ولكن من الطبيعى أيضًا ومن المفهوم جدًا أن كل هذا لا يمنع من أن يدق الحب قلب الفتاة المحجبة أحيانًا ، مثلما يدق أحيانا قلب غير المحجبة . نعم هى محجبة ، ولكنها ليست صنمًا أو حجراً ، بل كان لابد أن يزيد احتمال تحرك قلب الفتاة المصرية مع زيادة ثقتها بنفسها ، وزيادة اختلاطها بالرجال ، وزيادة تعرضها لثقافة أوسع ولأنماط جديدة من الحياة . بل هل يجوز أن نستغرب انتشار هذا المنظر الجميل على شاطئ النيل ، حيث يسير الشاب

المصري مع فتاة محجبة في انسجام تام ، وهما يتبادلان الحديث والابتسام ، وأحيانًا وهما متشابكا الأيدي ؟ أليس هذا أفضل من اختلاس النظر إلى بنت الجيران من وراء الشباك دون أن يعرف الفتى أو الفتاة أي شيء عن مصدر أحلامه أو أحلامها إلا كونه ذكرًا أو أنثى ؟

منذ أيام قليلة وجدت نفسي بالقرب من حديقة الأسماك بالزمالك ، وكان عليّ أن أمضي ساعة أو ساعتين قبل الذهاب إلى موعد في مكان قريب ، فخطر لي أن أدخل لألقي نظرة على تلك الحديقة الجميلة ، التي كانت آخر مرة دخلتها فيها منذ نحو خمسين عامًا ، عسى أن أستعيد بعض ذكريات الصبا ، ولكي أرى ما إذا كان الزمن قد فعل بهذه الحديقة ما فعله بي . اكتشفت أولا أن دخول الحديقة أصبح له ثمن بعد أن كان مجانًا (وهذا بدوره من آثار «ظاهرة الجماهير الغفيرة» نفسها) . وعندما وقفت أمام الشباك ورأيت الرجل الذي يبيع التذاكر ، مرهقًا ومتعبًا ، وفاقد الاهتمام بأي شيء بسبب ما يحمله من أثقال الحياة ، لم أجد في هذا شيئًا يختلف عما كنت أتوقعه ، ولكني فوجئت بأنه كان على وشك أن يقطع تذكرتين حتى قبل أن يسأل ، كما فوجئت بدهشته عندما عرف أني أريد تذكرة واحدة . وعندما دخلت الحديقة عرفت السبب ، إذ لم يكن في الحديقة إلا ما عبر عنه بيرم التونسي بتعبير «كل الأحبة اثنين اثنين» . فالحديقة كلها ملغمة ، في كل طرقاتها ومقاعدها ، بمنظر شاب وشابة منهمكين في الحديث ، بعضهم يبدو عليه خجل بسيط إذا مر بهم رجل غريب مثلي ، ولكن أغلبهم كان في انشغال تام بصديقه أو صديقته ، ويخيم على كل منهم سرور حقيقي بالآخر . لم أجد من بين الشابات شابة واحدة غير محجبة ، ولكني أيضًا لم أجد أي واحدة منهن جالسة متحجرة في مكانها أو متجهمة الوجه ، أو تحاول أن ترسم على وجهها شعوراً غير ما تشعر به ، من نوع ما كنت أراه على وجوه الفتيات المصريات بكثرة منذ نحو خمسين عامًا .

(٩)
أعياد الميلاد

بصفتي أصغر إخوتي (إذ فوق رأسي سبعة : خمسة ذكور وبنتان) أستطيع أن أؤكد أنه لم يحدث لأحد منهم ، ذكرا أو أنثى ، أن أقام حفلة لعيد ميلاده ، أو فكر أبي أو أمي في الاحتفال بذكرى مولدهما على أي صورة . كنت أنا الوحيد بوصفي أصغرهم جميعًا الذي لحق بقطار هذه العادة ، عادة الاحتفال بأعياد الميلاد ، التي لم تأت إلى مصر إلا حديثًا ، ثم انتشرت واستفحل أمرها ، وانتقلت من طبقة اجتماعية إلى أخرى ، بحيث إنه يبدو لي من الشائق أن نتوقف قليلاً عندها لنرى ما الذي حدث بالضبط في المجتمع المصري ليجعل هذه العادة الغربية تنتشر هذا الانتشار .

نعم كان مرور « أسبوع » على ميلاد الطفل ، مع استمرار بقائه على قيد الحياة ، حدثًا جديراً حقًا بالاحتفال ، بسبب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال في الأيام الأولى ، وربما كان من المعقول أيضًا أن يحتفل بمرور عام واحد على ميلاد الطفل للسبب نفسه . أما الاحتفال كل سنة بهذه المناسبة فلابد أنه كان يبدو سخيفًا للغاية في نظر الأجيال السابقة على جيلي من المصريين ، ولم يبد له أي مسوِّغ على الإطلاق .

ليست هناك أي غرابة في أن أبي لم يحتفل قط بعيد ميلاده ، ولا حدث أن نبهنا قط إليه ، ولا كنا نلتفت إلى حلول تاريخ مولده أصلا ، فالحقيقة هي أنه لم يكن متأكداً حتى من صحة تاريخ ميلاده المكتوب على شهادة الميلاد . ذلك أن أبويه لم يستخرجا له شهادة ميلاده قط ، ولم يفطن هو إلى الحاجة إليها إلا بعد مرور سنوات كثيرة . إنه بدا واثقًا من سنة ميلاده ، أما تحديد اليوم فلابد أنه كان نتيجة

للتخمين وترجيح بعض الأيام على بعض . لم تكن واقعة الميلاد بالأهمية التى لها اليوم ، فالمواليد كثيرون ، وكذلك المتوفون ، ولم يكن دخول المدرسة يتطلب شهادة ميلاد كما يتطلبها اليوم ، بل كان من الممكن الانتظار حتى يحتاج الرجل إلى التوظف ، وحينئذ كان لابد من تحديد سنة أو « تسنينه »، أى تخمين عمره بالتقريب . أما الإناث فكانت حاجتهن إلى شهادة الميلاد أقل ، فالتحاق الإناث ، من جيل أمى مثلا ، بالمدارس فى أوائل هذا القرن ، كان ظاهرة نادرة ، أما التوظف فكان بالنسبة لهن فى حكم المستحيل .

لهذا لم تكن أمى تعرف حتى سنة ميلادها ، ناهيك عن اليوم . كانت أمى تضحك أحيانًا عندما ترانى أدعو بعض زملائى بالمدرسة للاحتفال بعيد ميلادى ، فيأتى بعضهم لى ببعض الهدايا ، وتقول متظاهرة بالشكوى : « ياعينى علىّ . . ماحدش بيجيب لى هدية فى عيد ميلادى ! » . وعندما نتصدى بالدفاع قائلين إن السبب هو أننا لا نعرف لميلادها تاريخًا نحتفل به ، كانت تقول وهى مستمرة فى الضحك : « إن عيد ميلادى غداً ، فلتحضروا لى الهدايا إذن فى الغد » .

كان أبى وأمى ، إذا شاهدانى أحاول الاحتفال بعيد ميلادى ، يريان الأمر كله من قبيل «لعب العيال » . فلا هما فكرا فى أن يقيما لى حفلة ، أو شعرا بأن المناسبة سعيدة حقًا تستحق الاحتفال (فهناك مثلى سبعة آخرون) ، ولا حتى حاولا التظاهر بالسرور والبهجة ، إذ إن مثل هذا الاحتفال لم يكن قد أصبح عادة ، كما هو اليوم ، يشعر معها الأبوان بالتقصير والذنب إذا هما لم يمارساها . من نافلة القول إذن أننى لا أذكر أننى تلقيت قط هدية من أبى أو أمى فى هذه المناسبة السعيدة، مثلما نفعل اليوم مع الأبناء والحفدة. (بل إنى أسأل نفسى : هل تلقيت قط هدية من أى نوع فى أى مناسبة من أبى أو أمى ؟) .

الاحتفال بأعياد الميلاد هو إذن عادة غريبة جاءت إلينا من الغرب ، بل وحتى الغرب نفسه لم يكن يعرفها على النحو المألوف الآن قبل قرن واحد على الأكثر . إن ظهور هذه العادة يقترن ، بلا شك ، بظهور مجتمع الرخاء ، إذ إنها تنطوى على بعض مظاهر البذخ والإنفاق غير الضرورى ، كما تنطوى على درجة لا يستهان بها من تدليل الأطفال ، أو على الأقل من الاهتمام الزائد بهم ، وهو ما يمكن تفسيره بدوره بارتفاع مستوى الدخل ونمو المجتمع الاستهلاكى . لقد قرأت مرة قولاً

لكاتب ساخر مؤداه أن « الطفولة نفسها اختراع بورجوازى » . ولا يجب أن نستهين بهذه العبارة ، فهى تتضمن جانبًا لا يستهان به من الصحة . انظر كيف تعامل الأسرة الفقيرة فى أى بلد من البلاد ، أطفالها . إنها تحتاج لمساهمة كل فرد من أفراد الأسرة بكل ما يستطيع من عمل من أجل التخفيف من أعباء الحياة على الأسرة ككل . فإذا كان من الممكن أن تقوم البنت فى الثامنة أو التاسعة من عمرها بالغسيل أو تنظيف البيت فعلت ، وإذا استطاع الولد الخروج لبيع الصحف للإضافة إلى دخل الأسرة كان عليه أن يفعل هذا . . . وهكذا . أما الاحتفال بأعياد الميلاد ، فلابد أن يبدو لأسرة كهذه فكرة طائشة تمامًا وعديمة الذوق .

لم تكن أسرتى بالأسرة الفقيرة ، بل كانت أسرة متوسطة الحال ، ولكن أبى وأمى كانا لا يزالان يحملان فى جوانحهما قيم المجتمع الفقير ، الذى لا وقت لديه لسخافات «أعياد ميلاد الأولاد والبنات » . قارن هذا بما يحدث الآن : الأم والأب يعرفان على وجه الدقة بعد كم يوم يحل عيد ميلاد الابن المحروس أو البنت المحروسة . والبهجة وعبارات التهانى تبدأ منذ بداية اليوم ، يوم عيد الميلاد السعيد . والنقود تنفق بلا حساب لإدخال البهجة على صاحب عيد الميلاد ، فتتدفق عليه الهدايا من كل صوب ، الأم والأب والأعمام والأخوال والأصدقاء ، وكل منهم يتفنن فى ألا تكون الهدية التى يقدمها أقل ثمنًا أو حجمًا من الهدايا التى يقدمها الآخرون . والطفل السعيد ينظر إلى يد الشخص القادم قبل أن ينظر إلى وجهه ، ليعرف ما حجم ونوع هديته ، فإذا تسلمها فحصها لحظة ثم سرعان ما يذهب لينظر ما حجم ونوع الهدية التالية . وينتهى عيد الميلاد بالهدايا تملأ الغرفة من الأرض إلى السقف ، معظمها لا نفع منه ، وقليل منها ما ينظر إليه مرة أخرى ، ولا يستفيد من هذا كله إلا محلات الهدايا والحلويات ، وربما أيضًا شعر الأب والأم بأنهما قاما بالواجب ، أو على الأقل بأن الأقارب والجيران لم يعد لديهما الآن شك فى قدرتهما على القيام بالواجب وأكثر منه .

* * *

هذه التطورات التى لحقت بأعياد الميلاد فى مصر خلال الخمسين عامًا الماضية ليست بالتطورات التافهة على الإطلاق ، بل إنها تعكس تغيرات مهمة فى المجتمع

المصرى . فهى تعكس أولاً التطور الذى لحق بنظرتنا إلى الأطفال . كانت النظرة الشائعة للأطفال عندما كنت أنا طفلاً ، هى النظرة نفسها التى سادت لعدة قرون خلت : الأطفال هم النتيجة الطبيعية والحتمية للزواج ، ووظيفتهم حفظ النوع ، ومن ثم فمن المهم إنجاب أكبر عدد ممكن ، لضمان بقاء أكبر عدد ممكن . ومن المهم المحافظة على حياتهم وصحتهم ، ولكن تحقيق هذا لا يتوقف على ما نفعله نحن بل يتوقف فقط على مشيئة الله . والتربية الرشيدة مهمة ، والتعليم مرغوب فيه ، ولكن هناك حدوداً صارمة لما يمكن للوالدين أن يفعلاه لتشكيل شخصية الطفل وتهذيب طباعه . فالولد يولد وقدره مكتوب من البداية ، بما فى ذلك ما إذا كان سيشب ولداً صالحًا أو غير صالح ، وليس هناك مجال واسع ، أو ليس هناك مجال على الإطلاق ، لتغيير شىء من ذلك .

كان النجاح المادى للولد مرغوبًا فيه بالطبع ، ومن المأمول دائمًا أن يصبح ثريًا واسع الرزق ، كما كان هذا النجاح للابن يعود على الوالدين ببعض النفع ، ولكن هذا شىء واستخدام الابن أو البنت أداة للتفاخر والتباهى ، مما نراه شائعًا الآن ، شىء آخر تمامًا . فالأولاد والبنات يحققون اليوم لآبائهم وأمهاتهم نفس الوظيفة التى تحققها السلع وسائر المقتنيات . ملابس الولد أو البنت الفاخرة دليل على ثراء الأب والأم ، وذهاب الولد أو البنت إلى مدرسة ما باهظة التكاليف دليل على الشىء نفسه . ولكن القدرة على تحقيق هذا أو ذاك يتطلب تقليل عدد الأولاد ، ومن ثم أصبح مستوى المعيشة أهم من حجم الإنجاب ، وهو ما مال إلى الانخفاض ، على أى حال ، بسبب ارتفاع مستوى العمر المتوقع نتيجة لانخفاض معدل الوفيات .

شاع أيضًا الاعتقاد بأن الطفل كقطعة العجين الطرية التى يمكن للأب والأم والمدرسة تشكيلها على أى نحو . ومن ثم زادت الأهمية التى يعلقها الأب والأم على طريقة معاملة الأولاد ، وتحول الجميع من الإفراط فى الاستسلام للقدر ، وفقدان الثقة فى القدرة على التحكم فى المستقبل ، إلى الإفراط فى الثقة بهذه القدرة وفى الرغبة فى تحدى ما لا يمكن تغييره . ولم يشأ أحد أن يتعلم مما نشاهده فى حياتنا من أدلة مستمرة على عكس ذلك : هناك حدود لما يمكن غرسه فى الطفل من ميول ، وحدود لما يمكن تغييره مما يولد به من طباع ، وحدود لما يمكن تنميته من قدرات .

* * *

إن كثيراً مما لحق من تغيرات بطريقة احتفالنا بأعياد ميلاد أولادنا يعكس هذا التغير فى نظرتنا للأطفال . فهذا الإفراط فى التدليل وهذا البذخ فى الإنفاق ، وهذا الحرص الزائد على إرضاء الطفل ، انعكاس لاعتقادنا بقدرتنا الفائقة على تشكيل شخصية الطفل ، وانعكاس أيضًا لزيادة ميلنا إلى استخدام أطفالنا فى تأدية هذه الوظيفة الاجتماعية لنا ، وهى إظهارنا بمظهر محترم أمام الناس .

ولكن التطور فى أعياد الميلاد يعكس أيضًا آثار تطور التكنولوجيا . انظر مثلا إلى عدد الصور التى تلتقط الآن فى أعياد الميلاد ، رغبة فى الاحتفاظ بأثر نواجهه به الأجيال القادمة ونطلعهم به على تفاصيل أحداث هذا اليوم التاريخى . لم تكن للكاميرا دور يذكر فى طفولتى ، وكانت بفرض وجودها غير قادرة على أى حال على التقاط الصور فى داخل المنازل ، بل كان لابد أن يكون ضوء الشمس ساطعًا ووجه الشخص مواجها للشمس إذا أريد للصورة أن تظهر على الإطلاق . الآن أصبح كل شىء ممكنًا ، التقاط الصور فى أى مكان وتحت أى ضوء ، بل لم يعد كل هذا كافيا مع ظهور إمكانية التقاط الصور المتحركة ، ومن ثم أصبح لأعياد الميلاد ، ليس فقط صورة أو مجموعة من الصور ، بل فيلم متحرك ، بل وناطق ، يسجل ليس فقط ملامح الطفل العزيز بل وأيضا حركاته وصوته . ومع تضخم عدد السلع والخدمات «الضرورية» للاحتفال بعيد الميلاد ، والرغبة فى زيادة عدد المدعوين ، بدأ الآباء والأمهات يشعرون بعجزهم عن القيام بالواجب ، وبأن منزلهم لم يعد فيه متسع لكل هذه الأبهة ، فبدأت عادة الاحتفال بأعياد الميلاد خارج المنازل ، فى النوادى ، بل وأحيانا فى الفنادق مثلما تقام الأفراح . وبدأت العائلات فى اللجوء إلى متخصصين فى تسلية الأطفال ، يأتون متخفين فى شكل حيوانات مثلاً ، أو يقومون بأعمال السحرة والحواة التى تخلب لب الأطفال ، أو على الأقل تنجح فى أن تلزمهم أماكنهم لمدة ساعة أو ساعتين . كما ظهر الشمع الذى لا ينطفئ أبداً ، ينفخ فيه الطفل فينطفئ لحظة ثم يعود إلى الاشتعال ، وترتفع صيحات الأطفال سروراً وإعجابًا ، والأب والأم يتأملان كل هذا بزهو بالغ ، ليس فقط بالطفل المعجزة الذى أصبحت له القدرة على النفخ فى الشمع ، بل وأيضا بأنهما قد أصبحت لهما القدرة الشرائية على إقامة مثل هذا الاحتفال .

كانت العبارة المستخدمة للتهنئة بعيد الميلاد ، فى طفولتى ، هى نفس العبارة المستخدمة فى الأعياد بصفة عامة : « كل سنة وأنت طيب »، أو « وأنتم طيبون » .

ولم يكن أحد يعرف، اللهم إلا فى الطبقات «الراقية» جداً عبارة Happy Birthday، ومن ثم لم نكن نغنى هذا اللحن الذى أصبح مشهوراً الآن، وانتشر بين مختلف شرائح الطبقة الوسطى التى تضخم حجمها بشدة. ولكن كان من المحتم أيضًا أن تظهر ترجمة عربية لهذه الأغنية الشهيرة، مع تسرب الثروة الجديدة إلى شرائح من المجتمع أقل احتكاكًا بالغرب، وهو نفس التطور الذى يفسر ظهور أغان راقصة ذات ألحان غربية ولكن بكلمات عربية. فبدأ ينتشر غناء «سنة حلوة يا جميل» بنفس لحن الأغنية الإنجليزية الشهيرة. ثم تفتق ذهن الشعب المصرى عن أغنية أخف ظلاً وأقرب إلى روح الشعب المصرى وميله إلى السخرية، تتضمن الإشارة إلى الطفل بعبارة «أبو الفصاد»، وتنتهى بالهتاف: «فليحى أبو الفصاد»!

* * *

لو كان أبى وأمى قد شهدا كل هذه التطورات التى لحقت بأعياد الميلاد، لأصابهما العجب الشديد بلا شك. ربما كان من أهم ما يستلفت نظرهما حجم الإنفاق اللازم الآن للقيام بكل هذه المراسم والطقوس. وربما تساءلا عن ضرورة كل هذا البذخ فى مناسبة ليس لها كل هذه الأهمية التى نظنها، أو كان من الممكن جداً أن نتذكرها ونتبادل التهانى بمناسبتها على نحو أبسط بكثير ودون حاجة إلى كل هذا العناء والإنفاق. من الممكن أن يُعَدَّ هذا التطور مؤشراً على زيادة الدخول وارتفاع مستوى المعيشة والارتقاء فى سلم التطور والتقدم. ولا شك بالطبع فى أن كل هذا ما كان ليحدث لولا زيادة الدخول. ولكن من الممكن أن يتخذ أيضًا دليلاً على زيادة الاحتكاك بالغرب والتأثر بنمط الحياة فيه، كما أن من الممكن أن نرى فيه مؤشراً على اتساع الطبقة المتوسطة اتساعًا كبيراً. فالطبقات الدنيا لم تحتفل قط ولا تحتفل الآن بذكرى ميلاد أبنائها، بل لعلها لا تتذكر تاريخ هذا الميلاد ولا تعرفه. والطبقة العليا الصغيرة الحجم جداً كانت بحكم اتصالها وتأثرها بالغرب وارتفاع دخلها، تحتفل دائمًا بأعياد ميلاد أولادها، ولكن وراء أسوار عالية فلا يراها أحد. أما الطبقة الوسطى فهى التى لم تكن تحتفل بهذه المناسبة فأصبحت تحتفل بها، وهى الآن الطبقة المنتشرة فى كل مكان، وهى الحريصة على أن يراها الجميع وأن يسمعها الجميع وهى تغنى بالإنجليزية Happy Birthday أو بالعربية «فليحى أبو الفصاد»!

(١٠)
السياحة

كثير جداً من أنواع السلوك فى المجتمع الحديث ليس إلا تعبيراً متطوراً أو معقداً عن حاجات إنسانية بسيطة للغاية . فذهابنا إلى السوبر ماركت الحديث ، وطوافنا بين رفوفه ، والتقاطنا لهذه السلعة أو تلك من هذا الرف أو ذاك ، حتى تمتلىء السلة التى نحملها ، ليس إلا صورة متطورة بعض الشىء لطواف الرجل البدائى بين الأشجار يلتقط من هذه الشجرة أو تلك ما يصلح للأكل من ثمار ، أو تفتيشه فى الأرض عما يؤكل من جذور النباتات . لا أريد بالطبع أن أقلل من أهمية الفروق بين سلوك الرجل البدائى فى الغابة وسلوكنا فى السوبر ماركت الحديث ، ولكن من المفيد من حين لآخر أن نلفت النظر إلى أوجه الشبه ولو لكى نستعيد بعض التواضع المفقود . كذلك فإن جلوسنا يومًا بعد يوم أمام التليفزيون أو إدماننا قراءة صحيفة كل صباح ، ليس إلا صورتين حديثتين لمجلس الرجال أو النساء بعد أن يفرغوا من العمل ، للتلذذ بالخوض فى سيرة الغير وبالاستماع إلى آخر أخبار الفضائح التى يرتكبها الآخرون .

السياحة أيضًا ، ومهما تعددت صورها واختلفت تعريفاتها ، ليست فى نهاية الأمر إلا استجابة لميلين طبيعيين فى أى إنسان (بل وإلى حد ما فى الحيوان أيضًا) ، وهما الميل إلى الاسترخاء بعد القيام بجهد عضلى أو ذهنى ، طمعًا فى تجديد النشاط واستعادة القدرة على بذل المجهود من جديد ، والميل إلى اكتشاف المجهول . مادام الأمر كذلك فلابد من أن الإنسان قد مارس صورة أو أخرى من «السياحة» منذ أقدم العصور ، وأيا كانت درجة «تقدمه» أو « تخلفه » ، إذ ليس من الضرورى لإشباع هذين الميلين ، إلى الاسترخاء والاستكشاف ، أن يكون بيد المرء مجموعة من الشيكات السياحية أو أن يذهب إلى مكتب سياحى لينضم إلى فوج من الناس من أصحاب الرغبات المشابهة .

كل هذا بديهى ، وإنما المدهش حقًا هو كيف احتاج الإنسان إلى مرور كل هذا الوقت الطويل قبل أن يصل إلى ما نعرفه اليوم مما يسمى « بالسياحة الجماهيرية» (Mass Tourism) ، وكل هذا العدد من التطورات التكنولوجية قبل أن تنشأ هذه الظاهرة . فالحقيقة أن ظاهرة السياحة الجماهيرية لا يزيد عمرها على أكثر تقدير عن خمسين عامًا ، فهى لم تبدأ إلا بدايات متواضعة للغاية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما عبر بعض الأمريكيين المحيط الأطلنطى ، ومعهم آلاتهم الفوتوغرافية وراحوا يتجولون فى بعض المدن الأوروبية التى سمعوا عنها أو رأوها خلال الحرب ، وهم فى لهفة إلى أن يعودوا لذويهم فى أمريكا ، ومعهم بعض الصور لقصر الملكة فى إنجلترا ، أو لبعض القوارب السائرة فى قنوات مدينة البندقية . . . إلخ . ثم تطور الأمر من هذه البداية المتواضعة حتى رأينا بعض الدول يعتمد اقتصادها اعتمادًا أساسيًا علىّ ما ينفقه هؤلاء السياح ، وأصبح ازدهار السياحة مصدرًا للتباهى والتفاخر بين الأمم ، وحتى أصبحت ، من ناحية أخرى مصدرًا للنقمة الشديدة من بعض المهتمين بصيانة الثقافة والمقومات القومية ، إذ يرون فى هذا الازدهار السياحى تهديدًا لأشياء غالية وعزيزة جدًا عليهم .

كان لابد للإنسان ، من أجل أن ينتقل من أبسط صور «السياحة » ، التى قد تتمثل فى حمل بعض الطعام والشراب والذهاب للجلوس على شاطئ أقرب نهر أو بحر ، إلى ما تعنيه السياحة اليوم من ركوب الطائرات وعبور المحيطات والحجز فى الفنادق وتحويل العملات . . . إلخ ، كان لابد للإنسان لكى يحقق هذا التطور أن يحقق تقدمًا مدهشًا فى أكثر من مجال . كان عليه أن يعبّد الطرق ، ويطور السفن ، ويخترع البوصلة ، ثم أن يخترع الآلة البخارية ويستخدمها فى تسيير السفن والقطارات ، ثم أن يخترع الطائرات الصغيرة ثم الطائرة النفاثة ، وأن يخترع التلغراف والتليفون ثم الكمبيوتر ، وأن يخترع أيضًا النقود سهلة الحمل لكى يستغنى بها عن حمل السلع من مكان لآخر ، ثم أن يخترع الشيكات حتى يصل إلى بطاقات الائتمان (Credit cards) . ولكن فوق هذا وذاك كان لابد للإنسان أن يحرز تقدمًا تكنولوجيًا كبيرًا فى إنتاج مختلف السلع الزراعية والصناعية مما يمكنه أولاً من الحصول على فائض من الدخل يمكن أن ينفقه على مثل هذه الكماليات ، كالذهاب إلى أقصى أركان الأرض لمجرد الاسترخاء والاستكشاف ، ويمكنه ثانيًا

من الحصول على وقت كاف من الفراغ يمكن أن ينفقه على مثل هذه الأمور . لم تتحقق للإنسان كل هذه الأشياء : الطرق المعبدة ، ووسائل للمواصلات ذات سرعة معقولة ، ونقود تتمتع بالقبول العام فى أكثر من دولة ، وفائض من الدخل يسمح للسفر من أجل الراحة والاستكشاف ، وفائض من الوقت يمكن أن يخصص لهذا السفر ، لم يتحقق كل هذا ، ولو لنسبة ضئيلة جداً من الناس ، إلا منذ أربعة أو خمسة قرون ، بل وظل السفر للسياحة مقصوراً على هذه النسبة الضئيلة جداً لعدة قرون أخرى . نعم كانت هناك قبل ذلك الوقت استثناءات رائعة ومدهشة لبعض الرحالين العظام ، من أشهرهم ماركو بولو الإيطالى الذى قام برحلاته فى القرن الثالث عشر (١٢٧١-١٢٩٥) ، وابن بطوطة العربى الذى قام للسياحة من أقصى الطرف الغربى لأفريقيا إلى أقصى شرقى آسيا ، فاستغرق منه ذلك ثمانية وعشرين عامًا فى القرن الرابع عشر (١٣٢٥ ـ ١٣٥٤) .

باستثناء هذه الأمثلة المدهشة يمكن أن تُعَدَّ نقطة البداية لتاريخ السياحة ما شهده عصر النهضة الأوروبية من تكرر قيام أولاد الطبقة الأرستقراطية بزيارة مراكز التوهج الفكرى والفنى فى مختلف بلاد أوروبا الغربية . هذا التوهج كان مدينا فى الأساس لتطورات تكنولوجية ، أدت إلى نمو الملاحة والتجارة والثروة ، ومن ثم إلى ازدهار الفنون والثقافة بوجه عام ، فى بلد أوروبى بعد آخر ، ابتداء من المدن التجارية الإيطالية . وقد انتشرت فى بريطانيا على وجه الخصوص منذ منتصف القرن السادس عشر ، تلك الظاهرة الشهيرة المعروفة باسم« الجولة الكبرى » (The Grand Tour) وكانت تعنى سفر بعض أولاد الأثرياء للطواف ببعض البلاد الأوروبية الكبرى ، ابتداء من باريس ،حيث يتعلمون الرقص والمبارزة وركوب الخيل ، بل وربما أيضًا بعض قواعد التعامل مع النساء ، ثم يذهبون إلى إيطاليا ليتعلموا تذوق النحت والموسيقى وغيرهما من الفنون ، ثم يعودون إلى بريطانيا عن طريق ألمانيا وسويسرا وهولندا وبلجيكا . واستمر شيوع هذه الجولة الكبرى حتى بلغت أقصى شهرتها فى منتصف القرن الثامن عشر حينما أصبحت تُعَدُّ شرطًا لا غنى عنه لإتمام تعليم وتثقيف أولاد الأسر الراقية .

لابد أن اختراع الآلة البخارية فى أواخر القرن الثامن عشر ، التى نتج عنها ظهور الباخرة والقطار ، قد دفع بالسياحة بضع خطوات مهمة إلى الأمام ، ولابد أيضًا أن

نمو المدن نتيجة للثورة الصناعية التى نتجت بدورها عن اختراع الآلة البخارية وظهور نظام المصنع ، قد حفز بعض الناس إلى السفر للسياحة هربًا من المدن المكتظة والملوثة . ومع ذلك ظلت السياحة لفترة طويلة أخرى مقصورة على شرائح ضيقة للغاية من السكان من أسر ملاك الأراضى الكبار الذين كانوا يتمتعون دون غيرهم بالإضافة إلى المال ، بوقت الفراغ اللازم للسفر لمدد طويلة ، إذ ظل الوقت اللازم للسياحة ، خصوصا إلى دولة أجنبية ناهيك عن السياحة فى قارة أخرى ، أطول مما تسمح به ظروف الطبقة الوسطى التى كانت تكسب دخلها من الصناعة أو التجارة .

كان ظهور السياحة الجماهيرية (Mass Tourism) بمعنى الكلمة ، ينتظر شيوع مستويات الدخل العالى وإطالة مدد الإجازات السنوية لدى شرائح واسعة من السكان ، وهو ما لم يتحقق إلا مع قيام دولة الرفاهية (Welfare State) فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما كان ينتظر تقصير زمن السفر بالدرجة التى تتناسب مع طول هذه الإجازات السنوية ، وهو ما لم يتحقق إلا بتوافر الطائرات وسيلة من وسائل النقل المدنى ، ثم استخدام الطائرة النفاثة فى نقل الركاب فى الستينيات .

ولكن الكلام عن ظهور السياحة الجماهيرية وكأنه مجرد تغير كمى فى ظاهرة كانت صغيرة ثم كبرت ، أى مجرد زيادة فى عدد السياح وفى حجم الدخل من السياحة وفى حركة الطائرات والقطارات . . . إلخ ، هو كلام يقصر عن المساس بأهم جوانب هذه الظاهرة وأخطرها . فهنا أيضًا ، كما رأينا فى ازدياد استهلاك الصحف وفى انتشار التليفزيون ، وفى حلول السوبر ماركت العملاق مكان محلات البقالة الصغيرة ، يؤدى التغير فى حجم الظاهرة إلى تغيرات مهمة للغاية فى طبيعة الظاهرة نفسها وآثارها ، وقد يحوّل الظاهرة البريئة إلى ظاهرة بالغة الخطر . فكما أدى الانتشار الواسع للتليفزيون إلى تغيرات كبيرة فى طبيعة ما يعرضه التليفزيون من برامج وإلى سطوة الإعلان عليه ، وكما أدى الازدياد الكبير فى عدد النسخ المطبوعة من الصحف إلى ظهور الصحافة الصفراء ، وكما أدى حلول السوبر ماركت مكان محلات البقالة الصغيرة إلى تغير فى سلوك البائع والمشترى بل وإلى تغير فى طبيعة السلع المنتجة نفسها ، أدت أيضًا الزيادة الكبيرة فى عدد السياح إلى انقلاب فى طبيعة السياحة رأسًا على عقب .

كان السائح القديم ، إذا اعتزم السفر ، يترك امرأته وعياله ويسافر بمفرده ، ليجنبهم مخاطر السفر ومشاقه . فإن احتاج الزواج من جديد تزوج من أهل البلد التى يزورها (كما فعل ابن بطوطة خلال رحلته التى تزوج خلالها ست مرات) . وكانت رحلة السائح بلا استثناء طويلة ومرهقة تطول فى الغالب أعوامًا ، إذ كانت الطرق صعبة ووسائل التنقل بطيئة مما قد يفرض على السائح أن يقيم فى البلد الذى يحل به شهوراً قبل أن ينتقل إلى بلد آخر . لم يكن من الممكن إذن أن تظهر سياحة الأسبوع أو الأسبوعين التى نعرفها الآن ، ناهيك عن سياحة عطلة آخر الأسبوع . لقد استغرقت رحلة ابن بطوطة من المغرب إلى الصين عشرة أعوام مما قد لا يستغرق من السائح اليوم أكثر من يوم واحد . فلما عاد ابن بطوطة فى نهاية رحلته إلى بلده طنجة عرف أن أباه قد توفى منذ خمسة عشر عامًا ، ولم يكن هناك من وسيلة لإخباره بذلك فى غيبته . وما كان هناك طائل على أى حال من إخباره إذ لم تكن هناك جدوى من محاولة العودة بأمل رؤية أبيه حيًا .

فى مثل هذه الظروف لم يكن ليقدم على السياحة إلا رجل مدفوع بقوة شديدة من حب الاستطلاع والاستكشاف . لم يكن السائح يذهب للاسترخاء على شاطئ البحر أو ارتياد الملاهى الليلية ، بل كان يقوم برحلته من أجل المعرفة والفهم أو من أجل الحج . لم تكن المتعة المطلوبة مادية بل عقلية أو روحية ، فها هو ذا ابن بطوطة يقطع كل هذه المسافات لا من أجل المتعة ، بل من أجل الفهم والاستكشاف ، وينتهز الفرصة فيقوم أيضًا بالحج أربع مرات ، خلال ذهابه وإيابه . إن سائحا كهذا لا يذهب لمجرد التفرج على الناس والمناظر والتقاط الصور ، بل كان لابد له ، شاء أم أبى ، أن يقيم بين الناس ويخالطهم ويحادثهم ، وقد يجد من الضرورى ، فى هذه الظروف ، أن يرتدى ثيابهم وأن يتكلم بلغتهم وأن يفهم دوافع سلوكهم . أما منظر سياح اليوم ببنطلوناتهم القصيرة وهم يسيرون فى الأسواق رجالاً ونساء بحثا عن مشتريات للذكرى (souvenirs)، يدللون بها على زيارتهم لهذه البلاد الغريبة أو تلك ، وينطقون بلغة لا يفهمها السكان المحليون ، دون أن يشعروا بأنهم يمارسون سلوكًا غريبًا أو غير لائق ، فهو منظر لم تكن تتصور رؤيته فى السياحة القديمة .

ربما كان الأهم من كل ذلك أن السائح القديم لم يكن يأتى بالضرورة من بلد أعلى دخلاً وأكثر ثراءً ، كما هو الغالب فى سياحة اليوم ، إذ لم تكن أمم العالم قبل

الثورة الصناعية لتتفاوت كثيرًا فى الدخل والثروة . كان من الممكن جدًا للسائح أن يكتشف أن كثيرًا من البلاد التى يطوف بها أكثر ثراء وأعلى مدنية من بلده التى جاء منها . إنه لا يذهب للتفرج على فقراء العالم ، كما يذهب كثير من سياح اليوم ، ومن ثم فالسائح القديم لم يكن ليخطر بباله قط أنه ذاهب للحصول على الخدمة الرخيصة فى بلاد فقيرة تقبل شعوبها أن تعرض الكثير من هذه الخدمات للبيع فى مقابلة عملة «صعبة» ونادرة .

بقدوم عهد السياحة الجماهيرية أصبح السياح يطلبون أشياء مختلفة جدًا عما كان سياح الماضى يطلبونه ، سواء كان هؤلاء السياح القدامى من المهووسين بالاستكشاف والاستطلاع من أمثال ماركو بولو وابن بطوطة ، أو من المنتمين للأرستقراطية الأوروبية . هؤلاء السياح الجدد لا يبحثون بالضرورة عن الحقيقة أو التاريخ ولا عن الشمس الدافئة ، بل يكفى لإرضائهم أن تلتقط لهم صورة أمام أحد المعالم المشهورة للبلد التى يزورونها ، مما يقترن فى أذهان أصدقائهم ومعارفهم بهذه البلاد ، أو بجوار راقصة ترتدى ملابس الرقص الشرقى يمكن لهم بها إثبات ذهابهم إلى هذه البلاد الشرقية وقضائهم فيها «وقتًا ممتعًا» ، أو أن يشتروا أى تمثال رخيص هو تقليد لتمثال مشهور ، أو حتى أن يطوفوا بشوارع هذه العاصمة الأوروبية أو تلك بعد احتساء أكواب كثيرة من البيرة تمهيدًا لحضورهم مباراة لكرة قدم ، واستعدادًا لمعركة قد تنشب بين مشجعى هذا الفريق ومشجعى الفريق الآخر .

مادام هذا وأمثاله هو ما يطلبه السياح الجدد، فهذا إذن هو ما يقوم أهل البلد المستقبل للسياح بتقديمه لهم . الطلب يخلق العرض ، والذوق الرخيص يخلق الإنتاج الرخيص ، وسياحة الجماهير تخلق ما يناسبها من السلع والفنادق والكباريهات والمرشدين السياحيين . وكلما زاد «تقدم» الدولة فى مضمار المنافسة مع الدول الأخرى فى اجتذاب السياح ، انتشرت فيها هذه الأشياء جميعًا وتغلغلت أكثر فأكثر فى الحياة الاجتماعية لهذه الدولة .

لا يمكن لأحد أن ينكر المزايا الاقتصادية العظيمة التى تجلبها سياحة الجماهير ، من دخل وعمالة وعملات صعبة ، بل وكذلك ما تحققه من تعارف شعوب على غيرها ، ومن التقارب بينها ، ومن تقدم فى مستوى النظافة أحيانًا بل وفى مستوى

الذوق أيضًا فى بعض الأحيان . ولكن لا يجوز لأحد أن ينكر أيضًا ما تحمله هذه السياحة الحديثة ، أى سياحة الجماهير ، من «تلويث للبيئة» ، ليس بمعنى التلوث المادى بل المعنوى . إذ لا يمكن أن يتجاهل المرء هذا الاقتحام البالغ الجرأة ، والذى كثيرًا ما يصل إلى درجة البجاحة والوقاحة ، من جانب هذه الأجسام الغريبة ، لثقافة وعادات أهل البلد التى تجرى السياحة فيها ، والذين يجبرون على السكوت والصبر على هذا الاقتحام من أجل لقمة العيش لهم ولأودهم . المسألة تتلخص إذن فى السؤال التالى : كم حجم التلوث الذى نحن على استعداد لقبوله وتحمله من أجل التنمية الاقتصادية ؟ كم من تلوث الهواء والمياه نحن على استعداد لقبوله من أجل زيادة معدل نمو الصناعة والزراعة ؟ وبصدد هذا التلوث المعنوى الذى تجلبه السياحة ، تختلف الآراء والأذواق مثلما تختلف حول التلوث المادى الذى يجلبه إنتاج السلع . والظاهر أن هناك حدًا يصبح معه التلوث غير محتمل فى الحالين ، مهما كان النفع المتمثل فى زيادة الدخل ، حتى ولو كان هذا الدخل بالعملة الصعبة . فالعملة التى تجلبها السياحة تصبح بعد حد معين «صعبة» على النفس حقًا .

إن بعض المواقف التى أشاهدها أحيانًا ، فى العلاقة بين بعض السياح وأهل البلد المضيف ، تذكرنى برفض بعض النساء الفقيرات فى مصر أن يشتغلن بالخدمة المنزلية فى بيوت الطبقة العليا والمتوسطة ، مهما كان الأجر المعروض عليهم مرتفعًا ، وتفضيلهن للعمل فى مصنع أو ورشة أو حتى للجلوس على قارعة الطريق لبيع بضاعة تافهة القيمة وقليلة الربح ، على تعريض أنفسهن لخطر الإهانة والمهانة من جانب مخدوميهم . ففى السياحة ، على عكس الصناعة والزراعة ، لا يدور البيع والشراء حول سلع بل حول مجموعة من الخدمات ، وهى خدمات من نوع خاص جدًا . فالسائح الحديث يأتى بغرض المتعة بوجه عام ، والراحة بوجه عام ، وهو مستعد لإنفاق المال من أجل هذه وتلك دون تحديد دقيق لنوع المتعة ونوع الراحة تمامًا ، مثل رب البيت الذى يستأجر خادمًا أو خادمة . إنه يدفع لهما الأجر من أجل أن يسهرا على راحته ، ويلبيا كل طلباته ، دون تحديد دقيق لما يمكن أن يحتاج إليه فى أى وقت من الأوقات . ومن ثم فإن هناك فى الحالين شيئًا قريبًا من عرض النفس للبيع ، وكلما زاد فقر الخادم أو الخادمة واشتدت حاجتهما ، كان احتمال المهانة أكبر .

* * *

يجب ألا نظن ، مع ذلك ، أن السياحة قد بلغت آخر مراحل تطورها . فالسياحة فيما يبدو دخلت ، منذ وقت قريب ، مرحلة جديدة تمامًا مع بزوغ عصر العولمة وهى مرحلة لم نر بعد إلا بدايتها الأولى . أقصد بذلك بزوغ نوع جديد من السياحة يقفز فوق سلطة الدولة ، ويقتطع أجزاء منها ليربطها بالعالم الخارجى دون أن يحتاج فيها السائح إلى أكثر من الحد الأدنى من التعامل مع الدولة التى ينزل فيها، ولا حتى مع سكان هذه الدولة .

فإذا كان المقصود مثلا هو مشاهدة أوبرا عايدة فى مدينة الأقصر ، فالسائح يستقل طائرة فى بلد أوروبى أو أمريكى ، تنزل به فى مطار الأقصر دون المرور بالقاهرة ، ثم يستقل سيارة من المطار إلى مكان الأوبرا ، وما أن ينتهى من مشاهدتها حتى يعود مسرعًا إلى البلد الذى جاء منه . هذه الأوبرا التى يشاهدها قد لا تكون لها إلا علاقة واهية للغاية بالبلد التى تعرض فيه ، فالمخرج والممثلون والموسيقيون قد يكونون هم أنفسهم من الأجانب ، يأتون ويذهبون بنفس السرعة التى يأتى بها السياح ويذهبون . كما أن الفندق الذى ينزل السائح فيه قد يكون هو الشيراتون أو الهليتون ، والذى رتب الزيارة ونظمها وحصل على ربحها شخص أجنبى أيضًا ، والربح ربما يكون قد تم تحصيله فى الخارج مقدما ، وأودع واستثمر فى بنك أجنبى ، فلا تكسب الدولة المضيفة من هذه السياحة المدهشة أكثر كثيراً من أجرة التاكسى الذى حمل السائح من المطار وإليه .

شىء مماثل بدأ يحدث على شواطئ البحر فى مصر ، حيث يأتى السياح إلى المنطقة المشمسة ، فتنزل بهم الطائرة قرب الشاطئ ثم تعود بهم إلى بلادهم ، بعد أن ينفقوا بعض المال على خدمات الفنادق ومراكز الغوص ، التى قد يكون كل أصحابها من الأجانب ، فتخرج الأموال من البلد كما دخلت دون أن يراها أهل البلد ، باستثناء بعض الخدم المشتغلين فى هذه الفنادق الأجنبية .

شيئًا فشيئًا يصبح من الصعب تحديد المستفيدين الحقيقيين من هذه السياحة ، وتحديد الأشخاص أو البلد التى ذهب إليها دخل السياحة فى النهاية ، تمامًا كما أصبح من الصعب فى عصر العولمة تحديد البلد الذى أنتج السيارة أو جهاز التليفزيون وإلى من يذهب ثمنهما . إنها سياحة بلا هوية ، كما أن السيارة أو جهاز

التليفزيون قد أصبحا بلا هوية . لاشك فى أن التلوث المعنوى فى مثل هذه السياحة أقل بكثير منه في السياحة التى تقتحم العواصم ويسير فيها السياح بين الناس فى الأسواق ، ولكن العائد الاقتصادى على البلد المضيف هو بدوره أقل ، حيث يكاد النفع هنا يقتصر ، كما هو المألوف فى عصر العولمة ، على هؤلاء الشطار الذين استطاعوا على نحو أو آخر بأن يلصقوا أنفسهم بشركة من الشركات متعددة الجنسيات .

هكذا تطورت السياحة شيئًا فشيئًا مع تطور التكنولوجيا ، حيث حلت محل سياحة الإبل والقوارب الشراعية ، سياحة البواخر والقطارات ، ثم سياحة السيارات والطائرات النفاثة ، حتى وصلنا إلى سياحة عصر العولمة : عصر الكومبيوتر ، وأفول الدولة ، وصعود الشركات متعددة الجنسيات . فى مثل هذه السياحة الحديثة لا يحتاج السائح إلى معرفة كلمة واحدة من لغة البلد التى يزورها ، فهو لا يدخل فى أى علاقة مع أهلها ، ولا إلى معرفة قوانين الدولة وعاداتها ، فهو لا يكاد يتعامل مع الدولة ، بل ولا يحتاج حتى إلى أن يرى عملتها ونوع نقودها ، فهو يستخدم بطاقات الائتمان التى لا تتطلب تبادل النقود .

إنها كما ترى سياحة بلا تلوث وبلا مشقة ، ولكنها أيضًا سياحة بلا طعم ولا رائحة ، مثل الفنادق التى ينزل فيها هذا النوع الجديد من السياح ، لا يكاد يرى فيها السائح أكثر مما كان بإمكانه أن يراه فى بلده ، ولا يكسب منها أكثر من زيادة درجة السمرة فى بشرته . ولكن حتى هذا كان من الممكن أن يحصل عليه بتعريض جسمه لبعض الأجهزة الحديثة التى تبث الأشعة الملائمة ، وبالدرجة المطلوبة بالضبط ، دون أى حاجة لمغادرة منزله .

(١١)
الثقافة

-١-

فى سنة ١٩٥٥ ، أى منذ أقل قليلا من نصف قرن ، صدر فى مصر كتاب مهم يحمل عنوان «فى الثقافة المصرية» للأستاذين عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم . وقد أحدث ظهور هذا الكتاب دويًا واسع النطاق واهتم به المثقفون فى مصر والعالم العربى اهتمامًا شديداً ، إما بالتأييد وإما بالمعارضة ، وظل لفترة طويلة محل تعليق ونقد ، إيجابًا وسلبًا ، وقد كان يستحق بالفعل هذا الاهتمام، كما أنه بلا شك علامة مهمة فى مسار الثقافة المصرية .

ذلك أنه مهما كان ما يمكن أن يوجّه إلى هذا الكتاب من نقد أو تحفظ على هذه الملاحظة أو تلك ، وما قد يُعَدُّ فى أسلوب بعض فصوله من حدة أو قسوة زائدة على بعض الكتاب المصريين الكبار ، فقد كان الموقف الذى عبّر عنه الكتاب موقفًا جريئًا وضروريًا ، ويعكس شعوراً قويًا كان قد بدأ يتراكم لدى قطاع واسع ومتزايد الحجم من المثقفين المصريين ، بالسخط على سمة معينة من سمات المناخ الثقافى السائد وقت ظهور الكتاب . هذه السمة هى الانحياز الطبقى الغالب على الثقافة المصرية فى ذلك الوقت ، بما تضمنه من تجاهل وإغفال شبه تام لحاجات ومشاعر ومطامح الغالبية العظمى من الشعب المصرى ، وهى الغالبية الفقيرة والمظلومة اجتماعيًا واقتصاديًا .

كانت الملاحظة صحيحة ، وإثارتها فى ذلك الوقت مطلوبة وواجبة ، ولكن المناخ العام كان أيضًا ملائما لاستقبال هذه الصيحة وهذا التنبيه . كانت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ قد قامت قبل ثلاث سنوات من ظهور الكتاب ، وكان أحد دواعى هذه

الثورة ، كما كان أحد أهدافها المعلنة ، يتعلقان بهذه القضية بالضبط : الالتفات إلى حاجات الغالبية العظمى من المصريين والنهوض بأحوالهم الاقتصادية ، ووضع حد لما كانوا يتعرضون له من ظلم اجتماعى ، أى إنهاء الانحياز الطبقى للنظام السياسى والاجتماعى المصرى ، وهاهما ذان كاتبان شابان من ذوى الحمية والوطنية والحماسة ، ينشران كتاباً يناديان فيه بنفس الشىء فى ميدان الثقافة .

ثم مرت الأعوام ، وما أكثر ما شهدته مصر من أحداث وتقلبات فى السياسة والاقتصاد والثقافة فى الخمسين سنة التالية ، فإذا بنا ، وقد شهدنا نهاية القرن وبدأنا الألفية الجديدة ، نجد المنظر العام للثقافة المصرية لا يكاد يشبه فى شىء ما كان عليه قبل خمسين عاماً ، وكأن من عاش فى مصر فى سنة ١٩٥٥ وخبر ما كان عليه حال الثقافة فى تلك الأيام ، يكاد يستحيل عليه أن يتعرف على ما يراه من حالها اليوم . المشكلات القديمة جرى حلها ، أو على الأقل اتخذت صورة مختلفة تماماً عما كانت عليه فى سنة ١٩٥٥ ، ولكن مشكلات جديدة أخطر وأفدح ظهرت على السطح ، مما قد يحتاج إلى أسلوب أشد حدة بكثير من الأسلوب الذى اتخذه عبدالعظيم أنيس ومحمود العالم منذ نصف قرن .

ووصف ما يحدث الآن فى الساحة الثقافية فى مصر ليس أبداً بالأمر السهل ، فالظواهر معقدة ومتشابكة ، وجذورها متداخلة لا يعرف أولها من آخرها ، والأمراض كثيرة مضى على نشوئها وقت طويل حتى لا يكاد أن يكون من الممكن تحديد تاريخ الإصابة الأولى ، ومضاعفاتها كثيرة يصعب رد كل منها إلى أصله وسببه . والمسئولية عن هذه الأمراض موزعة على كثيرين ينتمون إلى عصور مختلفة ، بعضهم رأسمالى وبعضهم اشتراكى ، ومنهم المصرى ومنهم الأجنبى ، كما أن منهم صانعى الثقافة أنفسهم ومنهم مستهلكيها الذين فرضوا أذواقهم ورغباتهم على صانعى الثقافة .

أيا كان الأمر ، فإن من المؤكد أن المشكلات الأساسية لم تعد هى «طبقية الثقافة» ، بل هى شىء مختلف تماماً . صحيح أن المشكلات الثقافية كلها لها بعد اجتماعى واقتصادى واضح ، ووثيقة الصلة بالتطورات الطبقية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الخمسين عاماً الماضية ، ولكن من المؤكد أن المشكلة الثقافية الأولى

لم تعد الآن ، كما كانت أيام ظهور كتاب أنيس والعالم ، مشكلة كتّاب وأدباء يعبرون عن انحيازات طبقية تتجاهل أو تتعارض مع مصالح غالبية الشعب المصرى من الفقراء ، بل إن تصوير المناخ الثقافى المصرى الحالى على أنه فى الأساس نتيجة لمجرد انحيازات ومصالح طبقية يبعد بنا عن الحقيقة أكثر مما يقرّبنا منها . فما السمات الأساسية إذن للمناخ الثقافى السائد الآن فى مصر ؟ وما أوجه الفساد الحقيقية فيه ؟

أظن أن القصة جديرة بأن تروى من أولّها ، بل وحتى من قبل سنة ١٩٥٥ بكثير ، إذ إن من الممكن أن نلاحظ نمطًا معينا ، يكاد أن يكون قانونًا ، خضع له تطور الثقافة المصرية خلال مائة العام الأخيرة كلها ، بل ومنذ ظهور الرواد الأوائل للنهضة الثقافية المصرية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . هذا النمط الذى اتخذه مسار الثقافة المصرية وتقلباته ، وثيق الصلة ، فيما يبدو لى ، بمسار الطبقة الوسطى المصرية وما طرأ على حجمها وخصائصها من تطورات .

-٢-

دعنا نتفق من البداية على أن من أهم ما يحدد سمات المناخ الثقافى لمجتمع ما فى وقت معين هو سمات الطبقة الوسطى فيه ، وأن هذه المقولة يمكن القول بانطباقها بشكل عام على المجتمع المصرى مثلما تنطبق على غيره . إذ إنها مقولة تبدو منطقية تمامًا حتى لتكاد أن تكون بديهية .

ذلك أن الطبقة الوسطى هى فى الأساس الطبقة المنتجة للثقافة (بالمعنى الضيق للثقافة الذى أتبناه فى هذا الفصل ، أى بمعنى الإنتاج الفكرى والفنى وليس بالمعنى الواسع الذى يشمل أيضًا أنماط السلوك والقيم والعادات) ، كما أنها فى الأساس الطبقة المستهلكة للثقافة . فالطبقة الدنيا فى أى مجتمع يحول مستوى تعليمها ومستوى دخلها على السواء دون أن تؤدى دوراً مهما فى إنتاج الثقافة أو استهلاكها . أما الطبقات العليا فمشكلتها بوصفها منتجة أو مستهلكة للثقافة ليست فى مستوى التعليم أو الدخل بل تتمثل فى أمرين : الأول هو انخفاض حجمها كنسبة من إجمالى السكان ، مما يقلل من دورها كمنتج ومستهلك للثقافة ، والثانى

هو افتقادها لدافع نفسى قوى لإثبات الذات ، فأفرادها ، من حيث كونهم محظوظين اقتصاديا واجتماعياً ، لا يجدون فى أنفسهم الحافز القوى لإثبات تفوقهم لا فى ميدان تحصيل الثقافة (الاستهلاك) ولا فى ميدان القدرة على المساهمة فيها (الإنتاج) . فإن قاموا بإنتاج الثقافة أو استهلاكها فالأغلب أن يكون ذلك على نحو عابر ومن باب التسلية أو الترفيه ، بينما تتوافر حوافز أخرى أكثر قوة لدى أفراد الطبقة الوسطى الحريصين دوما على الترقى والصعود ، إما للحاق بمن فوقهم وإما لتمييز أنفسهم عمن هم دونهم ، أو الحريصين أكثر من غيرهم على تغيير المجتمع إلى الأفضل .

هناك بالطبع استثناءات ، إذ قد تجد فى تاريخ العالم ، وكذلك فى التاريخ المصرى ، بعض المنتجين الكبار للثقافة ممن ينتمون إلى الأرستقراطية أو إلى الطبقات الدنيا . ولكن يظل هذا دائما استثناء محدودا للغاية . نعم ، ما أكثر الأمثلة لكتاب ومفكرين وفنانين أوروبيين (خصوصا قبل القرن التاسع عشر) احتاجوا بشدة إلى رعاية الأرستقراطية ودعمها وحمايتها ، ولكن الأرستقراطية الأوروبية نفسها نادرا ما أنتجت مفكرين أو فنانين أو كتّابًا مهمين . والملاحظة تنطبق أيضًا على مصر خلال القرنين الماضيين ، إذ نادراً ما أنتجت الطبقة العليا فى مصر منتجين كباراً للثقافة .

هذه الحقيقة هى أقرب إلى البديهيات ، مما لا يكاد يحتاج إلى تدليل . ولكن من الصحيح أيضًا ، وإن كان أقل وضوحًا ، أن الطبقة الوسطى لا تحمل دائما نفس الخصائص والسمات ، بل قد تتغير خصائصها وسماتها من مجتمع لآخر ومن عصر إلى آخر . إننا كثيراً ما نسمع أو نقرأ كلامًا يكيل الثناء على الطبقة الوسطى ، بوجه عام ، بحسبانها حاملة لواء التقدم ، أو المنوطة بتحقيق التنمية الاقتصادية ، أو الحارسة للديمقراطية . . . إلخ ، ولكن الأرجح أن هذا الإفراط فى الإعجاب وتعليق الآمال على الطبقة الوسطى منبعهما ميل خاطئ إلى تعمم التجربة الأوروبية على المجتمعات الأخرى ، والظن بأن السمات التى طبعت الطبقة الوسطى فى أوروبا ، فى نشوئها وتطورها ابتداء من القرن أو القرنين السابقين على الثورة الصناعية ، هى نفسها بالضرورة سمات الطبقة الوسطى التى نمت بسرعة فى بلادنا

(وأكثر بلاد العالم الثالث الأخرى) خلال نصف القرن الماضى . الحقيقة ، فيما يبدو لى ، هى أن الطبقة الوسطى يمكن أن تؤدى دوراً إيجابيًا فى ازدهار ثقافة أمة من الأمم ، وفى نهضتها بوجه عام ، ويكون لها من السمات والخصائص ما يستحق التقدير والإعجاب ، بينما قد تؤدى الطبقة الوسطى فى أمة أخرى ، وفى ظروف مغايرة ، دوراً غير حميد فى تطور الثقافة ومعطّلا للنهضة .

يمكن تفسير ذلك بأن سمات وخصائص الطبقة الوسطى تتأثر إلى حد بعيد بعاملين أساسيين ، الأول هو طبيعة المصدر الأساسى لدخل هذه الطبقة وثروتها ، والثانى هو درجة السرعة التى تجرى بها زيادة هذا الدخل وهذه الثروة . أما مصدر الدخل والثروة فقد يكون عملاً منتجًا ، كالاشتغال بالزراعة أو الصناعة أو ببعض أنواع التجارة ، أو بممارسة مهنة كالمحاماة أو الطب أو التدريس أو حرفة كالنجارة أو السباكة ، ولكن مصدر الدخل والثروة يمكن أيضًا أن يكون عملاً غير منتج ، كأعمال السمسرة أو المضاربة وبعض أصناف التجارة ، كما قد يكون عملا غير أخلاقى وغير مشروع كالرشوة وتلقى العمولات أو الاتجار فى المخدرات أو تهريب السلع . . . إلخ .

وأما السرعة التى تجرى بها زيادة الدخل وتكوين الثروة فهى ليست إلا تعبيراً آخر عن معدل الحراك الاجتماعى . فانتقال الشخص من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى مثلا قد يتم عبر فترة طويلة تستغرق معظم حياة هذا الشخص ، وهو ما يحدث عادة إذا كان سبب هذا الانتقال هو التعليم أو الاشتغال فى الصناعة أو التجارة فى ظروف مستقرة نسبيًا . ولكن زيادة الدخل وتراكم الثروة قد يحدثا أيضًا بين يوم وليلة ، وعلى الأخص فى فترات التضخم الجامح الذى قد يسمح بتحول الحرفى البسيط إلى مليونير إذا مارس فى الوقت نفسه عملاً ناجحًا فى مجال المضاربة ، أو استطاع أن يقتنص إحدى الفرص التى يتيحها التضخم فقام بالشراء والبيع فى الوقت المناسب . قد يحدث مثل هذا أيضًا فى ظروف تتيح الهجرة إلى بلاد أعلى دخلاً وأكثر فرصًا ، كبلاد النفط مثلا ، أو فى ظروف الحرب ، أو حين يعم الفساد وتشيع الرشوة . . . إلخ .

إن أفراد الطبقة الوسطى الذين يحصلون على دخلهم من الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، أو من ممارسة مهنة أو حرفة ، يتسمون على الأرجح بسمات نفسية

وتطلعات وقيم تختلف عن تلك التى يتسم بها أولئك الذين يحصلون على دخلهم من مصادر غير منتجة أو غير أخلاقية . كما أن هؤلاء الذين استغرق صعودهم إلى الطبقة الوسطى بضع عشرات من السنين يتسمون على الأرجح بسمات نفسية وتطلعات وقيم تختلف عن سمات وتطلعات وقيم أولئك الذين حققوا هذا الصعود فى غمضة عين ، وكانوا بالأمس فقط فى أسفل السلم الاجتماعى .

وسوف أزعم الآن أن المناخ الثقافى فى أمة من الأمم يميل إلى الازدهار فى ظروف تعتمد فيها الطبقة الوسطى ، أو العناصر الغالبة فيها ، فى الحصول على دخلها وتكوين ثرواتها ، على مصادر «منتجة» فى الأساس ، وهى مصادر لا يمكن بطبيعتها أن تسبب زيادة كبيرة مفاجئة فى الدخل أو الثروة ، بل تتم فيها هذه الزيادة عادة عبر فترة طويلة من الزمن ، بينما يميل المناخ الثقافى إلى التدهور والانحطاط عندما تعتمد فيها الطبقة الوسطى ، أو عناصر غالبة فيها ، على مصادر غير منتجة أو غير مشروعة أو غير أخلاقية ، لتكوين الثروات وزيادة الدخل ، وهى مصادر يمكن أن تجلب هذه الزيادة فى الدخل والثروة بشكل مفاجئ أو عبر فترة قصيرة جداً من الزمن .

إن هذا الفارق بين الحالتين قد يكون هو مصدر الخطإ فى قياس حالة دول العالم الثالث على حالة العالم الصناعى ، من حيث سمات الطبقة الوسطى ودورها فى إحداث النهضة . فنمو الطبقة الوسطى فى الدول الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان نمواً أبطأ بكثير من نمو هذه الطبقة فى كثير من دول العالم الثالث خلال نصف القرن الماضى ، كما أن هذا النمو فى الدول الصناعية كان مصدره فى الأساسى أعمالاً منتجة ، كنمو الدخل الصناعى والزراعى وأرباح التجارة ، بينما اعتمد نموّ الطبقة الوسطى فى دول العالم الثالث إلى درجة أكبر بكثير ، على «دخول ريعية» ، أى دخول لا يقابلها جهد ، وهى فى كثير من الأحيان دخول مقابل «خدمات» قليلة الإنتاجية وكثيراً ما تكون غير مشروعة .

لم يكن الأمر كذلك دائمًا فى مصر ، بل تراوح المناخ الثقافى فى مصر خلال مائة العام الماضية ازدهاراً وانحطاطًا ، ولكن يستلفت النظر أن تعاقب الازدهار والانحطاط هذا يدعم هذه المقولة التى ذكرناها حالاً ، وهى اقتران فترات الازدهار بهاتين السمتين الحميدتين فى الطبقة الوسطى : الاعتماد على أعمال منتجة فى

الحصول على الدخل وتكوين الثروات ، واستقرار اقتصادى واجتماعى نسبى يعود إلى قلة الفرص المتاحة لتكوين الثروات عبر فترة قصيرة من الزمن ، بينما اقترنت فترات الانحطاط الثقافى بعكس هاتين السمتين . والذى سوف أحاوله الآن هو أن أتتبع تطور مصر الثقافى خلال فترة تمتد إلى نحو مائة وعشرين عامًا ، تبدأ ببداية الاحتلال الإنجليزى فى سنة ١٨٨٢ ، وتمتد إلى الآن ، مع التوسع بوجه خاص فى فترة الخمسين عامًا الماضية والتى تلت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، لكى أبيّن إلى أى حد يعكس التقلب فى المناخ الثقافى المصرى ، بين الازدهار والانحطاط ، ذلك التقلب فى سمات الطبقة الوسطى .

-٣-

طوال العقود الثلاثة الواقعة بين بداية الاحتلال الإنجليزى لمصر وقيام الحرب العالمية الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) ظلت الطبقة الوسطى فى مصر صغيرة للغاية ، سواء فى حجمها المطلق أو حجمها النسبى فى مجموع السكان ، بالمقارنة بها الآن . وكان المصدران الأساسيان لدخل هذه الطبقة هى الملكية الزراعية والتعليم ، فكانت هذه الطبقة إذن مدينة بوجودها إلى الاعتراف بحق الملكية الفردية للأراضى الزراعية منذ أيام الخديو سعيد ، وإلى التقدم فى التعليم فى عهدى محمد على وإسماعيل . وقد كان نمو الدخل من كلا هذين المصدرين ، بحكم طبيعتهما ، بطيئًا نسبيًا . ففى الظروف الاجتماعية العادية ، التى لا تقترن بحدوث تضخم جامح فى الأسعار ، أو بقيام حرب أو ثورة ، أو بانفتاح مفاجئ على الاقتصاد العالمى ، لا يزيد الدخل المتولد من الزراعة أو التعليم إلا بمعدل بطىء .

شهدت هذه الفترة شيوع مناخ رفيع المستوى فى الثقافة المصرية ، إذا قورن بكثير من الفترات اللاحقة أو السابقة ، وسواء فى ذلك المثقفون المحافظون المتمسكون بالتراث والمجددون الداعون إلى التغريب ، فكانت هذه الفترة هى التى أنتجت محمد عبده فى الفقه والفكر الدينى ، وقاسم أمين وفرح أنطون فى الفكر الاجتماعى ، ومحمد المويلحى والمنفلوطى فى الأدب ، ومحمود سامى البارودى فى الشعر ، ومحمد عثمان فى الموسيقى ، كما شهدت محاولات ناجحة للغاية

لتطوير الصحافة والمسرح . إن المرء لابد أن تعتريه دهشة شديدة إذ يقرأ عن هذه الفترة فيجد أن الشيخ محمد عبده ، ذلك الفلاح المصرى الذى لا يدين فى صعوده الاجتماعى إلا لتعليمه وذكائه الفطرى ، كان يتبادل الرسائل مع بعض من أكبر مفكرى عصره مثل تولوستوى ، فيعبر عن أفكار أصيلة وجريئة فى الوقت نفسه ، بثقة عالية بالنفس وبلغة عربية رفيعة نفتقد كلا منهما بشدة فى أيامنا هذه .

قد يمكن تفسير ذلك بالعاملين اللذين أشرت إليهما من قبل ، طبيعة مصادر الدخل الأساسية للطبقة الوسطى ، والاستقرار النسبى فى أحوال هذه الطبقة . ولكن من الممكن أيضا أن تكون من العوامل المفسّرة لهذا المناخ الثقافى رفيع المستوى، طبيعة العلاقة بين مصر والثقافة الغربية فى تلك الفترة . كان مثقفو تلك الأيام قد انفتحوا حقا على الغرب ، وشاهدوه بأعينهم ، ومنهم من أقام فى الغرب فترة وتأثروا به ، ولكن تكوينهم الأساسى كان مصدره دائمًا التراث العربى والإسلامى ، ومن ثم لم يكن من المتصور أن يفقدوا ثقتهم بهذا التراث بسهولة ، بل حاولوا إصلاحه دون التضحية به . بل حتى الداعون إلى الاقتباس من الغرب إلى أبعد الحدود ، مثل قاسم أمين وفرح أنطون ، كانوا أكبر ثقة بأنفسهم وأكثر اعتزازاً بتراثهم من الداعين إلى التغريب فى فترات لاحقة . ولكن هذا يمكن ، بقليل من التأمل ، أن نرى أنه ليس بعيد الصلة بالعاملين الاقتصاديين اللذين ذكرناهما حالاً : طبيعة مصادر الدخل والاستقرار النسبى فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى .

* * *

إن شيئًا مماثلا يمكن أن نقوله عن الفترة التالية (١٩١٤ - ١٩٣٩) أى فترة ما بين الحربين ، وإن كان هناك بالطبع بعض الفوارق المهمة . فمن حيث مصادر دخل الطبقة الوسطى فقدت الزراعة جزءاً من أهميتها بسبب ما أصاب الدخل الزراعى من تدهور نتيجة للأزمة العالمية ، ولكن التعليم زادت أهميته بدرجة ملحوظة بوصفه مصدراً من مصادر دخل الطبقة المتوسطة . ومن ناحية أخرى أضيف مصدر جديد للدخل فى مصر ، لم تكن له أهمية تذكر قبل الحرب العالمية الأولى ، وهو التصنيع . صحيح أن أثر الصناعة بوصفها مصدراً للدخل ومولّدا لفرص العمالة

بقى محدودًا ، ولكن لم يعد من الممكن إهمال الصناعة كمصدر لدخول وثروات الطبقة الوسطى فى تلك الفترة مثلما كان هذا ممكنا من قبل . وباستثناء سنوات الحرب الأولى وما صاحبها من تضخم ، بقى معدل النمو فى الدخل ، وكذلك معدل الحراك الاجتماعى (أى معدل التغير فى المركز النسبى للشرائح الاجتماعية المختلفة) بطيئين ، مما يسمح بالقول بأن الطبقة الوسطى المصرية استمر نموها ومعدل نضجها «على نار هادئة» ، طوال هذه الفترة .

ليس غريبا إذن ، إذا صحّ التفسير الذى نقدمه لازدهار المناخ الثقافى أو تدهوره ، أن نجد أن المناخ الثقافى فى مصر قد استمر رفيع المستوى خلال العشرينيات والثلاثينيات . كانت هذه الفترة هى التى شهدت الأعمال الرئيسية لطه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم وأحمد أمين وسلامة موسى وإبراهيم المازنى . . . إلخ ، وازدهار الشعر المصرى على أيدى أحمد شوقى وحافظ إبراهيم، وتطوير الموسيقى المصرية على أيدى سيد درويش وزكريا أحمد والقصبجى ، والمسرح المصرى بجهود أمثال جورج أبيض ويوسف وهبى والريحانى ، وظهور أولى الأفلام المصرية التى كان بعضها بدوره رفيع المستوى ومن إنتاج سيدات مصريات مثل عزيزة أمير وفاطمة رشدى ، وظهور ثورة فى فن النحت على يد الفنان مختار . . . إلخ .

إلى جانب الخصائص الإيجابية التى اتسم به نمو الطبقة الوسطى فى مصر فى تلك الفترة، يمكن أن نضيف عاملاً آخر لتفسير ازدهار الثقافة المصرية خلالها ، وهو دور الحسّ الوطنى القوى الذى فجرّته ثورة سنة ١٩١٩ ، وكذلك استمرار علاقة صحية نسبيا بين مثقفى هذه الفترة والثقافة الغربية . كانت الثقافة الغربية التى تأثر بها مثقفو هذه الفترة لا تزال هى الثقافة الأوروبية ، فى عصر كانت هذه الثقافة الأوروبية لم يفت الضعف فى عضدها بعد ، كما أن هؤلاء المثقفين ، وإن كانوا ، بصفة عامة ، يبدون أقل ثقة بتراثهم الفكرى والثقافى من الجيل الذى سبقهم ، فإنهم ظلوا يحتفظون بدرجة عالية من الاعتزاز والاحترام إزاء هذا التراث .

فى سنة ١٩١٤ أنشأ بعض النابهين من المثقفين المصريين جمعية سمّوها «لجنة التأليف والترجمة والنشر»، قُدر لها أن تؤدى دوراً جليلاً وباهراً فى نشر الثقافة ، فى مختلف فروع المعرفة ، فى مصر والعالم العربى ، خلال الفترة التى نتكلم عنها

الآن ، وهى فترة ما بين الحربين ، ولكنها بدأت تذوى وتضعف فى أعقاب الحرب الثانية ، حتى أغلقت تمامًا فى أواخر الخمسينيات ولم يبق منها إلا مطبعة . كان أفراد هذه المجموعة من المثقفين ينتمون إلى مختلف التخصصات والميول والاتجاهات ، ولكن كانت فيهم جميعًا هذه الصفة الواحدة المشتركة ، وهى الجمع بين مستوى رفيع من المعرفة بالتراث والثقافة العربية ، ومستوى عال من الاطلاع على آخر تطورات العلم الغربى ، كل فى فرعه ، هذا فى الفلك وذلك فى الجغرافيا أو فى الكيمياء أو الفلسفة أو التاريخ أو النقد الأدبى . . . إلخ . وقد أكسبتهم معرفتهم الحميمة بالتراث العربى القدرة على التعبير عن معارفهم المكتسبة من اطلاعهم على العلم الغربى ، بلغة عربية جميلة ، فإذا ترجموا بعض النتاج الغربى فى مجال تخصصهم ، أنتجوا ترجمات رفيعة وواضحة ، ترقى أحيانا إلى مستوى الأعمال الأدبية . كان عدد كبير من هؤلاء المثقفين المصريين الذين توافر فيهم هذا الجمع بين الثقافتين العربية والغربية ، من خريجى تلك المدرسة العتيدة ، مدرسة المعلمين العليا ، التى كانت تعدّ خريجيها للتعرف على الثقافتين . (وهى تجربة ما أجدرنا الآن بدراستها دراسة فاحصة لنعرف سرّ قدرتها على تخريج هذا النموذج الفريد من المثقفين) .

* * *

ثم شهدت مصر انحطاطا ثقافيا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة يوليو (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) ، وهو ما يسهل تفسيره أيضًا بما طرأ من تحول على سمات الطبقة الوسطى خلال هذه الفترة . لقد اتسعت الطبقة الوسطى المصرية خلال الأربعينيات بدرجة كبيرة ومفاجئة ، لعدة أسباب من أهمها : الإنفاق الأجنبى على مستلزمات الحرب ، وما ترتب على هذا الإنفاق ، وعلى ندرة السلع بوجه عام من تضخم . أدى هذا إلى أن انضمت إلى شرائح الطبقة الوسطى القديمة شرائح جديدة حققت صعودًا اجتماعيًا سريعًا عن طريق مصادر للدخل هى فى الأساس غير منتجة ، كالمضاربة وأعمال الوساطة من مختلف الأنواع . ويبدو أن المهم فى تحديد أثر هذه الشرائح الجديدة على المناخ الاجتماعى والثقافى السائد ليس وزنها العددى بل وزنها المالى . فربما كان عدد أفراد هذه

الشرائح الجديدة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالى الطبقة المتوسطة المصرية ، ولكن تضخم قدرتها الشرائية أحدث تغييرا ملموسًا فى هذا المناخ .

قرب نهاية هذه الفترة نشر توفيق الحكيم مقالاً صغيراً فى صحيفة أخبار اليوم (التى كان ظهورها هو نفسه انعكاسًا لهذا التغير فى المناخ الثقافى) ، بعنوان «العصر الشكوكى » ، يقصد العصر الذى تحقق فيه النجاح الساحق والشعبية الواسعة للمنولوجست «محمود شكوكو» ، وكان قد بدأ نوعًا جديداً من المنولوجات ، أى الأغانى القصيرة والخفيفة سريعة الإيقاع وذات المعانى السهلة وخفيفة الظل ، وتستخدم تعبيرات شائعة بين الطبقات الدنيا ، أو «سوقية » ، وكثيرا ما تسخر من بعض القيم المستقرة لدى الطبقة الوسطى القديمة ، وتكسر بعض قواعد الغناء القديم ، كما تحدث تواصلاً أكثر حميمية وترفع الكلفة بين المغنى وجمهور المستمعين . اشتهرت مع أغانى محمود شكوكو مونولوجات حسين المليجى وثريا حلمى اللذين كانا أيضا يستجيبان لأذواق طبقة جديدة من المستمعين حديثى الثراء ، والأشد إقبالاً على الحياة والأكثر استعداداً للسخرية من طبقة لم يلتحقوا بها إلا حديثًا ، وللترويج لقيم النشاط والخفة والشطارة بدلاً من التزمت فى احترام المبادئ والتقاليد الراسخة .

كانت هذه هى أيضا الفترة التى شهدت تحولاً ملحوظًا فى موسيقى محمد عبدالوهاب ، أكبر وأشهر المطربين المصريين طوال القرن العشرين ، فأصبحت أكثر سرعة ، وأقل عمقًا ، وأقصر عمراً . أصبحت موسيقى عبد الوهاب منذ هذه الفترة أكثر استخفافًا بقواعد وأصول الموسيقى العربية ، وتصاحبها كلمات أقرب إلى فهم العامة وتحمل معانى أقل جمالاً مما كان يغنيه عبد الوهاب فى العشرينيات والثلاثينيات . وبينما ازدهر هذا النوع من الأغانى انحسرت شعبية مغنين أقرب إلى التراث العربى والمصرى فى الموسيقى والغناء ، من أمثال صالح عبد الحى وعزيز عثمان ، الذين أصبحت الإشارة إليهم فى الصحف والمجلات والأفلام كثيراً ما تقترن ببعض السخرية والاستهزاء ، الصريح أو الخفى .

ظهرت فى هذه الفترة أيضًا نغمة جديدة فى الصحافة المصرية بدأتها صحف دار أخبار اليوم التى أسست فى أعقاب الحرب مباشرة ، ودشنت مدرسة جديدة فى الصحافة المصرية ، وتقوم على الإثارة وأخبار الفضائح والجرائم ، وتستخدم

المانشيتات العريضة والصور الجذّابة فى كسب الجمهور . وازدهر فى هذا النوع الجديد من الصحف رسوم الكاريكاتير التى تستجيب لذوق جمهور جديد أكثر إقبالاً على السخرية من القيم الاجتماعية السائدة . من بين ما انتشر من شخصيات الكاريكاتير فى هذه الفترة شخصية « غنى الحرب »، وهو رجل سمين سمنة مفرطة، وشديد الجهل فى نفس الوقت ، ولكنه بالغ الثراء ، كما يبدو من سلسلة الساعة المتدلية من جيبه والخواتم التى تحلّى أصابعه ، وهو يأمر وينهى الناس من حوله بحكم ثرائه ، وإن لم تكن له مزايا أخرى غير هذا الثراء . فى السينما والمسرح زاد التأكيد فى أعمال يوسف وهبى ونجيب الريحانى على ظاهرة التناقض الطبقى الصارخ ، والمفارقة المتفاقمة بين الغنى الفاسد والفقير الشريف . كما شهدت هذه الفترة أيضًا تزايد أعمال العنف السياسى وكثرة الاغتيالات السياسية وتفجير القنابل فى الأماكن العامة ، خصوصا من جانب المتطرفين فى الدين ، مع تزايد العنف المقابل من جانب السلطة . لم يتوقف الأدباء الكبار عن الكتابة فى الأربعينيات ولكنهم فقدوا الكثير من حيويتهم وحماستهم للتجديد مع تقدمهم فى السن ، دون أن يحل محلهم جيل جديد يقاربهم فى العمق أو فى الرصانة أو فى محاولة تطويع التراث لمواجهة حاجات العصر دون إعلان التمرد على هذا التراث .

لا يجوز عند الكلام عن ثقافة هذه الفترة أن نغفل التحول الذى طرأ على مصدر الثقافة الغربية التى كانت مصر تستقبلها، من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إن تيار التغريب الذى بدأت مصر فى التعرض له منذ بدايات القرن التاسع عشر ظل تغريبًا أوروبيًا حتى هذه الفترة التى نتكلم عنها الآن (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢)، حينما بدأ يتحول لأول مرة إلى تغريب على النمط الأمريكى . والظاهر أن زيادة التأثر بنمط الحياة الأمريكى ، بما فى ذلك نمط الحياة الثقافية ، كان يلائمها جدًا ما حدث فى مصر خلال هذه الفترة من حراك اجتماعى سريع . ففى نمط الحياة الأمريكى ، كما فى مناخ الحراك الاجتماعى السريع ، تعلو قيم العجلة واحترام الثراء بصرف النظر عن مصدره ، وتزيد اللهفة على التمتع بالحياة ، ويقل التزمت فى التمسك بالمبادئ إذا تعارض مع زيادة المتعة أو الثراء ، كما يضعف التمسك بالقديم وتثور شكوك أكثر فى صلاحيته ، ويقل الاهتمام بالجذور التاريخية ، وبالطقوس والرسميات المستمدة من هذه الجذور .

ثم قامت ثورة سنة ١٩٥٢ ، فلم تنقض بعدها سنوات قليلة حتى دخلت مصر ، بسببها ، فى مرحلة من مراحل تطورها الثقافى أكثر ازدهاراً ، أنتجت ثماراً أرقى نوعًا وأقدر على البقاء مما أنتجته سنوات الحرب والسنوات التالية لها مباشرة . فى السبعة عشر عامًا التالية للثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) نمت الطبقة الوسطى بمعدل أعلى حتى مما شهدته الفترة السابقة عليها ، ولكن كان الأهم من ذلك ، التغير الذى لحق مصادر هذا النمو . فمن ناحية ، شهدت هذه السنوات التالية للثورة توسعًا غير مسبوق فى التعليم ، بالإضافة إلى ما قامت به الثورة من إزالة الحواجز التى كانت تقف فى وجه من حصل على فرصة التعليم فى الثلاثينيات والأربعينيات ، فأتاحت لهم فرص الترقى والصعود الاجتماعى فى الخمسينيات والستينيات . كما شهدت الخمسينيات والستينيات أيضًا ارتفاعًا كبيراً فى معدل التصنيع واستصلاح الأراضى ونمو الجيش وما يتصل بهذا كله من مرافق وخدمات . أدت أيضًا زيادة تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية إلى خلق فرص جديدة للترقى أمام الطبقة الوسطى ، سواء بالعمل فى خدمة الدولة مباشرة ، أو فى بعض مشروعات القطاع الخاص التى نمت مع نمو نشاط الدولة .

كان هذا النمو فى حجم الطبقة المتوسطة فى الخمسينيات والستينيات يختلف اختلافًا كبيراً عن نموها فى سنوات الحرب والسنوات التالية لها مباشرة . فمصادر نمو الدخل خلال العقدين التاليين لثورة يوليو كانت فى الأساس مصادر منتجة ، بمعنى مساهمتها فى إنتاج سلع جديدة أو تقديم خدمات تساهم مساهمة حقيقية فى ارتفاع مستوى الرفاهية ، كالتعليم والصحة وإدارة المرافق العامة . نعم كانت هناك بلا شك أمثلة «للإثراء بلا سبب »، ولكنها كانت بلا شك أقل انتشاراً ، على الأقل كنسبة إلى من حققوا الزيادة فى دخولهم بأعمال منتجة ، مما كانت فى الفترة السابقة عليها أو خلال السبعينيات والثمانينيات .

هذه الصفة التى اتسمت بها مصادر الدخول الجديدة فى الخمسينيات والستينيات ، بالإضافة إلى ما شاع خلال الجزء الأكبر من هذه الفترة من تفاؤل بمستقبل مصر السياسى والاجتماعى ، ومن تعاطف حقيقى من جانب معظم المثقفين إزاء أهداف ثورة يوليو السياسية والاجتماعية ، يفسر إلى حد كبير ما شهده

المناخ الثقافى فى مصر خلالها من ازدهار بالمقارنة بالفترة السابقة والفترة اللاحقة عليها . يكفى أن نذكر القارئ بأن أهم أعمال نجيب محفوظ ويوسف إدريس فى الرواية والقصة القصيرة ظهرت فى هذه الفترة ، وأن هذه الفترة هى التى شهدت أهم مسرحيات نعمان عاشور وألفريد فرج ويوسف إدريس ، وظهور مدرسة الشعر الحديث بقيادة صلاح عبد الصبور وعبد المعطى حجازى ، وبروز مواهب صلاح جاهين فى الشعر العامى والكاريكاتير ، ومدرسة أحمد بهاء الدين فى الصحافة ، وكمال الطويل وبليغ حمدى ومحمد الموجى فى الموسيقى ، وأغانى تحمل معانى جديدة وجميلة ومتفائلة بالحياة كتب كلماتها صلاح جاهين ومرسى جميل عزيز وغناها عبد الحليم حافظ ، وأفضل أعمال يوسف شاهين وصلاح أبوسيف فى السينما . . . إلخ .

-٥-

فى الثلاثين عامًا التالية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) تضافرت عدة عوامل لإفساد المناخ الثقافى المصرى على نحو ما كان ، على الأرجح ، ليخطر على بال عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم عندما كتبا كتاب «فى الثقافة المصرية» فى سنة ١٩٥٥ . كانت المشكلة الاجتماعية التى تؤرق صاحبى هذا الكتاب فى مطلع الخمسينيات قد بدأ حلها على نحو جدّى فى الواقع ، كما بدا وكأن ما كان الكاتبان يشكوان منه فى الإنتاج الثقافى قد اختفى تمامًا . صحيح أن هناك من الكتّاب الكبار من استمرّ يكتب على نفس المنوال الذى كان يكتب به قبل الثورة ، فقصص إحسان عبد القدوس ومسرحيات توفيق الحكيم مثلا ، ظلت بعيدة جدًا عن التعرض للمشكلات الحقيقية التى كانت تعانى منها الطبقات الدنيا ، كما أن نجيب محفوظ لم يغير مسلكه قط عما كان قبل الثورة ، فأبطال رواياته وقصصه ظلت مستقاة من الطبقة الوسطى ، شرائحها العليا أو الصغيرة ، كما أنه اتجه منذ الستينيات اتجاهًا متزايداً إلى الأدب الرمزى الذى ربما كانت تختفى وراءه قلة تعاطفه مع حكومات الثورة . بالرغم من هذا كانت الصورة العامة فى الأدب والمسرح والسينما والأغانى تفسح مكانًا واسعًا للشرائح الاجتماعية الدنيا ، تصف مشكلاتها الحقيقية وتعبر عن

آمالها وطموحاتها . وعلى أى حال ، فمهما كان توصيفنا لحالة الثقافة المصرية فى أواخر الستينيات فلا يمكن أن نتصور أن عبد العظيم أنيس ومحمود العالم كانا سيجلسان فى ذلك الوقت للتعبير عن نفس الرسالة التى عبّرا عنها فى كتاب «فى الثقافة المصرية» ، بل الأرجح أنهما ما كانا سيجلسان لكتابة أى كتاب فى الثقافة المصرية ، إذ لعل الصورة العامة كانت ستحظى برضاهما بوجه عام .

السؤال المهم والمثير الآن ، هو عما يمكن أن يشعر به رجلان فى عنفوان الشباب ، ولهما مثل حساسية وحماسة أنيس والعالم ، إزاء حال الثقافة المصرية الآن ، وعما يمكن أن يشعرا بضرورة كتابته أو قوله الآن عنها . الذى لا أشك فيه أن مصادر الشكوى كثيرة ، وهى باعثة على قلق شديد ، ولكن مهمة التشخيص ليست بهذه السهولة ، بل هى فيما يظهر أصعب بكثير من مهمة التشخيص التى قام بها أنيس والعالم منذ نحو نصف قرن .

* * *

يجب أن نلاحظ أولاً ما طرأ من تغيرات كبيرة ومذهلة منذ أوائل السبعينيات على مصادر دخل الطبقة الوسطى ومعدل نموها . إن معدل نمو الطبقى الوسطى فى مصر خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين هو على الأرجح معدل لم تعرف مصر مثيلا له فى تاريخها الحديث . ولكن هذا النمو كان يرجع فى الأساس ، وللأسف ، إلى أعمال غير منتجة . فقد عرفت مصر معدلاً مرتفعًا للغاية للتضخم ، فى السبعينيات والثمانينيات ، أعلى بكثير مما عرفته فى أى وقت خلال القرن العشرين بأكمله ، وأدى هذا إلى نموّ الدخول والثروات المفاجئة من المضاربة وأعمال الوساطة وتجارة فى العملات وتأجير الشقق . اقترنت السبعينيات والثمانينيات أيضًا بظاهرة جديدة على المجتمع المصرى ، وهى الهجرة إلى الخارج ، وخصوصا إلى دول الخليج ، التى أدت بدورها ، فضلاً عن مساهمتها فى ارتفاع معدل التضخم ، إلى نشوء ثروات مفاجئة وارتفاع معدل الحراك الاجتماعى بشدة . كانت الدخول والثروات الناتجة عن التضخم والهجرة ضعيفة الصلة جداً بحجم الجهد المبذول ، وكذلك ضعيفة الصلة بمستوى التعليم ، وهو ما انعكس فى انضمام شرائح واسعة إلى الطبقة الوسطى ذات قدرة شرائية عالية مع مستوى منخفض من

الثقافة وضعف القدرة على التمييز بين العمل الفنى الراقى والهابط . زادت خلال هذه العقود الثلاثة أيضًا (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) الدخول المتولدة من السياحة ، وهى أيضًا كثيرًا ما تكون ضعيفة الصلة بالجهد المبذول ، وقد تتطلب من الشطارة والقدرة على اقتناص الفرص أكثر مما تتطلب من جهد مستمر أو تعليم .

بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة فى هذه المصادر الثلاثة لدخول وثروات الطبقة الوسطى (التضخم والهجرة والسياحة)، طرأت أيضًا تغيرات مهمة للغاية على مصدرين آخرين من مصادر الدخل والثروة للمثقفين بوجه خاص ، وهما الدولة المصرية من ناحية والهيئات الأجنبية من ناحية أخرى .

أما الدولة ، فقد كانت منذ وقت طويل ، أحد مصادر الدخل للمثقفين بما تمنحه لمؤسساتهم أو مجلاتهم من معونات ، أو ما قد تهيّئه لكثيرين منهم من وظائف . ولكن طرأ تغير مهم ابتداء من السبعينيات على حجم ونوع هذه المعونات التى تقدمها الدولة ، فضلاً عما طرأ من تغير على طبيعة الدولة نفسها . فمن المدهش ، من ناحية ، أن دور الدولة ، بينما أصابه تقلص ملحوظ فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، زاد وترعرع فى ميدان الثقافة ، أو على الأقل فى كثير من فروع النشاط الثقافى . إن ضغط الجماهير الغفيرة على الدولة مطالبة إياها بفتح المزيد من المدارس والجامعات أمر مفهوم تمامًا ، ولكن الأصعب فى تفسيره هو استمرار دور الدولة بنفس الدرجة التى عرفناها فى الخمسينيات والستينيات ، بل وأحيانًا بدرجة أكبر ، فى نشر الكتب وإنشاء الصحف والمجلات الجديدة . نعم انخفض بشدة ، على الأقل بالمقارنة بمعدل التضخم ، ما تقدمه الدولة من دعم للسينما والمسرح ، ولكن زاد بشدة ما تنفقه الدولة على التليفزيون وعلى التوسع فيه بإنشاء قنوات جديدة .

كانت الدولة طوال الخمسينيات والستينيات تدرك بالطبع أهمية حصولها على تأييد المثقفين وقيامهم بالترويج لسياساتها ، وكان هذا مفهومًا تمامًا من دولة تدشّن مبادئ جديدة فى السياسة الخارجية والداخلية ، وفى السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وكان المتوقع أن تضعف قبضة الدولة على الثقافة عندما ضعفت قبضتها فى سائر نواحى الحياة . وقد يكون هذا هو ما حدث بالفعل فيما يتعلق بما يتعرض له المثقف المعارض من خطر التنكيل به وعقابه .

ولكن ما لم يحدث هو ترك المثقفين وشأنهم ، أو قبض يد الدولة عن الإغداق على المؤيدين لسياستها والمستعدين للترويج لما ظهر منها من نكوص عن سياسات الخمسينيات والستينيات .

الذى حدث هو العكس بالضبط ، فقد فتحت الدولة خزائنها ، منذ أوائل السبعينيات ، لكل من كان على استعداد للترويج لسياسات الانفتاح ، أو للوقوف فى صفها فى سياستها الجديدة إزاء إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . بل لقد أظهر الرئيس السادات طوال السبعينيات ميلا لتقريب المثقفين الموالين له على نحو لم يظهره الرئيس عبد الناصر ، فى أى وقت خلال الخمسينيات والستينيات . كان عبد الناصر ، فيما يظهر مستغنيًا عن ترويج المثقفين لسياساته أكثر من استغناء السادات عنهم ، إذ اعتمد عبد الناصر بدرجة أكبر بكثير على الآثار المباشرة لهذه السياسات على الطبقات الدنيا والوسطى المستفيدة منها ، بينما شعر السادات بحاجة أكبر لتزيين سياسات لم تكن تتمتع بوجه عام بشعبية واضحة لا بين الجماهير ولا بين المثقفين .

ولكن بغضّ النظر عن طبيعة السياسات المراد الترويج لها ، كانت التغيرات الاجتماعية التى تحققت فى مصر ، خلال السبعينيات والثمانينيات ، تستدعى مثل هذا التوسع الكبير فى دور الدولة فى الثقافة . ذلك أنه بعد مرور ربع قرن على قيام ثورة يوليو ، كان قد تكوّن لمصر جمهور واسع من المتعلمين وأنصاف المتعلمين ، الذين تخرجوا من جامعات ومدارس تتساهل أكثر من أى وقت فى منح الشهادات ، ومعاهد متوسطة تخرّج من الملمين بقواعد القراءة والكتابة والحساب أكثر مما تخرّج من المتدربين على حرفة أو مهنة بعينها . أدى هذا التوسع فى التعليم إلى خلق طلب جديد وواسع على أنواع من الثقافة غير المتعمقة ، وعلى وسائل للترفيه تستجيب لنوازع وميول بسيطة وبدائية ، مما كان يناسبه بشدة أنواع معينة من الصحف (كالصحف المهتمة بشئون الرياضة والحوادث والجرائم) ، وكذلك ، وعلى الأخص ، أنواع معينة من البرامج التليفزيونية (من أمثال المسلسلات الخفيفة أو المثيرة ومسابقات الفوازير . . . إلخ) ، بل وأنواع من الكتب الخفيفة وقليلة العمق . كان من الممكن بالطبع أن يفسح المجال فى كل هذا للقطاع الخاص للقيام به ، ولكن الدولة رأت لسبب أو آخر ، أن تقوم هى بتلبية جزء كبير من هذا الطلب

عن طريق إصدار صحف ومجلات جديدة من نفس الدور الصحفية ودور النشر التى كانت قد أممتها الدولة فى الستينيات لأهداف مختلفة تمامًا ، أو عن طريق التوسع فى القنوات وساعات الإرسال التليفزيونية ، وكذلك عن طريق التوسع فى نشر الكتب التى تطبع منها أعداد كبيرة من النسخ وتقدم بأسعار زهيدة للجمهور . هل كان السبب هو مجرد استخدام هذه الصحف والمجلات والقنوات الجديدة منابر لمزيد من الترويج لسياسات الحكومة ؟ أو وسائل لإلهاء الناس وصرف نظرهم عما يجرى من تحولات خطيرة فى هذه السياسات ؟ أم كان السبب مجرد تحقيق مغانم شخصية فى الثروة والسلطة ، للقائمين بأمر هذه المؤسسات الصحفية والتليفزيونية؟ أيا كان السبب فقد أصبحت وسائل نشر الثقافة فى نهاية القرن (من إصدار الكتب والصحف والمجلات إلى قنوات الإذاعة والتليفزيون) التى تسيطر عليها الدولة سيطرة تامة ، أوسع مدى وأكثر انتشارًا مما عرفته هذه الوسائل فى مصر خلال القرن بأكمله .

بالإضافة إلى ازدياد أثر الدولة فى تشكيل المناخ الثقافى السائد ، كان هناك أيضا ازدياد فى دور المؤثرات الخارجية ، وأعنى بها على الأخص تأثير دول النفط فى الخليج ، وتأثير الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية ، وتأثير العلاقة الجديدة بين مصر وإسرائيل . كان النظام الناصرى طوال الخمسينيات والستينيات يضع حاجزًا قويا أمام هذه المؤثرات بما فرضه من قطيعة تامة مع إسرائيل من ناحية ، وأسوار جمركية وسياسية عالية أمام الشركات الأجنبية ، وخصام شبه تام مع المؤسسات المالية الدولية ، وقيود صارمة على هجرة المصريين إلى الخليج . ولكن ربما لم يكن أقل من هذا أهمية أن هذه المصادر الخارجية الثلاثة كانت فى ذاتها أضعف بكثير من أن تحدث تأثيرًا مهما فى المناخ الثقافى المصرى . كانت دول الخليج غير قادرة أصلا ، قبل السبعينيات ، على استقبال عدد كبير من المهاجرين المصريين ، ولم تكن ثرواتها ودخولها ، قبل ارتفاع أسعار النفط فى سنة ١٩٧٣ ، بذات جاذبية كبيرة إلا لعدد محدود من المصريين ، معظمهم من ذوى المؤهلات العالية . كذلك لم تكن إسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ فى وضع يسمح لها بإغراء أى مثقف مصرى على التعامل معها ، حتى بفرض أن النظام المصرى كان يسمح بهذا التعامل . كانت السبعينيات أيضًا هى بداية الهجمة الشديدة من جانب الشركات متعددة الجنسيات على العالم

الثالث ، ومعها بداية الاتساع الكبير فى نشاط المؤسسات المالية الدولية لفتح أبواب دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث أمام هذه الشركات . إن مصر لم تعد إلى علاقتها الحميمة بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلا ابتداء من منتصف السبعينيات ، ولكن هذا الوقت كان هو أيضًا وقت تدشين هاتين المؤسستين لما عرف «بالإصلاح الاقتصادى» أو « بالتثبيت الاقتصادى والتكييف الهيكلى » ، ليس فى مصر وقتها بل فى العالم بأسره . إن الآثار السياسية والاقتصادية لهذا الانفتاح على دول الخليج وعلى إسرائيل وعلى الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية ، كانت بالطبع أكثر وضوحًا من آثاره الثقافية ، ولكن ليس من الصعب تبين أهمية هذه الآثار الثقافية أيضًا .

* * *

هكذا شهدت مصر فترة يزيد عمرها الآن على ربع قرن ، تبدأ من السنوات الأولى للسبعينيات ومازلنا نعيش فى ظلها حتى اليوم ، تفاعلت خلالها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، البالغة القوة ، على تشكيل المناخ الثقافى . لم تخل ثمار هذا التفاعل من بعض الثمار الطيبة ، ولكن الصورة العامة الناتجة عنه كانت بلا شك سيئة للغاية .

تفاعل النمو السريع فى الطبقة الوسطى ، بسبب الازدياد الكبير والمفاجئ فى أنواع معينة من الدخول والثروات أغلبها من مصادر غير منتجة ، وكثير منها غير مشروع أو غير أخلاقى ، مع اتساع كبير أيضًا فى عدد المتعلمين تعليمًا متسرعًا بل وعشوائيًا ، مع زيادة الدور الذى تؤديه الدولة فى الحياة الثقافية ، ولكنها الآن ، بعكس دولة الخمسينيات والستينيات ، «دولة رخوة» تسمح باستغلال عدد محدود من الأفراد لأموالها ونفوذها . وفى الوقت نفسه تحدث هجرة واسعة النطاق إلى دول الخليج من جانب المتعلمين وغير المتعلمين ، بما فى ذلك عدد لا يستهان به من المثقفين ، ومن لم يهاجر منهم فتحت أمامه فرص الكسب الكبير بالكتابة لصحف الخليج ومجلاتها وإذاعاتها وتليفزيوناتها ، أو بالاشتغال مراسلين لها فى مصر ، أو بإنتاج الأفلام والمسلسلات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، ومن ثم أصبح سوق دول الخليج عاملاً مؤثرًا فى تحديد طبيعة ما ينتج من أعمال ثقافية أو ترفيهية حتى فى

داخل مصر ، سواء فى تحديد موضوع الفيلم أو مغزى المسلسل التليفزيونى أو نوع النكات التى يلقيها الممثلون على خشبة المسرح المصرى أمام السائح الخليجى .

كذلك ترك الانفتاح على إسرائيل أثراً فى المناخ الثقافى المصرى ، وإن لم يبلغ بعد ما بلغه أثر العلاقة مع دول الخليج . أهم جوانب هذا الأثر هو اتجاه بعض المثقفين المصريين ، الذين مازالوا لحسن الحظ قلة نادرة ، لقراءة اتجاه الريح فى علاقة مصر بإسرائيل ، فإذا وجدوا الاتجاه مناسباً كتبوا بجرأة ، أو أخرجوا أفلاماً أو أنتجوا مسرحيات تؤيد وتحبذ المزيد من الانفتاح على إسرائيل . وإذا رأوا إسرائيل ترتكب من الأعمال ما يفرض على السلطة المصرية التباطؤ فى الانفتاح عليها ، التزموا الاعتدال فى الكلام عن هذا الموضوع أو انصرفوا إلى موضوعات مختلفة تماماً .

ولكن أثر الانفتاح على إسرائيل على الثقافة المصرية لم ينحصر فى هذا الأثر المباشر ، بل كان الأهم والأعمق من هذا الأثر المباشر أثره على صورة العرب بوجه عام فى المناخ الثقافى المصرى ، وعلى موقف عدد كبير نسبيا من المثقفين المصريين (أى عدد أكبر من هؤلاء المعبرين عن فائدة التقارب مع إسرائيل) من أهداف الوحدة العربية وتقارب مصر مع بقية الشعوب العربية . فقد بدأ اتجاه متزايد القوة يشيع فى الثقافة المصرية ، منذ أوائل السبعينيات ، ينادى بدرجات مختلفة من الصراحة بالتركيز على مشكلات مصر ، وبخاصة مشكلاتها الاقتصادية ، وعَدّ ما حدث من تقارب بين مصر وبقية العرب فى الخمسينيات والستينيات ، غلطة كبيرة لابد من تصحيحها . هكذا أنتجت من المسرحيات ما حاز شعبية واسعة ولا تفعل أكثر من السخرية من بقية البلاد العربية ، والسخرية من شعارات الوحدة والقومية العربية التى رفعت فى الخمسينيات والستينيات .

أما الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية فكان أثرها فى المناخ الثقافى لا يقل نفاذا وأهمية ، وإن كان هذا الأثر قد ظهر بأكبر قدر من الوضوح فى مجالات بعينها أهمها البحوث التى يقوم بها المثقفون المصريون فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات، إذ أصبحت هذه الشركات والمؤسسات هى التى تضع «جدول

الأعمال» أو «أجندات» أو أولويات ما يقوم به المثقفون المصريون من بحوث ، حتى ولو تعارضت تعارضًا صارخًا مع الأولويات التى تفرضها المصالح الوطنية .

* * *

مع الارتفاع الكبير فى معدل الحراك الاجتماعى والانتشار الواسع فى التعليم بين مختلف طبقات الشعب ، لم يكن من المتصور ألا تزيد فرص ظهور مواهب شتى فى مختلف فروع الإنتاج الثقافى عما كانت قبل منتصف القرن ، بل وحتى عما كانت خلال الخمسينيات والستينيات . وقد ظهرت بالفعل خلال الفترة التى نتكلم عنها الآن (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) مواهب باهرة فى مختلف هذه الفروع ، من الرواية والقصة القصيرة والشعر ، إلى الإخراج والتمثيل السينمائى والمسرحى ، إلى الموسيقى والغناء ، إلى مختلف أنواع الفن التشكيلى ، إلى البحوث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فى كل هذه الفروع من فروع الثقافة لم يعد الأمر قاصراً ، كما كان طوال مائة العام السابقة ، على عدد قليل من القمم المنعزلة وسط صحراء واسعة قاحلة ، والتى فرضت نفسها بحكم موهبتها أو لفرص نادرة أتيحت لها فى مجتمع يتسم بقلة ما يتيحه من فرص للغالبية الساحقة من أبنائه ، وتنحصر مجالات اهتماماتها فى دائرة طبقة اجتماعية ضيقة يتركز فى يدها المال والنفوذ ، وهو بالضبط ما شكّل موضوع الشكوى الأساسية فى كتاب «فى الثقافة المصرية» فى منتصف القرن ، بل اتسع الميدان اتساعًا كبيراً ، فظهرت المواهب فى كل طبقة وفى كل مجال ، وصارت الطبقات كلها من أعلاها إلى أدناها ، موضوعًا ممكنًا من موضوعات الكتابة وسائر وسائل التعبير ، ولم يعد من الممكن الآن أن يشكو المرء من حرمان طبقات بأسرها من فرص التعبير عن مشكلاتها وطموحاتها .

لم تعد هذه هى المشكلة ، وإنما أصبحت المشكلة تزايد حدة المنافسة ، شيئًا فشيئًا ، بين أنواع من الإنتاج الثقافى يدعمها المال الوفير أو الطلب الواسع أو كلاهما ، ودولة تقف وراء هذا المال الوفير والطلب الواسع ، وبين أنواع أخرى أرقى مستوى وأشد التزاما ، ولكنها لا تتمتع بمثل هذه الوفرة فى المال والطلب أو بمثل هذا الدعم الكبير من جانب الدولة . فى كل ميدان من ميادين الثقافة إذن ، لم تعد المشكلة هى مشكلة ندرة المواهب والكفاءات المعبّرة عن مشكلات الطبقات

الدنيا وآمالها ، أو الملتزمة بمختلف جوانب النهضة الوطنية ، الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، وإنما أصبحت المشكلة هى ضيق المساحة المتاحة لهذه المواهب والكفاءات فى مختلف ميادين الثقافة بسبب طرد الثقافة الرديئة لها .

* * *

للتدليل على ذلك ، فلننظر إلى نسبة الأعمال الثقافية الرفيعة التى نشرتها مثلا الهيئة العامة للكتاب أو مختلف دور النشر الحكومية الأخرى ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، بالمقارنة بالأعمال الأخرى . نعم ، كان لابد أن يكون من بين الكمّ الهائل الذى قامت المطابع ودور النشر الحكومية بنشره ، بعض الأعمال الرفيعة التى تنشر لأول مرة أو يعاد نشرها ، ولكن الأكثر استلفاتا للنظر هو النسبة العالية لما أخرجته هذه المطابع ودور النشر من أعمال لا تستحق النشر ، بسبب حظوة يتمتع بها الكاتب لدى المسئولين عن هذه المؤسسات .

شاعت أيضًا فى الصحف والمجلات الحكومية ظاهرة غريبة تكاد أن تكون غير معروفة تمامًا فى الخمسينيات والستينيات ، وهى احتلال أسماء خالية من أى موهبة، بل وكثيراً ما تكون عاجزة عن نقل أى معنى مفهوم للقارئ ، لمساحات ثابتة فى هذه الصحف ، فيفرضون أنفسهم فرضًا على القراء ، أسبوعًا بعد أسبوع ، لمجرد تمكنهم لسبب أو لآخر من الاقتراب والحصول على رضا المسئولين عن الصحيفة أو المجلة . لم يكن هذا «النجاح» بسبب مجرد الحظوة ممكنا فى فنون كالسينما والمسرح ، تخضع بطبيعتها ، أكثر مما تخضع الصحف ، لاعتبارات الإقبال الجماهيرى وحسابات الربح والخسارة ، ومن ثم لم يكن من الممكن أن تكون «العملة الرديئة» التى تطرد «العملة الجيدة» فى هذه الحالة ، أعمالاً خالية تمامًا من أي جاذبية للجمهور . بل كانت العملة الرديئة فى حالة السينما والمسرح ذات جاذبية بالفعل لجمهور واسع ، وإن كانت جاذبية تقوم إما على استغلال موضوعات الجنس وإما مواقف هزلية بالغة السطحية ، مما يمكن أن يكسب جمهوراً واسعًا من المراهقين أو من أشباه المتعلمين .

كذلك كان انتشار استخدام الجنس لترويج بعض المجلات فى مصر ظاهرة مستلفتة للنظر في السنوات العشر الأخيرة مما لم يكن معهوداً بهذه الدرجة فى أى

مرحلة من مراحل تطور الصحافة المصرية . وقد انتشرت الظاهرة إلى درجة اضطرت حتى بعض المجلات المعروفة بتاريخ طويل محترم ، أو بالتزام سياسى قديم ، إلى الالتجاء إلى نفس الحيلة لجذب المزيد من القراء ، خصوصا وقد قلت قدرتها على جذبهم بالكتابة فى القضايا السياسية والقومية لأسباب خارجة عن إرادتها . وقد شجع هذا الاتجاه إلى اتخاذ الجنس وسيلة لترويج الأفلام أو المسرحيات أو المجلات والصحف ، ازدياد فرص تحقيق الكسب من ورائه بسبب ازدياد حجم الطلب الذى تولده جماهير غفيرة من متوسطى التعليم ومحدودى الثقافة ولكنها تملك القدرة الشرائية اللازمة . لم يكن هذا متاحًا فى النصف الأول من القرن ، اللهم باستثناء فترات الحروب وما خلقته من «أغنياء الحرب»، بل ولم يكن متاحًا بهذه الدرجة على الإطلاق ، حتى بفرض سماح الدولة بحدوثه ، خلال الخمسينيات والستينيات . فلما وجدت هذه الجماهير الغفيرة ممن يملكون القدرة الشرائية ، مع حلول عصر التضخم والهجرة فى السبعينيات ، وسحب الدولة يدها عن التدخل فى هذه الأمور دون أن تقدم للناس قضايا تكفى لشغلهم وجذب اهتمامهم ، من القضايا الوطنية والقومية ، انفجر تيار الجنس فى السينما والمسرح والصحافة المصرية على نحو يشبه ما حدث فى الدول الغربية ولكنه لا يجد له شبيها فى تاريخ الثقافة المصرية .

حدث شىء مشابه فى الموسيقى والغناء ، وإن كان استغلال الجنس أقل وضوحًا فيهما بطبيعة الحال ، ومع هذا فهو موجود هنا أيضًا فى نوع الألحان والإيقاع وكلمات الأغانى وأصوات المغنّين ، بل وأحيانا فى منظر المغنّين ودرجة وسامتهم ، فى نظر جمهور يتكون أساسًا من الشباب . هكذا ظهر نوع من الأغانى أطلق عليه اسم «الأغانى الشبابية»، لا يحظى بشعبية تذكر بين المستمعين الذين تزيد أعمارهم على الأربعين ، وهم قد وجدوا بعض العزاء فى الاستماع إلى ما سمى «بأغانى التراث»، التى أصبحت تشمل ، ليس فقط أغانى مطلع القرن العشرين ، بل وأيضا كثيرًا من أغانى الخمسينيات والستينيات . وهكذا اتسع معنى «التراث» فى الموسيقى والغناء ، بحيث أصبح يشمل أغانى وموسيقى حديثة للغاية ، مثل ألحان كمال الطويل والموجى وبليغ حمدى ، أو أغانى عبد الحليم حافظ ، وكأنها تنتمى لعصر سحيق موغل فى قدمه .

حدث أيضًا طرد للعملة الجيدة لحساب العملة الرديئة فى ميدان الكتابات الدينية ، إذ حدث تدهور مذهل فى مضمون ومستوى هذه الكتابات فيما بين عقدى الخمسينيات والستينيات من ناحية ، والعقود الثلاثة التالية لها من ناحية أخرى . بل ويزيد التدهور وضوحا إذا قارنا بين مستوى هذه الكتابات فى هذه العقود الثلاثة الأخيرة وبين مستوى الفكر الدينى والكتابة الدينية طوال النصف الأول من القرن . وأقصد بهذا التدهور على الأخص ما شاع فى الفترة الأخيرة من تفسيرات لا عقلانية للدين حققت شعبية واسعة عن طريق التليفزيون والإذاعة والصحف ، وغلبة التأكيد على ظواهر الدين وقشوره على حساب محاولة اكتشاف روح الدين وأهدافه العليا . ويدخل فى ذلك تعليق أهمية غير مسوّغة على تشابه بعض الألفاظ المستخدمة فى النصوص الدينية وبعض النظريات العلمية الحديثة للإيحاء بأن المقصود من هذه النصوص هو نفس ما كان يقصده علماء الطبيعة ، وإقحام الدين فى مسائل سياسية واجتماعية بقصد الانتصار لمواقف دنيوية أو تحقيقًا لمصالح مادية فى معارك جارية كان من الواجب أن يترفع الناس عن استخدام الدين سلاحًا فيها .

من مظاهر شيوع «العملة الرديئة» أيضًا ، فى الأدب والنقد الأدبى ، ظاهرتان قد تبدوان لأول وهلة منفصلتين تمام الانفصال ، ومع ذلك قد تكونان فى الحقيقة انعكاسًا لنفس سمات المناخ الثقافى الذى نشأتا فيه . الظاهرة الأولى تتمثل فى ظهور ، وتكوّر ظهور ، ميل لدى جيل جديد من كتّاب الرواية والقصة إلى التجرؤ على بعض المقدسات الدينية ، على نحو لم يكن متصورًا طوال العقود السابقة . وتتمثل الظاهرة الثانية فى ظهور أعمال أدبية على أعلى درجة من الغموض والإبهام ، يحار قارئها ، مهما حاول وعاود المحاولة ، أن يفهم معناها أو قصد الكاتب منها . فإذا تجرأ بعض هؤلاء القرّاء على نقدها ، ووُجهوا ، سواء من أصحاب هذه الأعمال الأدبية أنفسهم ، أو من بعض المتخصصين فى النقد الأدبى ، بالقول بأن هذه الأعمال الرائعة فى الحقيقة ، وإن لم تكن مفهومة بالمرة ، تنتمى إلى مدرسة «ما بعد الحداثة» ، وهى مدرسة لا يستطيع فكّ رموزها إلا الراسخون فى العلم أو ذوو الحسّ المرهف القادرون على الغوص فى أعماق النفس البشرية . هاتان الظاهرتان الغريبتان اللتان قد تبدوان على طرفى نقيض ، قد يكون مما ساعد على ظهورهما وتكررهما اشتداد الميل إلى تقليد ما يفعله الكتّاب والنقاد فى

الغرب ، بعد أن فتحت كل الأبواب الموصدة دونه ، مع اشتداد دور «العلاقات العامة» فى الترويج لبعض الأعمال والموضوعات الأدبية دون غيرها . لقد سبق أن أشرت إلى دور الحظوة الشخصية التى قد يتمتع بها كاتب أو ناقد لدى هذا المسئول أو ذاك من أصحاب النفوذ فى وسائل الإعلام ، فى الحصول على درجة لا يستهان بها من الرواج والشهرة . فإذا قُدّر للكاتب أو الناقد أن يحصل على هذه الحظوة فإنه قد يضمن لروايته أو مقالاته مكانة أو على الأقل ذيوع صيت ما كان يمكن أن يحصل عليهما فى عصر أكثر التزاما ببعض المبادئ العامة والمستقرة .

* * *

لم يظهر أثر المؤسسات الأجنبية فى الحياة الثقافية المصرية فى العقود الثلاثة الأخيرة ، فى تلك الصورة الساذجة التى عرفناها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كقيام بعض المؤسسات الثقافية الأمريكية المشبوهة بتمويل مجلات أو كتب تروّج لنظام الحياة الأمريكية وتنتصر للديمقراطية الغربية و« العالم الحرّ » ، وتدحض الشيوعية وتؤكد على تعارضها مع الأديان ، بل أصبح هذا الدور الآن أكثر التواء ولكنه أشد نفاذًا وأبعد أثرًا .

إن هذا الدور مازال يتخذ أحيانا بعض الصور المباشرة والواضحة الهدف ، كدعوة بعض المثقفين لمؤتمر أو ندوة لهما مظهر ثقافى وفكرى ولكن الهدف السياسى منهما لا يمكن أن يخفى على أحد ، أو كاستضافة بعض المثقفين المصريين لمدد متفاوتة الطول للإقامة فى بلد غربى أو للتدريس فى إحدى الجامعات الغربية ، خصوصا إذا كان موضوع المحاضرات يؤكد على تخلف العرب أو الإسلام عن ركب الحضارة الغربية أو عن التقدم الإسرائيلى ، أو تقديم الدعم لمخرج سينمائى مصرى بشرط أن تدور الأفلام المدعمة حول نفس هذه الموضوعات وتحمل للمشاهد نفس هذه الرسالة . كما قد تلجأ بعض هذه المؤسسات إلى إسباغ حمايتها لبعض الأعمال الأدبية أو الفكرية التى تتجرأ تجرّؤًا زائدًا على الدين فتعرض على صاحبها الانتقال إلى دولة أجنبية للإقامة بها تمكينًا له من ممارسة موهبته بمطلق الحرية .

ولكن هناك وسائل أخرى أقل وضوحًا وأطول عمرًا تمارسها هذه المؤسسات الثقافية والمالية ، الأجنبية والدولية ، وتتعلق بالبحوث والدراسات الاجتماعية

والإنسانية أكثر مما تتعلق بالأعمال الأدبية . فقد تكاثر منذ منتصف السبعينيات عدد المنح ومختلف صور الدعم التى تقدمها هذه المؤسسات الأجنبية والدولية للمصريين المشتغلين بالبحوث الاجتماعية والاقتصادية ، وبخاصة إذا كانوا من أعضاء أو مديرى مؤسسات أو مراكز بحوث مصرية ، بشرط أن تكون الموضوعات التى يزمع هؤلاء بحثها مما يتفق مع اتجاهات وميول المؤسسة الأجنبية المقدمة للدعم . وسرعان ما فهم الباحثون المصريون نوع هذه الموضوعات القادرة أكثر من غيرها على استجلاب الدعم المالى ، فإذا بها تتعلق إما بتحرير المرأة أو بحقوق الإنسان أو الديمقراطية ، أو بحقوق الأقليات العنصرية أو الدينية ، أو بالتكامل الاقتصادى مع دول أخرى فى الشرق الأوسط بشرط أن تكون إسرائيل من بين هذه الدول ، أو بإثبات مزايا بيع القطاع العام والخصخصة ، أو مزايا وضرورة برامج التكييف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى ، بما فى ذلك تحرير التجارة الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى .

كان هناك شبه بلا شك بين ميل الكثيرين من الباحثين فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات ، خلال عقد الستينيات ، إلى الكتابة عن ضرورة تدخل الدولة بشدة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وعن حتمية الحل الاشتراكى ، وعن مزايا حماية الناتج المحلى ضد الواردات ومخاطر الاستثمار الأجنبى ، إذ كان من يكتب فى عكس ذلك الاتجاه لا يحظى بعطف الدولة ويحرم من فرص الصعود السياسى والاقتراب من السلطة ، وبين هذا الاتجاه الذى نتكلم عنه الآن ، والذى تزايد قوة منذ السبعينيات طمعًا فى الحصول على دعم وعطف المؤسسات الأجنبية . ومن الممكن القول بأن كلا النوعين من التدخل من شأنهما إفساد جانب مهم من جوانب الحياة الثقافية ، إذ يعرّض المثقف أو الباحث الاجتماعى لقول ما يتعارض مع ضميره أو على الأقل ، لتنحية مسألة الضمير جانبًا لحساب الكسب المادى أو السياسى . ولكن بالإضافة إلى ذلك يجب أن نلاحظ الاختلاف البيّن بين أهداف السلطة فى مصر ، خلال الستينيات ، وأهداف المؤسسات الأجنبية فى العقود التالية. فإذا تعاطف المرء مع أهداف السلطة فى الستينيات فلابد أن يقدّر أن إفساد المناخ الثقافى بعد انتهاء تلك الحقبة أخطر وأشد ضررًا من أى تدخل للسلطة قبل ذلك .

* * *

لم يكن غريبا بالمرة ، وإن كان مؤسفًا للغاية ، أن يتحول دور الدولة شيئًا فشيئًا ، تحت تأثير هذه العوامل كلها ، من تقديم الدعم للثقافة الرفيعة وحماية الجمهور من طغيان الأنواع الرديئة من الثقافة ، إلى عكس ذلك بالضبط . إذ ألقت الدولة بثقلها ونفوذها وأموالها إلى جانب الثقافة الرديئة ، وتركت منتجى الثقافة الرفيعة والباحثين عنها يحاولون أن يواجهوا وحدهم ، ودون سند أو دعم ، تيار الثقافة الفاسد الزاحف نحوهم . نحن نعرف ما يحدث فى دول أخرى كثيرة ، حيث تشجع قنوات التليفزيون التجارية الإنتاج الثقافى الردىء ، إذا كان يجلب الربح ، وتفرض على الناس من البرامج والأفلام ما يتمشى مع الإعلانات التجارية ولا يضعف من تأثيرها ، مهما كان مستوى هذه البرامج والأفلام متدنيا ، فتأتى الدولة لتفعل ما فى قدرتها لدعم الثقافة الرفيعة التى لا تستجيب لأذواق الجماهير الغفيرة ، بل تستجيب لأذواق وقيم أكثر ندرة ومن ثم أقل ربحًا . نحن نعرف مثلا الجهد والمال اللذين تبذلهما قنوات الإذاعة البريطانية والتليفزيون البريطانى الخاضعة للدولة ، وما تمنحه الحكومة البريطانية من دعم للمسرح القومى وللمؤسسة القومية للسينما ، حماية للثقافة الرفيعة من تيار الثقافة التجارية المحكوم بدافع الربح وحده . لهذا لابد أن تصيبنا الدهشة إذ نرى التليفزيون المصرى ، الخاضع لسلطان الدولة ، تحركه أكثر فأكثر دوافع الربح ، ويخضع أكثر فأكثر ، مع مرور الأيام ، لمطالب أصحاب الإعلانات التجارية ، وإذ نرى دور النشر الحكومية تخضع أكثر فأكثر لاعتبارات المجاملات الشخصية التى تحكمها فى نهاية الأمر مصالح خاصة تتعلق إما بالربح وإما بالشهرة . بل ونرى أعلى الجوائز الحكومية التى نشأت أصلا لتشجيع الكتاب والعلماء والمفكرين المتميزين ، يعطى الكثير منها بناء على تقديرات مماثلة ، ومنبتة الصلة بالأهداف التى أنشئت من أجلها هذه الجوائز .

* * *

هكذا تضافرت هذه العوامل جميعًا لإنتاج المناخ الثقافى السائد الآن فى مصر : انفتاح اقتصادى بلا ضابط على الاقتصاد الغربى والمؤثرات الثقافية الغربية وعلى الأخص المؤثرات الأمريكية ، هجرة بمعدلات عالية إلى دول النفط العربية ، ارتفاع كبير فى معدل التضخم ، انتشار واسع للتعليم مع هبوط واضح فى مستواه ، نمو سريع فى الطبقة الوسطى مع درجة عالية من الانفصام بين نموّ الدخل والجهد

المبذول ، مع تدفق دخول وثروات جديدة فى أيدى شرائح اجتماعية جديدة ذات ميول وأذواق ثقافية متدنية ، وازدياد تغلغل الشركات التجارية الأجنبية فى الحياة الاقتصادية فى مصر مع نمو نشاط المؤسسات الثقافية والمالية ، الأجنبية والدولية ، فى الحياة الثقافية المصرية ، وزيادة تأثيرها فى إنتاج المثقفين المصريين ، وبخاصة فى مجالات البحوث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وتضافر مع هذا كله تحوّل مهم طرأ على طبيعة الدولة المصرية ، إذ بينما تنازلت الدولة عن كثير من التزاماتها القديمة ، فى مجالات السياسة الاجتماعية والعربية والاستقلال الوطنى ، استمرت سيطرتها على المؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام الجماهيرى .

كانت نتيجة هذا كله مناخًا ثقافيًا مختلفًا تمامًا عما كان سائدًا من نصف قرن ، وأصبح مصدر الشكوى مختلفًا تمامًا عما كان يشكو منه عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم عندما كتبا كتابهما «فى الثقافة المصرية» فى سنة ١٩٩٥ . كان من الممكن تلخيص القضية الأساسية حينئذ فى تنكرّ كبار الكتاب والأدباء فى مصر لقضية الصراع الطبقى والانقسام الحاد بين الشرائح الاجتماعية والاقتصادية ، فلم يعد هذا صالحًا لتلخيص القضية الثقافية الأساسية الآن . بل أصبح الأقرب إلى التشخيص الصحيح لهذه القضية الآن وصفها بأنها قضية صراع محتدم بين ثقافة تخدم فى الأساس مصالح تجارية ، تمثلها شركات أجنبية ومؤسسات دولية بالإضافة إلى شركات ومؤسسات مصرية ، حكومية وخاصة ، وبين ثقافة تخدم مصالح بقية المصريين المنتمين إلى طبقات وشرائح اجتماعية مختلفة ، والذين يبحثون بعناء شديد وشق الأنفس عن بضع ثمرات من الإنتاج الثقافى الرفيع ، تحاول الصمود أمام هذا التيار الكاسح من الثقافة الرديئة .

(١٢)

الاقتصاد

من الممكن أن نقسم الخمسين عامًا التى انقضت منذ قيام ثورة يوليو إلى قسمين يكادان أن يكونا ، بمحض المصادفة وحدها ، متساويين فى الطول . شهدت مصر خلالهما نظامين مختلفين أشد الاختلاف فى السياسة الاقتصادية : نظام التدخل الصارم من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية . ونظام أقرب بكثير لنظام الحرية الاقتصادية ، وهو ما سمى فى مصر «بالانفتاح الاقتصادى » . إن التاريخ الفاصل بين النظامين لم يكن هو تاريخ وفاة عبد الناصر فى سنة ١٩٧٠ ، بل تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى سنة ١٩٧٤ . بهذا يكون كل من النظامين قد ساد فترة تقرب من ربع قرن ، ومن ثم يكون من المغرى للباحث فى الاقتصاد المصرى أن يعقد مقارنة بين ما أثمره كل من النظامين، وأن يحاول أن يصل إلى قرار فيما إذا كانت لهذا النظام أو ذاك نتائج أفضل من نتائج الآخر . وهذا هو ما حاولت القيام به ، ولكنى وصلت إلى نتيجة قد تفاجئ القارئ بعض الشيء ، كما قد تفاجئ الكثيرين من المتحمسين لهذا النظام أو ذاك ، وهو ما سأحاول أن أبيّنه فيما يلى :

* * *

فى منتصف القرن العشرين كانت مصر تُعَدُّ بلا شك مثلا ملائمًا جدًا لما كان يسمى وقتها «بالدول المتخلفة اقتصاديًا » ، وعلى الأخص ما كان يُعَدُّ من بين هذه الدول «دولاً مكتظة بالسكان» . لم يكن سكان مصر فى ذلك الوقت يزيدون كثيراً على العشرين مليونًا ، يعيش أكثر من ٨٠٪ منهم على الزراعة ، ولكن مساحة الأرض الزراعية لم تكن قد شهدت زيادة تذكر ، من بداية القرن العشرين إلى منتصفه ، إذا قورنت بزيادة السكان بنحو الضعف فى هذه الفترة (من نحو ١٠

ملايين نسمة إلى نحو عشرين مليونًا) . كان متوسط الدخل فى منتصف القرن أقل مما يعادل مائة دولار أمريكى فى العام ، وكان الدخل القومى ، بالإضافة إلى هذا الانخفاض الكبير فى حجمه المتوسط ، موزعًا توزيعًا سيئًا للغاية بين السكان ، مما كان يعنى أن أكثر من ٨٠٪ من السكان كانوا يحصلون على ما يعادل أقل من مائة دولار .

كان من الواضح إذن للجميع أن مصر ، فيما يتعلق بالاقتصاد ، تحتاج إلى ثلاثة أمور رئيسية :

١ -زيادة متوسط الدخل .

٢ -إحداث تغيير جذرى فى الهيكل الاقتصادى بخلق فرص عمالة جديدة فى قطاعات أخرى خارج الزراعة ، وبخاصة فى الصناعة .

٣ -تحقيق نظام أكثر عدالة فى توزيع الدخل ، يضمن إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، من تغذية وملبس ومسكن وتعليم وخدمات صحية . . . إلخ .

وقد حاولت حكومة الثورة فى العقدين التاليين لقيامها (١٩٥٢ - ١٩٧٤) تحقيق هذه الأهداف الثلاثة ، لا بالاعتماد على قوى السوق ، بل بالتدخل المباشر فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . من أهم صور هذا التدخل إصدار قوانين الإصلاح الزراعى المتتالية ابتداء من سنة ١٩٥٢ ، وتمصير ثم تأميم الصناعات الرئيسية (بل وكثير من غير الرئيسية أيضًا) ، والبنوك وشركات التأمين ، وكثير جداً من المشروعات التجارية ومشروعات الخدمات ، وتبنى سياسة التخطيط المركزى ، والتدخل الصارم فى التجارة الخارجية ، استيراداً وتصديراً ، وفى تحديد الأسعار ، والاستخدام الواسع لوسائل السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، والتوسع الكبير فيما تقدمه الحكومة من خدمات مع توفير أهمها بأسعار مدعومة بشدة من قبل الدولة ، كما فى ميادين التعليم والصحة والإسكان .

إن هذا التدخل الصارم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لم يكن بأى حال مثالاً نادراً ، إذ كان مثل هذا التدخل ظاهرة شائعة خلال هذه الفترة فى مختلف دول العالم الثالث ، بل وإلى درجة ملحوظة حتى فى العالم الصناعى

نفسه . وليس من الصعب تفسير هذا . كانت دول كثيرة من دول العالم الثالث قد حصلت لتوّها على الاستقلال السياسي فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتولت مقاليد الحكم فيها حكومات تتمتع بشعبية عالية ، بسبب ما بذلته من نضال للحصول على الاستقلال ، ومن ثم بثقة عالية فى قدرتها على تحقيق غير ذلك من الأهداف . كان أهم هذه الأهداف بعد الاستقلال تحقيق نهضة اقتصادية ونظام اقتصادى واجتماعى أكثر عدالة ، فأى الناس أكثر قدرة على تحقيق هذين الهدفين من نفس تلك الحكومات الوطنية التى جلبت الاستقلال ؟

ولكن التدخل الحكومى فى الاقتصاد كان يتمتع أيضًا بشعبية واسعة لأسباب خارجية ، وبصرف النظر عن كفاءة الحكومة . ذلك أن هذه الفترة التى نتكلم عنها (١٩٥٢ ـ ١٩٧٤) كانت الفترة التى شهدت أعلى شعبية للأفكار والسياسة الكينزية فى العالم الغربى ، وهى أفكار تعترف بضرورة التدخل الحكومى . كانت هذه الفترة أيضا هى التى شهدت ارتفاع معدل المعونات الأجنبية التى تعطيها الدول المتقدمة للمتخلفة ، وهى معونات كانت فى الأساس «معونات رسمية »، أى من حكومات أو هيئات دولية إلى حكومات ، لتمويل مشروعات تقوم هذه الحكومات الأخيرة بتنفيذها . كما شهدت هذه الفترة أيضًا اشتداد الحرب الباردة التى سمحت بدرجة عالية نسبيًا من الاستقلال لحكومات العالم الثالث ، فى مواجهة كلتا القوتين العظميين ، كما كانت هى الفترة التى انهمكت فيها الدول الأوروبية واليابان فى إعادة بناء اقتصادها بعد الخراب الذى سببته الحرب ، واهتمت خلالها الولايات المتحدة بالنفاذ إلى أسواق هذه الدول أكثر مما اهتمت بأسواق العالم الثالث . فى أثناء هذا كله كان نظام التخطيط الشامل وتدخل الدولة فى الاقتصاد يتمتع بسمعة طيبة بسبب ما حققه من نجاح ، حتى ذلك الوقت ، فى الاتحاد السوفيتى . كل هذا جعل زيادة التدخل الحكومى فى العالم الثالث مبررًا ومرغوبًا فيه بل وضروريًا أيضًا .

فماذا كانت النتيجة فى مصر ؟

أما عن نمو الدخل ، فبقدر ما كانت النتيجة مبهرة فى النصف الأول (١٩٥٢ ـ ١٩٦٥) من تلك الفترة ، كانت سيئة للغاية فى النصف الثانى (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) . فلنضرب الصفح عن السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من عمر الثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) فقد كان تركيز الحكومة فى تلك السنوات على أمور السياسة لا الاقتصاد ،

ومن ثم كانت تلك السنوات الثلاث أو الأربع امتداداً لما كان يحدث فى الاقتصاد فى السنوات السابقة على الثورة . ولكن بدأ معدل النمو يرتفع بشدة ابتداء من منتصف الخمسينيات وظل مرتفعًا إلى نهاية الخطة الخمسية الأولى فى منتصف الستينيات ، فزاد متوسط الدخل (الحقيقى) فى تلك السنوات العشر بمعدل ٣ ـ ٤٪ سنويًا فى المتوسط . ومن ثم يمكن القول بأن متوسط الدخل الحقيقى زاد فيما بين ١٩٥٥ و١٩٦٥ بنحو ٥٠٪ وهو معدل طيب جدًا بمعايير ذلك الوقت على الأقل . ولكن ابتداء من منتصف الستينيات دخل متوسط الدخل فى مرحلة ركود ، ولم يحقق ارتفاعًا يذكر حتى منتصف السبعينيات ، ومن ثم يمكن القول بأنه خلال الفترة كلها التى تقرب من ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٥) حقق متوسط الدخل الحقيقى زيادة متواضعة تتراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪ .

كان النجاح ، خلال هذه الفترة ، أكبر بكثير فى تحقيق الهدفين الآخرين : تغيير الهيكل الاقتصادى لصالح التصنيع ، وإعادة توزيع الدخل . فمما لا شك فيه أن مصر فى سنة ١٩٧٥ كانت قد أصبحت «دولة صناعية» بدرجة أكبر بكثير مما كانت فى سنة ١٩٥٢ ، إذ أصبح نصيب الصناعة التحويلية فى إجمالى الناتج القومى فى نهاية هذه الفترة ضعف ما كان فى أولها . وكذلك أصبح توزيع الدخل القومى أقرب بكثير إلى المساواة فى سنة ١٩٧٥ مما كان فى سنة ١٩٥٢ ، وأصبح المجتمع المصرى أقل استقطابًا بكثير ، والحجم النسبى للطبقة الوسطى أكبر بدرجة ملحوظة مما كان فى بداية الثورة .

* * *

ثم حدث الانقلاب الكبير فى منتصف السبعينيات . لم يحدث كله فى يوم وليلة ، بل كنا نستيقظ كل يوم لنرى تراجعًا جديدًا عما فعلته الحكومة فى الخمسينيات والستينيات . الإصلاح الزراعى لم يكتف بوقف تقدمه ، بل ألغيت الحماية التى كانت الحكومة تسبغها على مستأجرى الأرض إزاء مالكيها . والأسعار جرى تحريرها ، واحدًا بعد الآخر ، من تدخل الحكومة . وأنواع الدعم المختلفة لشتى السلع والخدمات جرى تخفيضها بشدة أو إلغاؤها . والمشروعات التى كانت قد جرى تأميمها ، خضعت ، الواحد منها بعد الآخر ، للخصخصة . والاستيراد

أطلقت حريته ، وسعر الصرف أصبح يخضع أكثر من أى وقت مضى لقوى العرض والطلب . ومعدلات الضريبة على الدخل والثروة خفضت بشدة ، كما صدر قانون بعد الآخر لإعطاء المزيد من المزايا للاستثمارات الأجنبية الخاصة .

لم يكن هذا التحول من سياسات اقتصادية تقوم على التدخل الشديد من جانب الدولة ، إلى نقيضها ، هو بدوره ، شيئًا نادرًا فى العالم فى ذلك الوقت . فمنذ منتصف السبعينيات أصبح «الانفتاح الاقتصادى» هو شعار العصر . وإذا كان قد سمّى بأسماء مختلفة منذ ذلك الوقت ، فالجوهر واحد ، سواء كان الاسم انفتاحًا أو إصلاحًا اقتصاديًا أو تكييفا هيكليًا أو عولمة . ومن الشائق بالطبع محاولة معرفة الأسباب الحقيقية وراء هذا الانقلاب ، إذ من المؤكد أن السبب لم يكن عبور فكرة عبقرية على ذهن هذا الرئيس أو ذاك ، بل كل الدلائل تدل على أن مثل هذه الأفكار فى العادة تفرض فرضًا على الرؤساء . وإنما تتعلق الأسباب الحقيقية على الأرجح بتطورات مثل نمو الشركات متعددة الجنسيات وحاجتها إلى غزو أسواق جديدة مما يتطلب سياسات اقتصادية جديدة فى الدول المطلوب غزوها ، وما يرتبط بذلك من تطورات تكنولوجية فى الاتصال والنقل وفى أنماط تقسيم العمل مما يسمح بتقسيم العملية الإنتاجية إلى أجزاء يوزع إنتاجها على عدد كبير من دول العالم ، وزيادة درجة التشبع فى الاستهلاك فى داخل الدول المتقدمة اقتصاديًا ، وارتفاع مستويات الأجور فيها ارتفاعًا باهظًا بالمقارنة بالدول الأكثر فقرًا فى الجنوب ، والبحث عن فرص جديدة للاستثمار فيها أعلى عائدًا مما أصبح من الممكن تحقيقه داخل الدول الصناعية ، خصوصا بعد أن ارتفعت حدة المنافسة بين هذه الدول نفسها مع انتهاء دول أوروبا واليابان من إعادة بناء اقتصادياتها وأصبحت ، بالإضافة إلى دول جديدة فى شرقى آسيا ، مصدر منافسة خطيرة للاقتصاد الأمريكى .

فماذا كانت نتيجة هذا التحول فيما يتعلق بمصر ؟

أما عن نمو متوسط الدخل فنلاحظ هنا نمطًا شبيهًا بما حدث فى الفترة السابقة : نموًا مبهرًا فى متوسط الدخل الحقيقى فى عشر السنوات الأولى ، أعقبه تراخ ملحوظ فى عشر السنوات التالية . ففى عشر السنوات الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) شهدت مصر معدل نمو فى الناتج الإجمالى يكاد أن يكون غير مسبوق فى مصر

طوال القرن العشرين بأسره ، سمح بزيادة متوسط الدخل الحقيقى بمعدل يتراوح بين ٥ ـ ٦ ٪ سنويا . تلا ذلك ما يشبه الركود فى متوسط الدخل فى النصف الثانى من الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، ولم تتحسن الحال كثيراً فيما بقى من التسعينيات بحيث يمكن القول إن متوسط الدخل الحقيقى خلال ربع القرن كله (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) قد زاد بنحو الضعف ، ولكن هذه الزيادة يرجع الجزء الأكبر منها إلى ما حدث من زيادة فى عشر السنوات الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) .

هذه الزيادة فى متوسط الدخل التى تحققت فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، كانت بلا شك أكبر بدرجة ملحوظة مما تم فى الفترة المماثلة فى الطول والتى شهدت التدخل الحكومى الكبير فى الحياة الاقتصادية ، والتى زاد فيها متوسط الدخل ، كما رأينا ، بنحو ٥٠ – ٦٠ ٪ . ولكن فترة الانفتاح كانت أسوأ بكثير من الفترة السابقة عليها فيما يتعلق بالهدفين الآخرين : تغيير الهيكل الاقتصادى وإعادة توزيع الدخل .

ففيما يتعلق بالهيكل الاقتصادى ، نجد أن نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج الإجمالى وفى إجمالى العمالة وإجمالى الصادرات هو الآن أقل مما كان فى سنة ١٩٧٥ ، فى مقابل ارتفاع نصيب البترول والسياحة وتحويلات العاملين فى الخارج . وفيما يتعلق بتوزيع الدخل نجده الآن أبعد عن المساواة بكثير مما كان فى سنة ١٩٧٥ ، وأصبح المجتمع المصرى يستحق بأن يوصف بأنه «يتكون من أمتين» أكثر مما كان يستحق ذلك فى أى وقت من الأوقات منذ ثورة سنة ١٩٥٢ ، بل وربما أصبح هذا الوصف ملائما الآن أكثر مما كان قبل قيام الثورة .

* * *

من هذا الاستعراض السريع لتطور الاقتصادى المصرى فى خمسين عامًا قد يميل المرء إلى استخلاص النتيجة التالية ، وهى أن التجربة المصرية فى هذه الفترة تقدم مثالاً يؤيد اعتقاد الكثيرين بأن سياسات الانفتاح الاقتصادى ، وإن كانت تفيد نمو الدخل فإنها تضر بتوزيع الدخل وبتوازن الهيكل الاقتصادى ، بينما سياسة تدخل الدولة الكبير فى الاقتصاد ، قد تحسّن نمط توزيع الدخل وقد ترفع درجة التنوع

والتوازن فى الاقتصاد القومى بزيادة معدل التصنيع ، على الأقل لفترة ، ولكنها تضر بمعدل نمو الدخل ، خصوصا فى المدى الطويل .

والحقيقة أننا كثيراً ما نصادف من يعتقد فى صحة هذه المقولة ، سواء من بين أنصار الانفتاح أو من أنصار التدخل الشديد من جانب الدولة . فأنصار سياسة الانفتاح كثيراً ما يكونون على استعداد للاعتراف بأن هذه السياسة قد تضر بعدالة التوزيع ، ولكنهم سرعان ما يضيفون قولهم إن ثمرات النمو السريع ، الذى لابد أن ينتج عن الانفتاح ، سوف تتساقط فى المدى الطويل لتصل إلى أيدى الفقراء . إن هذا الفريق أقل استعداداً عادة للاعتراف بأن سياسة التدخل الكبير من جانب الدولة أفضل من سياسة الحرية الاقتصادية من حيث تأثيرهما على رفع معدل التصنيع ، بل يميلون إلى رد فشل الانفتاح الاقتصادى فى رفع هذا المعدل ، فى مثل حالة مصر ، لا إلى أن مصر تمادت فى تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادى بل يردون هذا الفشل إلى السبب العكسى بالضبط ، أى إلى أن مصر لم تصل فى تطبيق هذه السياسة ، فى رأيهم ، إلى المدى الذى كان يجب أن تصل إليه . بل إنهم كثيراً ما يلقون بالمسئولية عن هذا الفشل المتمثل فى تراخى معدل التصنيع فى مصر حتى الآن ، إلى ما كانت مصر تطبقه من سياسة التدخل الكبير فى الاقتصاد سواء فى الستينيات أو حتى بعد ذلك .

من ناحية أخرى ، نجد الكثيرين من أنصار التدخل الواسع من جانب الدولة ، على استعداد للاعتراف بأن سياسة الانفتاح قد ترفع معدل نمو الدخل الإجمالى ، ولكنهم يعتقدون أن لهذا ثمناً باهظاً يتمثل فى تدهور توزيع الدخل وفقدان الاستقلال الاقتصادى ومزيد من اختلال الهيكل الإنتاجى . وهم يرفضون ، على أى حال ، الزعم بأن هذا الارتفاع فى معدل نمو الدخل القومى ، الذى قد يحدث نتيجة للانفتاح ، سوف يستمر فى المدى الطويل .

كل من الفريقين إذن يصرّ على أن السياسة التى يدعو إليها هى الأفضل ، فى المدى الطويل ، فى كل هذه الأمور الثلاثة : معدل النمو ، ومعدل التصنيع ، ونمط توزيع الدخل . والأمر على هذه الصورة قد يبدو غريباً جداً إذا نظر إليه عالم من علماء الطبيعة الذين لم يتعودوا أن يروا هذه الدرجة من اختلاف الآراء حول قضية من القضايا العلمية . فهؤلاء لابد أن يستغربوا بشدة أن يروا الاقتصاديين ، الذين

يزعمون أن علمهم يتمتع بدرجة من الانضباط والدقة أكبر مما يتمتع به أى علم آخر من العلوم الاجتماعية ، لا يزالون عاجزين عن الوصول إلى اتفاق عام فى قضية على هذا القدر من الأهمية ، وهى قضية ما إذا كان الأفضل للاقتصاد القومى أن تتدخل الدولة تدخلاً كبيراً فى شئون الاقتصاد أو أن تتركه لقوى العرض والطلب دون تدخل يذكر .

كذلك لابد أن يستغرب أى عالم من المشتغلين بعلم من العلوم الطبيعية أن يستسهل الاقتصادى ، من هذا الفريق أو ذاك ، أن يرد النجاح أو الفشل فى الأداء الاقتصادى ، بكل هذه الثقة والحزم ، إلى اتباع سياسة اقتصادية بعينها دون غيرها ، مع أن الفترة محل البحث ، والتى حدث فيها هذا النجاح أو الفشل ، لابد أنها شهدت ، بالإضافة إلى تطبيق هذه السياسة الاقتصادية أو تلك ، مختلف الأحداث والتطورات الأخرى التى لابد أن يكون لها دور مهم فى هذا النجاح أو الفشل . ففى مصر مثلا ، شهدت فترة الخمسين عاماً الماضية أحداثا وتطورات مهمة للغاية ، عدا ما طرأ من تغير على دور الدولة فى الاقتصاد ، وكان لابد أن تكون لها آثار بعيدة المدى على النمو الاقتصادى وهيكل الاقتصاد وتوزيع الدخل . لابد أن يكون من باب التسرع والتهور ومجافاة الحكمة إذن ، أن نحاول الدفاع عن سياسة اقتصادية معينة ضد غيرها بالاعتماد فقط على ما حدث لهذه المؤشرات الثلاثة مع تغير السياسة الاقتصادية ، بينما أشياء أخرى مهمة كانت تحدث فى الوقت نفسه .

والحقيقة ، كما تبدو لى ، أن كثيراً من العوامل التى أثرت تأثيراً إيجابياً على أداء الاقتصاد المصرى ، لا يكاد أن يكون لها صلة بنوع السياسة الاقتصادية المطبقة . فالحرب الباردة مثلا ، التى سادت العالم خلال الخمسينيات والستينيات ، كانت لها آثار إيجابية مهمة على أداء الاقتصاد المصرى ، عن طريق ما سمحت به من حصول مصر على كميات كبيرة جداً من المعونات الأجنبية بشروط ميسرة ومن كلا المعسكرين . والارتفاع الكبير فى أسعار البترول فى ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ثم مرة أخرى فى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ كان له أيضاً أثر إيجابى مهم على أداء الاقتصاد المصرى ، ليس فقط عن طريق زيادة إيرادات مصر من صادرات البترول بل وأيضا ، وهذا هو الأهم ، بما أدى إليه من زيادة الطلب على العمالة المصرية فى الدول العربية الغنية بالبترول فى الخليج وليبيا ، ومن ثم الزيادة الكبيرة فى تحويلات العاملين فى

الخارج ، التى أدت ، ليس فقط إلى رفع معدل النمو ، بل وإلى تخفيف حدة الاتجاه إلى مزيد من التفاوت فى توزيع الدخل .

على الجانب السلبى نجد أيضًا عوامل مهمة أدت إلى تدهور أداء الاقتصاد المصرى بصرف النظر عن نوع السياسة الاقتصادية المطبقة . هناك مثلاً الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى سنة ١٩٨٦ ، وهناك ما يسمى «بالأعمال الإرهابية» التى كانت تؤدى ، كل حين وآخر ، إلى انخفاض كبير فى دخل مصر من السياحة . ولكن أهم العوامل ذات الأثر السلبى على أداء الاقتصاد المصرى ، كان بلا شك الاعتداء الإسرائيلى فى سنة ١٩٦٧ ، الذى أدى إلى فقدان مصر لدخلها من بترول سيناء وإلى إغلاق قناة السويس وإلى انخفاض إيرادات السياحة . . . إلخ . كل هذا أدى إلى انخفاض كبير فى حصيلة مصر من العملات الأجنبية أدى بالضرورة إلى انخفاض شديد فى حجم الاستثمار ومن ثم فى معدلات النمو والتصنيع ، بل وإلى شلّ يد الحكومة إلى حد كبير فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل .

ما الذى يعنيه كل هذا ؟ إنه يعنى أنه ليس من السهل ردّ النجاح أو الفشل فى الأداء الاقتصادى المصرى إلى طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة ، مادام تطبيق هذه السياسات قد اقترن بعوامل أخرى كثيرة كان لها بلا شك آثارها المهمة على هذا الأداء . والذى يبدو لى هو أن هناك ميلا ، ليس فقط فيما يتعلق بالأداء الاقتصادى المصرى بل وفيما يتعلق بتجارب أخرى كثيرة ، إلى المبالغة والتضخيم غير المسوّغ لأهمية نوع النظام الاقتصادى ، من حيث تدخل الدولة أو عدم تدخلها ، فى تحديد درجة كفاءة الأداء الاقتصادى ، وأن هذا الأثر قد يكون أضعف بكثير مما نظن .

إن التاريخ الاقتصادى ملئ بالأمثلة لتجارب اقتصادية ناجحة جداً ، فى ظل تدخل كبير من الدولة ، وتجارب اقتصادية ناجحة جداً أيضًا فى ظل درجة عالية من الحرية الاقتصادية . تندرج فى النوع الأول تجربة الاتحاد السوفيتى خلال العقود الأربعة الأولى التالية لثورة سنة ١٩١٧ ، وتجربة الحكم النازى فى ألمانيا فى فترة ما بين الحربين ، وتجربة تركيا تحت حكم كمال أتاتورك ، وتجربة مصر تحت حكم محمد على فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر ، وتحت حكم عبد الناصر حتى منتصف الستينيات . أما النوع الثانى فتندرج تحته ، ليس فقط تجارب مختلف

الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، بل وأيضًا تجربة اليابان ودول أخرى في جنوب شرقى آسيا فى القرن العشرين ، وكذلك تجارب الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال ربع القرن التالى للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠) .

التاريخ ملىء أيضًا بأمثلة الفشل الاقتصادى فى ظل كل من النظامين الاقتصاديين : نظام التدخل الصارم من جانب الدولة ونظام الحرية الاقتصادية . فمن أمثلة الفشل فى ظل التدخل الصارم للدولة تجربة الاتحاد السوفيتى بعد سنة ١٩٧٠ ، والصين خلال الستينيات ، ومصر فيما بين عامى ١٩٦٥ و١٩٧٥ . ومن أمثلة الفشل فى ظل جرعة عالية من الحرية الاقتصادية ، كثير من تجارب دول أمريكا اللاتينية فى فترات مختلفة خلال الخمسين عامًا الأخيرة ، ودول جنوب شرقى آسيا باستثناء الصين ، فى أعقاب سنة ١٩٩٧ ، وكذلك مصر منذ سنة ١٩٨٦ ، فضلاً عن عدد كبير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وكذلك فى حقب مختلفة من ربع القرن الأخير .

* * *

النجاح ممكن إذن ، فى ظل أى من النظامين الاقتصاديين ، ولكن الذى يضع حدًا للنجاح ويقلبه إلى فشل ، هو فيما يظهر لى أحد أمرين : الأول ، وينطبق على الأخص على حالة الدول الصغيرة والتى لم تتم ثورتها الصناعية بعد ، ضغوط تمارسها قوى خارجية عن وعى ، بقصد وضع حد لأداء اقتصادى ناجح ، أو لتحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية لها تتعارض مع هذا النجاح (والمثل الصارخ على هذا اعتداء سنة ١٩٦٧ على مصر) . والثانى ، استشراء الفساد فى جسم الأجهزة القائمة على إدارة الاقتصاد ، الأمر الذى يستطيع أن يصيب بالخلل كلا النوعين من النظام الاقتصادى ، سواء ذلك القائم على التدخل الصارم من جانب الدولة (كالذى حدث فى الاتحاد السوفيتى منذ أوائل السبعينيات) أو ذلك الذى يطبق نظام الحرية الاقتصادية (كالذى حدث فى إندونيسيا وتايلاند وجلب عليهما كارثة سنة ١٩٩٧) .

هذان العاملان ، مدى تعرض الدولة لظروف خارجية مواتية أو غير مواتية ، (بما في ذلك مدى تعرضها لضغوط قوى أجنبية لتغيير مسارها الاقتصادى)، ومدى استشراء الفساد فى أجهزة الإدارة أو عدمه ، هما العاملان الأقدر على تفسير اختلاف الأداء الاقتصادي فى مصر (وربما فى دول أخرى كثيرة ، وبخاصة الدول الأصغر والأضعف) من أى عامل آخر يتعلق بنوع النظام الاقتصادى ، من حيث مدى تدخل الدولة فى الاقتصاد أو عدم تدخلها .

(١٢)

الأغنياء والفقراء

من المبادئ المشهورة فى الماركسية أن الدولة هى دائمًا أداة الطبقة العليا فى قهر سائر الطبقات . ليس هناك فى نظر الماركسية «دولة محايدة» بين الطبقات ، بل الدولة دائما وسيلة تستخدمها الطبقة صاحبة الامتيازات الاقتصادية لحماية هذه الامتيازات ضد الطبقات الأخرى المحرومة منها .

والذين يتصورون أن الدولة يمكن أن تقوم بدور «الحكم» بين الطبقات ، أو أن من الممكن «إقناعها» بأن تتصرف لصالح الطبقات الدنيا ، ولو كان هذا على حساب الطبقات العليا ، الذين يتصورون هذا واهمون ، فهم يطلبون المستحيل .

معنى هذا أن السلطة السياسية لابد أن تئول ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى أصحاب السلطة الاقتصادية . فإذا حلّت طبقة محل أخرى فى اعتلاء أعلى درجات الثراء والقوة الاقتصادية ، فلابد أن تعتلى أيضًا أعلى درجات النفوذ والسلطة السياسية .

ليس من الصعب أن نرى قوة هذه الفكرة وجاذبيتها . فالتاريخ يمدنا بأمثلة كثيرة على صحتها ، والمنطق البسيط يدعمها . فى أوروبا الإقطاعية كانت السلطة السياسية والقضائية والعسكرية فى أيدى كبار الإقطاعيين من ملاك الأراضى . فلما نمت ثروة التجار خلال ما عرف بعصر النهضة ، تمتعت المدن الأوروبية باستقلال نسبى ونما النفوذ السياسى للتجار مع نموّ ثروتهم ، بينما ضعفت سلطة الإقطاعيين مع زيادة احتياجهم لأموال التجار ، وأخذ نجم الإقطاعيين فى الأفول . وعندما اشتد معدل نمو الصناعة فى القرن الثامن عشر وأصبحت هى والتجارة أهم مصادر الثراء ونموّ الدخل ، قامت الثورات السياسية لتضع أرباب الصناعة والتجارة محل ملاك الأراضى على عرش السلطة ، وكانت أشهر هذه الثورات الثورة الفرنسية فى

سنة ١٧٨٩ ، التى سمّاها ماركس «ثورة البورجوازية» . والدولة الحديثة فى الغرب تستلهم سياساتها وقراراتها من مصالح أصحاب الشركات والبنوك ، إذا احتاجوا إلى الحصول على مواد أولية رخيصة وأسواق جديدة لتصريف السلع أو لاستثمار فوائض رءوس الأموال ، قامت من أجلهم بمهمة قهر شعوب دول أخرى فيما يسمى بالاستعمار . فإذا تطلب هذا احتلالاً عسكريا سافرا شنت الدولة من أجلهم الحروب اللازمة . وإذا استلزم مجرد إغراق الدولة الأجنبية بالديون قامت دولتهم بتقديم الديون اللازمة تحت اسم «المعونات الأجنبية»، وهكذا .

الأمثلة التاريخية على ذلك لا نهاية لها ، ولكن المنطق البسيط أيضًا يدعم هذه النظرية ويؤيدها . إذ ما الذى يمكن أن يجبر أصحاب الثراء فى دولة ما ، وأغنى أغنيائها ، والمتحكمين فى مصادر الرزق فيها ، على أن يقبلوا أن تصدر القوانين والقرارات الإدارية الحاسمة من وراء ظهورهم ودون استشارتهم ؟ لماذا يترك أغنى الأغنياء فى دولة ما ، موظفا أو سياسيًا صغيرا يتحكم فيهم ويضع القيود على حركتهم ويوجّه استثماراتهم كما يشاء ، ويخضعهم لما أراد فرضه من ضرائب بينما هم قادرون ، بما يتحكمون فيه من أموال ، على أن يعزلوا هذا الموظف أو السياسى وأن يأتوا بغيره ممن يأتمر بأمرهم ؟ فإذا لم يستطيعوا عزله فلماذا لا يحاولون شراءه ؟ وإذا لم يستطيعوا عزله ولا شراءه فلماذا لا يدبرون مؤامرة لقتله ؟ هذا إذا افترضنا أن جاذبية المال وفتنته لم تكونا كافيتين وحدهما لإخضاع السياسى من البداية وترويضه .

كل هذا مفهوم ويكاد أن يكون بديهيا ، ولكن لابد من أن نلاحظ أن قيام أصحاب السلطة السياسية بتحقيق مصالح أصحاب القوة الاقتصادية والسهر على خدمتهم لابد من أن يتخذ صوراً متعددة باختلاف الظروف والأحوال . ودرجة القهر التى يمكن أن تستخدمها الدولة ضد الفقراء ولصالح الأغنياء لابد من أن تختلف وفقا لما إذا كانت الظروف الاقتصادية مواتية أو غير مواتية ، ظروف رخاء أم كساد . نعم ، الدولة دائمًا «فى الخدمة»، ولكن هذه الخدمة يمكن أن تتخذ ألف صورة ، من أكثر الصور وداعة إلى أشدها شراسة .

لنفرض مثلا أن المجتمع يعيش أساسا على الزراعة ، ويتكوّن من نسبة ضئيلة جدًا من السكان ، هى الصفوة الثرية من ملاك الأراضى الكبار ، وغالبية عظمى ،

قد تصل إلى ثمانين فى المائة أو أكثر ، من المزارعين المعدمين أو شبه المعدمين ، يعيش أغلبهم عند حد الكفاف . لابد فى هذه الظروف من أن تسهر الدولة على حماية الملاك الكبار من أى عمل عدائى ضدهم قد يخطر ببال أحد من المعدمين أو أشباه المعدمين ، ولابد لهذه الدولة أيضًا من السهر على تنفيذ مشروعات الرى والصرف اللازمة لاستمرار الإنتاج الزراعى وتجدده ، وربما أيضا لزيادته ونموه مما يعود على كبار الملاك بالنفع . ولكن فى ظروف الفقر المدقع التى يعيش فى ظلها الغالبية العظمى من السكان لا يتصور بالطبع أن تفكر الدولة فى تمويل هذه المشروعات باقتطاع جزء من دخول هؤلاء المساكين ، فالحقيقة أن هؤلاء ليس لديهم أى فائض يمكن أن تقتطع منه ضريبة أو إتاوة من أى نوع ، إذ إن تحميلهم بأعباء هذه المشروعات لابد أن ينتهى إلى موتهم جوعًا . التمويل اللازم إذن لابد أن يأتى من جيوب المستفيدين منه أنفسهم : كبار الملاك يدفعون ضريبة تقوم الدولة باستخدامها لتغطية تكاليف المشروعات اللازمة لخدمة هؤلاء الملاك الكبار أنفسهم .

كانت هذه فى خطوطها العريضة الصورة العامة لدور الدولة فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ : دولة تقوم بحفظ الأمن ، وتسهر على سيادة النظام ، حماية للأغنياء الذين كانت الغالبية العظمى منهم من ملاك الأراضى الكبار ، والسياسة الاقتصادية تكاد تنحصر فى حماية الإنتاج الزراعى وتنميته فى الحدود الممكنة ، فإذا احتاج هذا إلى أموال فالمصدر الأساسى لهذه الأموال هو «ضريبة الأطيان» (التى كانت تسمى باختصار «المال») وكان يدفعها كبار الملاك ويعفى منها صغارهم .

قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ بتنحية هذه الطبقة من الأغنياء عن السلطة السياسية بل وقلمت أيضا أظافرهم الاقتصادية بقوانين الإصلاح الزراعى المتتالية وقوانين الحراسة والمصادرة ثم التأميم . فلمن آلت السلطة ؟ لقد آلت السلطة السياسية لعدة شرائح من الطبقة الوسطى ، أو بالأحرى للطبقة التى كانت «وسطى» عند قيام الثورة من الضباط والمهنيين والتكنوقراط ، من مهندسين وقانونيين ومديرين واقتصاديين ومحاسبين وأساتذة الجامعات . . . إلخ ، ممن كانوا محرومين تمامًا من المشاركة فى السلطة السياسية قبل الثورة ، كما كانوا بعيدين تمامًا عن فرص الإثراء الواسع . فتحت الثورة لهذه الطبقة (أو الشرائح الاجتماعية) فرص الارتقاء الاقتصادى ، ولكنها فتحت لهم فى الوقت نفسه ، وبالضرورة ، فرص الارتقاء

السياسى أيضًا ، فإذا بالسلطتين ، السياسية والاقتصادية ، تتحدان من جديد ، بعد انقضاء وقت قصير على قيام الثورة ، كما كانتا متحدتين قبل الثورة . وتوجهت الدولة ، فيما تصدره من قوانين وما تتخذه من إجراءات ، إلى خدمة هذه الطبقة الجديدة ، والحديثة العهد بالثراء والسلطة ، طبقًا للقانون العام : الدولة فى خدمة الطبقة صاحبة الامتيازات الاقتصادية .

الحقيقة التى لا يمكن الاختلاف عليها هى أن ثورة يوليو كان من أهم نتائجها إحلال طبقة محل طبقة فى الامتيازات الاقتصادية والسياسية على السواء ، ولعل هذا هو المسوّغ الأساسى لتسميتها «ثورة» على الإطلاق . ولكن من الواجب أيضًا الإقرار بأن القوانين التى أصدرتها الثورة فى الخمسينيات والستينيات ، وما اتخذته من إجراءات ، عادت بالفائدة على شرائح واسعة من السكان تتجاوز الطبقة الوسطى من الضباط والمهنيين وأصحاب الملكيات المتوسطة فى الريف والمدن . فمجانية التعليم مثلاً ، ومختلف صور الدعم التى قدمتها الثورة للسلع والخدمات الضرورية ، وتوفير فرص العمل لأبناء الفلاحين فى الاستصلاح الزراعى وبناء السد العالى والصناعات الجديدة التى أنشأتها الدولة ، كل هذا يجعل وصف الدولة المصرية فى الخمسينيات والستينيات بأنها كانت «فى خدمة الطبقة الوسطى» أو شرائح معينة من هذه الطبقة وصفًا غير منصف تمامًا .

ومع هذا فلابد من الاعتراف أيضا ، إحقاقا للحق ، بأن الدولة المصرية ، خلال هذين العقدين ، اتخذت كثيرًا من الإجراءات التى كانت تحقق مصالح هذه الطبقة بالذات ، أو شرائح معينة منها ، حتى لو تعارضت هذه الإجراءات تعارضًا واضحًا مع مصالح الطبقات الدنيا ، كما أنها تجاهلت بعض الحاجات الأساسية لهذه الطبقات الدنيا عندما كان إشباع هذه الحاجات يتعارض مع مصالح الطبقة الوسطى أو تلك الشرائح منها التى كانت تملك مقاليد الحكم . انظر مثلا إلى ما أعطته الصفوة الحاكمة لنفسها ، وللطبقة التى أتت منها ، من امتيازات فى الحصول على أراضى البناء والشقق السكنية ، وفى بناء المصايف الحديثة والحلول محل أبناء الطبقات العليا (التى أزاحتها الثورة عن مكانها) فى احتلال المصايف القديمة ، بل وفى تحديد ما يتم إنتاجه واستيراده من سلع ، وتقديم الدعم إلى بعض السلع والخدمات التى لا تفيد منها إلا الطبقات متوسطة الدخل ولا يمكن أن تطمح إلى

شرائها الشرائح الدنيا ، كالسيارات وأجهزة تكييف الهواء والثلاجات ، والسخاء المبالغ فيه فى تحديد ما تحصل عليه الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من مرتبات أو مكافآت أو بدلات السفر ، أو فى إنشاء النوادى المخصصة لاستخدام هذه الشرائح ، مما لا يمكن تسويغه فى ظل متوسط الدخل للدولة ككل فى ذلك الوقت .

نعم ، كان هناك الكثير من الخدمات المجانية أو المدعومة التى تقدم للطبقات الدنيا كذلك ، ولكن كان هناك تفضيل واضح ، عند تحديد الأولويات ، لمطالب الطبقة الوسطى مما كان يمكن التضحية به من أجل حاجات أكثر إلحاحًا لأقل الناس دخلاً ، كتدشين برنامج طموح مثلا للقضاء على الأمية فى وقت قصير (وهو ما لم يحدث حتى الآن) ، أو لتحسين مستوى الحياة فى القرى بمعدل أسرع بكثير مما كان يحدث بالفعل ، سواء فى توفير المياه الصالحة للشرب فى بيوت الفلاحين أو تزويدها بالكهرباء أو فى تعميم وسائل نشر الثقافة والترفيه . . . إلخ . بهذا المعنى إذن تتأكد من جديد صحة قول ماركس : «لابد أن تكون الدولة طبقية فى الأساس ، وليس هناك دولة محايدة .

ولكن من أين أتى للدولة المصرية فى هذين العقدين التاليين للثورة مصادر التمويل اللازم لتحقيق هذه المنافع لهذه الطبقة الجديدة ولشرائح واسعة كذلك من الطبقات الدنيا فى الوقت نفسه ؟ كان المصدر الجديد للثروة فى هذين العقدين يتكون أساسًا مما سمى « بمشروعات التنمية» فى الصناعة والزراعة والخدمات ، مصانع جديدة من كل نوع ، والسد العالى ، ومشروعات كبرى لزيادة إنتاج الكهرباء وخدمات المواصلات والصحة والتعليم . . . إلخ . فمن يأتى المال اللازم لتمويل هذا كله ؟ الأغنياء القدامى قد أصابهم ما أصابهم ولم تبق لديهم قدرة تُذكر على تمويل هذه المشروعات . والثورة لم تكن لديها لا الأيديولوجية الملائمة ولا القسوة اللازمة لاستخلاص أى فائض من الشرائح الاجتماعية الدنيا ، أو ملاك الأراضى الصغار أو مستأجريها الذين استفادوا من إعادة توزيع الأراضى الزراعية ووضع حد أقصى للإيجار الزراعى (كما فعلت روسيا السوفيتية مثلا) .

لقد لجأت الثورة من أجل توفير المال اللازم لهذه التنمية ، إلى مصادر «أجنبية » ، إما بمصادرة مشروعات كانت مملوكة لأجانب داخل مصر (كقناة السويس أو البنوك

والشركات الأجنبية التى جرى تأميمها أو تمصيرها) وإما بالاقتراض من الخارج . وليس من قبيل الشطط فى رأيى القول بأن هذا التدفق للأموال من مصادر «أجنبية» هو الذى سمح للدولة المصرية فى الخمسينيات والستينيات بأن تبدى هذا السخاء إزاء شرائح اجتماعية تقع فى أسفل السلم الاجتماعى ولا تتمتع بتمثيل حقيقى فى السلطة السياسية (التى كانت شرائح من الطبقة الوسطى تحتكرها مهما قيل وقتها عن اشتراط نسبة معينة من أعضاء المجالس النيابية لتمثيل العمال والفلاحين) . كان من الممكن إذن أن تسمح الطبقة الممسكة بمقاليد السلطة فى الخمسينيات والستينيات، لشرائح واسعة من الطبقات الدنيا ، بمشاركتها فى هذه المصادر الجديدة للرزق ، دون أن يتجاوز هذا بالطبع حداً معيناً ، إذ يظل من الضرورى دائماً أن تستأثر هذه الصفوة بنصيب الأسد ، بحكم انفرادها بالسلطة السياسية .

إذا كان هذا التحليل الطبقى للدولة ينطبق على مصر حتى فى العقدين التاليين مباشرة لقيام ثورة يوليو ، فما بالك بما أتى بعد ذلك من عقود ؟

لقد استمر انطباق القاعدة نفسها ، وبحذافيرها ، فى العقود الثلاثة التالية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) : الطبقة التى تمسك بمقاليد السلطة السياسية لابد أن تخدم نفسها فى الأساس . ولكن من الشائق جداً فى رأيى أن نلاحظ ما طرأ من تغير على الصورة التى اتخذتها هذه القاعدة بين فترة وأخرى .

لقد رأينا كيف اقترن تطبيق هذه القاعدة فى الخمسينيات والستينيات ، بالسماح بالنهوض بأحوال الطبقات الدنيا فى المجتمع ، وقد زعمت أن هذا «السخاء» لم يكن ممكنا لولا توافر مصادر خارجية للدخل والثروة . والذى حدث فى عشر السنوات الواقعة بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات (بعد بضع سنوات كئيبة من الركود الاقتصادى : ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ ، أصيبت فيها هذه المصادر الخارجية بالجفاف الشديد) هو أن تدفقت على مصر مصادر جديدة للدخل ، كانت هى أيضاً مصادر خارجية ، سمحت أيضاً للجميع بالمشاركة فى الوليمة : الأموال المحوّلة من الخارج بسبب الهجرة ، والقروض السخية الآتية من الخارج كمقابل لتغيير اتجاه السياسة الخارجية والاقتصادية للدولة ، وإيرادات سخية أيضاً مقابل بيع البترول بعد الارتفاع الكبير فى أسعاره فى أعقاب حرب أكتوبر فى عام١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، ثم

فى أعقاب الثورة الإيرانية فى سنة ١٩٧٩ ، وإيرادات قناة السويس بعد إعادة فتحها فى سنة ١٩٧٥ ، بل وإيرادات وفيرة أيضًا من السياحة . لقد حققت مصر خلال هذه الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) معدلاً لنمو الدخل القومى غير مسبوق فى تاريخها الحديث (٨٪ أو أكثر) ، وهو ما سمح للأثرياء بتحقيق ثروات إضافية غير مسبوقة أيضًا ، وللنشطين والشطّار وقنّاص الفرص من غير الأثرياء بالانضمام إلى زمرة الأثرياء ، ولكنه سمح أيضًا بارتفاع عام فى مستوى المعيشة لشرائح واسعة من الطبقات الدنيا كان مصدره فى الأساس ما خلقته لهم الهجرة من فرص جديدة لزيادة الدخل .

هل استمرت الدولة المصرية حتى منتصف الثمانينيات تعمل لخدمة الطبقة صاحبة الامتيازات الاقتصادية ؟ نعم بالطبع ، بل وبدرجة ربما لم تعرف مصر مثيلا لها منذ أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة .

كان الرئيس الراحل السادات يفخر علنًا بأن عهده شهد تضاعف ثروة الأغنياء بسبب تضاعف أسعار الشقق والعمارات وأراضى البناء ، بل كان يميل إلى قياس نجاح سياسته الاقتصادية بمثل هذا المقياس . وقد أخذ يقرّب إليه ويضم إلى حكومته، أكثر فأكثر ، أشخاصًا معروفين بأنهم حديثو الثراء ، ومتربعون على عرش التجارة والمقاولات . وأصبح من المعتاد أن يفتح أبناء المسئولين السياسيين الكبار ، بمجرد حصولهم على الشهادة الجامعية ، مكاتب للتصدير والاستيراد (كانت فى الأغلب للاستيراد أكثر منها للتصدير) ، وأن يحصلوا بسهولة فائقة على التوكيلات اللازمة لممارسة هذا النشاط ، وعلى التصريحات والتسهيلات اللازمة للإثراء السريع ، من حصول على مواد البناء بالأسعار المدعمة ، أو على إعفاء من الضرائب الجمركية ، أو على أراض مملوكة للدولة بأثمان بخسة . . . إلخ .

كان معدل التضخم فى هذه الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) قد بلغ مستوى لم تعرفه مصر لا قبل ذلك الوقت ولا بعده (حتى تجاوز فى كثير من السنوات ٢٠٪ سنويا) وأفاد التضخم هذه الطبقة من الأثرياء الجدد ، ولم يضرّ إلا بنسبة صغيرة من السكان ، وهم أصحاب الدخول الثابتة ، إذ سمحت الهجرة وتدفق الأموال من كل جانب للغالبية العظمى من السكان بزيادة دخولهم النقدية ، بل لقد أفاد من التضخم شرائح واسعة من الحرفيين والعمال الزراعيين الذين ساهمت هجرة أعداد

غفيرة منهم فى رفع أجور من تبقى منهم فى مصر بمعدلات أعلى من معدلات التضخم . ومن ثم ربما لم تزد نسبة الذين أضيروا من التضخم على نحو العشرين فى المائة من إجمالى السكان .

تغير الأمر تغيراً جذريّا ابتداء من منتصف الثمانينيات . نعم ، استمرت الدولة فى خدمة الأغنياء (إذ هل من الممكن أن يحدث شىء آخر ؟) ، ولكن حدث ما جعل الصورة أكثر قتامة بكثير . فابتداء من منتصف الثمانينيات انخفض بشدة معدل نمو الناتج والدخل القومى فى مصر ، بسبب تضافر مجموعة من العوامل غير المواتية : انخفاض شديد فى أسعار البترول ، وانخفاض شديد فى معدل الهجرة ، بل واتجاه أعداد كبيرة من المهاجرين إلى العودة إلى مصر ، واتباع الحكومة لسياسة انكماشية قاسية تنفيذا لتوجيهات صندوق النقد الدولى ، بالإضافة إلى تقلبات عنيفة فى إيرادات السياحة بسبب ما سمى «بالأعمال الإرهابية » . نتج عن كل هذا أن الخمسة عشر عامًا الأخيرة من القرن العشرين (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠) كانت أعواما شديدة الوطأة ، اتسمت بمعدل نمو يقل عن نصف المعدل الذى ساد فى عشر السنوات السابقة عليها (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ، وارتفاع كبير فى معدل البطالة المكشوفة أو السافرة ، وبخاصة بين خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة .

فى ظل هذا التدهور الاقتصادى للبلد ككل ، يمكن أن يتصور المرء أن يقع الضرر على الجميع ، أغنياء وفقراء . فحجم الكعكة لا يكاد يزيد بنسبة زيادة السكان . ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ، فالنتيجة الصافية لابد أن تتوقف على مدى قدرة الشرائح الاجتماعية المختلفة على المحافظة على مستوى معيشتها ومنع تدهوره ، أو حتى رفعه على حساب الآخرين . والقادرون على ذلك هم بالطبع من يملكون مقاليد السلطة أو القريبون منها والمؤثرون فيها . ومن ثم فإن من الممكن جداً ، حتى فى ظل كساد عام ونمو بطىء للغاية ، أن يحقق البعض مكاسب كبيرة ، وأن يضيفوا إضافات محسوسة إلى ثرواتهم ودخولهم ، ولكن الثمن لابد أن يدفعه هذه المرة الفقراء أنفسهم ، إذ ليس هناك مصادر جديدة لزيادة الدخل زيادة محسوسة ، يمكنها أن ترفع من مستوى معيشة الجميع .

قد يستغرب البعض أن يكون هذا ممكنا . هل يمكن حقًا ، فى ظل ركود عام ، أن يزيد الأغنياء غنى ، ويضيفوا إلى ثرواتهم عن طريق الاقتطاع من دخول الفقراء

ونهب ممتلكاتهم ؟ الحقيقة أن هذا ممكن جداً ، وهو يحدث بطرق مألوفة ومعروفة للجميع . إذ ما معنى أن تفرض ضريبة جديدة (كضريبة المبيعات مثلا) يقع عبؤها أساسا على الفقراء ، وتحصل منها الدولة أموالاً طائلة ، فى الوقت الذى تباع فيها أراض مملوكة للدولة للأغنياء بأثمان أقل من قيمتها الحقيقية ؟ أليس فى هذا أخذ من الفقراء لإعطاء الأغنياء ؟ أو ما معنى تعبئة الأموال من صغار المدخرين ثم قيام البنوك بإقراضها للأغنياء بأسعار فائدة أقل بكثير مما يتفق مع المخاطر المتوقعة والربح المنتظر من استغلالها ، ودون ضمانات كافية ، مما يسمح للمقرضين بالهرب دون سداد ما عليهم من ديون ؟ أليس هذا أيضًا أخذا من الفقراء ، لكى تعطى للأغنياء ؟ بل حتى ما معنى بيع مشروعات مملوكة للقطاع العام بأقل من قيمتها بكثير لأثرياء المصريين والأجانب ، وقد بنيت هذه المشروعات بأموال يشترك فى ملكيتها المصريون جميعًا ، فقراؤهم وأغنياؤهم ؟ وما معنى حصول موظف كبير وثرىّ ، على رشوة من أجل تسهيل صفقة معينة يفيد منها ثرى آخر ، وتكون نتيجة هذه الصفقة ضرراً محققًا على فقراء المصريين ، سواء بتغذيتهم بغذاء فاسد ، أو باستخدام مبيدات ضارة بالصحة ، أو حتى بناء عمارة شاهقة على حديقة كانت من قبل متاحة للاستخدام العام ؟

كل هذا يدخل فيما يسمى عادة «بالفساد »، ولكن كثيراً من صور الفساد يمكن أن يسمى أيضًا «أخذاً من الفقراء لإعطاء الأغنياء »، وهو يكثر بوجه خاص فى أوقات الركود الاقتصادى ، عندما يصبح من الصعب أن يتحسن حال الجميع ، ويصرّ الأغنياء على تحسين أحوالهم مع ذلك ، ولو على حساب الفقراء . ولتحقيق هذه المهمة لا يمكن أن يستغنى الأغنياء عن الدولة ، فهى التى تقوم لهم بدور الوسيط الذى يغترف من جيوب البعض ليملأ جيوب الآخرين .

(١٤)

السيرك

عندما عرضت على جمال عبد الناصر فى سنة ١٩٦٠ ، وكجزء من خطة ثقافية خمسية ، فكرة إنشاء السيرك القومى ، لم يجد بأسا فى الفكرة ، ومن ثم وضعت موضع التنفيذ ، وافتتح السيرك فى العجوزة فى يناير سنة ١٩٦٦ . كانت الفكرة أن تقوم الدولة بدعم السيرك المصرى العتيد الذى أنشأته أسرة الحلو فى مطلع القرن العشرين ، واستمرت هذه الأسرة تديره وتعمل فيه ، جيلاً بعد جيل ، وأن تنفق الدولة على تطويره وتحديثه ، وتخصص له مقرا ثابتًا وتنشئ المسرح المناسب له .

كانت الفكرة طيبة ولا غبار عليها . فالسيرك فن قديم ، أو مجموعة من الفنون عرفتها مختلف الأمم فى مختلف العصور ، بصورة أو بأخرى ، تتيح للإنسان إظهار براعته وشجاعته وذكائه فى القيام بما يبدو للأشخاص العاديين أقرب إلى المعجزات ، كالتعامل مع الوحوش المفترسة وكأنها حيوانات أليفة ، أو التعامل مع الجسم الإنسانى وكأنه عجينه طيعة يمكن أن يشكلها الإنسان كما يشاء ، أو كأنه فى خفة الريشة مرة ، وفى صلابة الحديد مرة ، أو فى التعامل مع النار وكأن الله قد جعلها بردًا وسلامًا . . . إلخ . هكذا يمكن للسيرك أن يكون مصدرًا فريدًا من نوعه للمتعة والإثارة وباعثًا للسرور فى قلوب مشاهديه من مختلف الأعمار والمشارب .

كان افتتاح السيرك القومى محاولة ناجحة لأحداث نهضة ثقافية عامة فى مصر ، تشمل من بين ما تشمله المسرح والباليه والفنون الشعبية ومعاهد الموسيقى الكلاسيكية والعربية ، وقد نجحت كلها كما نجح السيرك القومى فى اكتشاف مواهب جديدة وفى جذب جمهور واسع ، واستمر ذلك حتى وقعت واقعة سنة ١٩٦٧ .

ذلك أنه فى أعقاب الهجوم العسكرى على مصر فى سنة ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، بما فيها من آبار البترول ، وما ترتب على ذلك من إغلاق قناة السويس وتدهور إيرادات السياحة ، والهبوط المفاجئ فيما كانت مصر تتلقاه من معونات خارجية ، مع ظهور حاجات جديدة للإنفاق الذى لا يمكن تأجيله ، كنفقات تهجير مليون مصرى من مدن قناة السويس وتعويض ما فقده الجيش من أسلحة ، أصاب السيرك القومى ما أصاب غيره من نواحى الحياة فى مصر من انتكاس ، بسبب قلة المتاح من موارد للإنفاق عليه ، فضلا عما أصاب الناس عامة من إحباط وانكسار نفسى بسبب الانكسار العسكرى .

لم يكن من المتصور إذن فى السنوات التالية لاعتداء سنة ١٩٦٧ أن يستمر السيرك القومى فى تألقه وازدهاره ، أو أن يستمر العاملون فيه بنفس الروح العالية والالتزام والانضباط ، ولا أن يظهر جمهور السيرك لنجوم السيرك وفنانيه مثلما كان يظهره من قبل من تجاوب وتقدير وحماسة .

فى هذا المناخ حدث ذلك الحادث المأساوى لأهم شخصية فى السيرك ، والعضو البارز فى أسرة الحلو ، وهو مدرب الأسود محمد الحلو ، عندما هاجمه الأسد سلطان وهو لا يزال واقفا على خشبة المسرح وأمام الجمهور ، وأنشب أظافره فى جسمه فأصابه إصابة بالغة أدت إلى وفاته . حدث هذا فى مساء ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، أى منذ أكثر قليلا من ثلاثين عامًا . وتصادف أن كان من بين مشاهدى السيرك فى تلك الليلة الأديب المصرى الموهوب يوسف إدريس ، فصدمه الحادث صدمة شديدة ، ورأى فيه شيئًا مفزعًا ، ليس فقط من الناحية الإنسانية البحتة ، بل رأى فيه أيضًا دلالات سياسية واجتماعية ، إذ وجده يلخص ليس فقط حالة السيرك فى تلك الأيام ، بل حالة مصر كلها فى أعقاب الاعتداء الإسرائيلى . جلس يوسف إدريس ليسجل هذه الانطباعات فى مقال شهير سماه ، «أنا سلطان قانون الوجود» ، نشر فى جريدة الأهرام بعد الحادث بأيام قليلة ، فإذا بالمقال يحدث بدوره دويًا واسعًا ، إذ رأى فيه الناس صدى لما كانوا يشعرون به بالضبط ، فعاد يوسف إدريس ونشره فى كتاب بنفس العنوان ، «أنا سلطان قانون الوجود» .

بدأ يوسف إدريس المقال بقوله :

لا أعتقد أن أحداً خارج أسرة مدرب الأسود محمد الحلو قد حزن لمصرعه مثلما حزنت ، ذلك أن القدر ساقنى لأدخل السيرك ، وكانت ليلة الافتتاح ، ولا أعرف لماذا ؟

«الليلة الافتتاح ، والجمهور كثير ، والأضواء هى الأضواء ، والسيرك هو السيرك ، ولكنه ، زمان فى أول إنشائه ، كان سيركًا متلألئا ، صاخب الجمهور غنى الأضواء ، كان فعلاً ذلك المكان الذى قصد بالسيرك أن يكونه ، المكان الذى تدخله ليخلب لبك . وأيضًا كان السيرك للاعبيه حلبة صراع ، أمام جمهوره الحافل تنفجر بطولاتهم ، يغامرون حتى بالحياة ، وهم متأكدون أن الموت فى غمرة المجد والأضواء وإحساس النفس المصرية الممتد بالبقاء والخلود شىء بالمرة لا يخيف . ونحن الآن فى سيرك رمضان عام ١٩٧٢ ، ولكن أى سيرك ! كثير الجمهور ، هذا صحيح ، ولكن شيئًا ما حدث للكشافات فجعلها مسلطة أساسًا على الجمهور ، تنير الحلبة ولكنها بإضاءتها للمشاهدين تجعل من تلك الوجوه جزءاً من العرض . وأى وجوه ! نفس الوجوه ، المتزاحمون الغارقون فى العرق أمام الجمعيات الاستهلاكية ، فى ممرات الأتوبيس وسلالمه ، وحلبة متربة ، والحضور المسرحى لا وجود له . حتى المهرج ، من فرط ما نحت دوره من خطوط تؤكد دوره كمهرج ، لا يهرج . العمال الذين يقومون بالإعداد للألعاب يرتدون « بدلا» لابد أن أصلها كانت شيئًا آخر ، ربما لباس صعيدى ، ربما قلع مركب ، ربما ممسحة بلاط . المنضدة التى تقوم عليه لعبة الوقوف فوق الزجاجات ، والتى لو كان بها أى خلل ممكن أن تودى بحياة اللاعب ، لا تصلح أصلاً للارتكاز على أربع . ما فائدة أن أتحدث عن اللعبة نفسها إذا كان هذا هو حال المنضدة ؟ » .

ثم يمضى يوسف إدريس ليربط بين ما حدث من هجوم الأسد على المدرب ، وبين حال المصريين فى ذلك الوقت ، من خوف وانكسار وفقدانهم المثل الأعلى ، وانقضاء حلمهم بالبطولة والمجد ، فيصف شعور المدرب محمد الحلو وكأنه كان يكلم نفسه :

«ألم يعودوا يروننى بطلا؟ . . أيكون الأمر أنى شخصيًا لم أعد أحفل بأن أكون

عليهم البطل ؟ أيكون الكفر المزدوج قد حدث ، كفرت أنا بهم وكفروا هم بى ، وجميعًا كفرنا بوجود بعضنا البعض ؟ والبطل مثل اللا بطل ، والميت كالحى ، والحى كالميت ، والمومس كالفاضلة ، والحرامى كالشريف ، الأمس كالغد ، والأمل كاليأس؟ . . . » .

هكذا إذن كان حال المدرب محمد الحلو ، وهذا هو ما شجع الأسد على افتراسه :

«الرجل ليس نفس الرجل . . إنه هذه المرة خائف . . هكذا راحت تدق أحاسيس الأسد الغريزية وتؤكد . فى يده الرمح المدبب المرعب ولكنه يرتعش . النظرة خارجة من عينيه ليست واضحة وقاطعة وحاسمة ، إنما تتردد ، إنها تحسب ، إنها تراجع ، إنها تحوم ، أبدًا ليست نفس النظرة . . لا لم يكن يريد عض الحلو أو قتله ، ربما أراد أن يتأكد . ربما أراد أن يستفز الرجل ليقرأ فى عينيه نفس النظرة .

النظرة التى تعوّد إذا رآها أن يركع ويخضع . أراد أن يستفز محمد الحلو بانقضاضه أو بمخالبه أو بأنيابه ، لينتفض له مرة أخرى الرجل الذى تعوّد أن يجبن أمامه ، ولكنه ما كاد أن يستثير وينقض حتى سقط ، حتى انهار تمامًا وهو فى أقصى درجات الرعب » .

* * *

لقد مر الآن على هذا الحادث وهذا المقال ثلاثون عامًا ، حدث لمصر خلالها أشياء كثيرة ، فلم تعد مصر فى سنة ٢٠٠٢ هى مصر التى عرفناها فى سنة ١٩٧٢ . دخلت مصر فى حرب سنة ١٩٧٣ وخرجت منها ، ومرت بفترات من الشدة الاقتصادية ثم انفرجت الشدة ثم عادت من جديد . وازدهرت السياحة عدة مرات وانتكست عدة مرات . وهاجر ملايين المصريين إلى الخليج وعاد أيضًا ملايين . وخفت حدة البطالة بشدة ثم زادت حدتها بشدة . ولكن شيئًا مهما آخر بدأ بعد هذا الحادث بقليل واستمر يتزايد وينمو دون انقطاع حتى الآن . وهو الضعف الذى أصاب الدولة المصرية .

ذلك أنه ، لسبب أو آخر ، أصاب الدولة المصرية مرض يمكن تسميته «رخاوة العظام» ، فانكمشت يدها عن مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وانسحبت من مجال بعد آخر ليحل فيه محلها غيرها . بل لقد أصبحت هى نفسها نهبا سهلا لكل طامع ، يستطيع كل صاحب حظوة أو مال ، أو حتى مجرد الجرأة وبعض الشطارة ، أن يضع يده على أرض ثمينة كانت مملوكة للدولة ، أو أن يعلو بعمارة يبنيها إلى أى ارتفاع يشاء خلافًا للقانون ، أو أن يستورد ما شاء من الممنوعات ، أو يهرّب إلى الخارج ما استطاع أن يضع يده عليه من آثار أو أموال ، أو يهرب هو نفسه إلى الخارج بعد أن يكون قد اقترض من أموال الدولة ما استطاع دون أن يتصدى له أحد فى المطار لإيقافه .

نتجت عن هذا أشياء كثيرة خطيرة ، ولكن من أخطرها أن أصبح المنظر العام فى سنة ٢٠٠٢ ، فيما يتعلق بعلاقة المصريين بعضهم ببعض ، مختلفًا تمامًا عما كان فى سنة ١٩٧٢ . كنا جميعًا تقريبًا فى خندق واحد فى سنة ١٩٧٢ فأصبحنا الآن فى خندقين مختلفين . كنا فى أزمة حقيقية فى سنة ١٩٧٢ : العدو يحتل أراضينا ولا نعرف طريقة لطرده . كنا جميعا نشعر بالخوف والإحباط إزاء العالم المتربص بنا مثلما كان المدرب محمد الحلو يشعر إزاء الأسد سلطان .

ولكن الأمر الآن أصبح مختلفًا تمامًا . فقد تم تقسيمنا خلال هذه الثلاثين عامًا إلى فريقين كل منهما فى معسكر : معسكر الأغنياء ومعسكر الفقراء ، لا يكاد يجمع بينهما شىء ، بل تحكم كلا منهما عواطف مختلفة عن عواطف الآخر . لقد كان هناك دائما بالطبع أغنياء وفقراء فى مصر ، فى عام ١٩٧٢ وفى عام ١٩٥٢ ، وقبل ذلك وبعد ذلك . ولكن انقسام مصر إلى أمتين ، أمة من الأغنياء وأمة من الفقراء (بالمعنى الذى عناه دزرائيلى فى وصف الإنجليز منذ ١٣٠ عامًا) لم يكن قط بهذه الدرجة من الحدة التى نراها الآن . لا يقتصر الأمر على حجم الفجوة الفاصلة بين الأمتين ، وإن كان هذا صحيحًا أيضًا ، وإنما يتعلق كذلك باختلاف فى المشاعر والآمال ونمط الحياة .

* * *

انعكس هذا الانقسام الرهيب على كل شىء فى مصر ، بما فى ذلك السيرك القومى . ظل السيرك القومى تابعًا لوزارة الثقافة ، وظل العاملون فيه موظفين بدرجة أو بأخرى فى هذه الوزارة ، ولكن وزارة الثقافة نفسها قد أصابها ما أصاب مصر كلها من هذا المرض العضال . فقد أصبحت هذه الوزارة وزارتين ، مثلما أصبحت مصر أمتين . هناك وزارة مضيئة ومبهرة تعرفها الشرائح العليا من مستهلكي الثقافة ، وتشمل أشياء مثل دار الأوبرا ومؤتمرات المجلس الأعلى للثقافة ، ومعارض الرسم والنحت التى يفتتحها الوزير ، ومختلف المهرجانات التى تقام لأوبرا عايدة فى الأقصر أو لرأس السنة على سفح الأهرام . . إلخ . وهناك فى الناحية الأخرى معرض القاهرة الدولى للكتاب ، الذى أصبح متنزها لأفراد الشعب وعائلاتهم ، ممن يستطيعون دفع نصف جنيه ثمن تذكرة الدخول ، ويمكن فيه الحصول على مختلف الكتب والسندوتشات الرخيصة نسبيًا ، وهناك أيضًا السيرك القومى .

لقد استرعى انتباه يوسف إدريس فى سيرك سنة ١٩٧٢ بعض مظاهر الفقر والإهمال التى تبدت فى ملابس القائمين ببعض أعمال السيرك أو فى حالة المنضدة التى يستخدمونها فى ألعابهم ، أما الآن فالإهمال واللا مبالاة يتبديان فى كل شىء ، من حالة المقاعد التى يجلس عليها المتفرجون ، إلى الخيمة الممزقة التى تحيط بهم وتسمح بدخول البرد القارص الذى يدفع بعض المتفرجين ، فى ليالى الشتاء إلى الخروج وأولادهم قبل أن ينتهى العرض ، ناهيك بالطبع عما يتقاضاه هؤلاء الفنانون النادرون فى الشجاعة والمهارة من مرتبات يخجلون من ذكرها . إن بعض أمهر اللاعبين فى السيرك يتقاضى مرتبًا قدره ٢٥٠ جنيها فى الشهر ، وكثيراً ما تقع عليهم مسئولية شراء الملابس التى يظهرون بها أمام الجمهور .

هكذا انقسم السيرك إلى أمتين : فى قمته بالطبع أسرة الحلو مؤسس السيرك ، التى يقال إنها تستأجر السيرك من الحكومة عن طريق شركة قطاع خاص تحت أسماء مختلفة ، فهى تسمى أحيانا شركة السيرك المصرى الأوروبى ، وأحيانًا باسم شركة الألعاب الترفيهية ، ولكن كثيرين يؤكدون أن صاحب الشركة الحقيقى هو إبراهيم الحلو مدير السيرك . أما فى قاع السيرك فيقبع عامل بسيط اسمه سليمان عاشور سليمان يبلغ من العمر ٥٣ عامًا ، ويعمل فى السيرك منذ أن كان فى العشرين من

عمره . بعد ثلاثة وثلاثين عامًا من العمل فى السيرك كان مرتبه الشهرى لا يزال مائة جنيه ، لم يعثر على من ترضى بالزواج منه ، ورغبة منه فى توفير النفقات أصبح ينام فى السيرك بين أقفاص الحيوانات .

* * *

لابد أن فى مصر اليوم ملايين من الرجال من أمثال سليمان عاشور سليمان ، ولكن قليلا منهم من يمكن أن يحدث له مثل هذا الحادث الفظيع الذى حدث للسايس سليمان فى ٤ من يناير سنة ٢٠٠٢ . فبعد أن انتهى عرض السيرك فى تلك الليلة ، وقام سليمان عاشور هو وزملاؤه بقيادة الحيوانات إلى أقفاصها ، اضطر سليمان لسبب أو آخر ، إلى السير على بعض هذه الأقفاص وكان من بينها قفص نمر اسمه محسن . اختلفت الروايات عما حدث بالضبط ، فقيل إن إحدى رجليه انزلقت من بين قضبان الحديد فأصبحت فى متناول يدى النمر فقبض عليها النمر والتهمها . ولكن قيل أيضًا ، وهذا هو ما يبدو أقرب إلى المعقول ، إن النمر أخرج أظافره من بين قضبان الحديد فأمسك بحذاء سليمان ولم يتركه يفلت منه حتى جر ساق سليمان إلى داخل القفص والتهمها . نقل سليمان عاشور إلى المستشفى حيث أجريت له عملية بتر الساق وأنقذت حياته .

عندما نشر الخبر على الناس فى الصحف والمجلات ، وعرف الناس بأمر سليمان عاشور الذى لم يكن أحد يعرفه ولا خطر ببال أحد قط من قبل ، عرف الناس لأول مرة أن من الممكن أن يقضى شخص فى مصر ثلاثة وثلاثين سنة من عمره فى عمل مضن وخطر للغاية ، ولا يحصل على مرتب أكبر من مائة جنيه فى الشهر ودون أن يكون له معاش ولا تأمين صحى .

غمر المصريون عم سليمان بعطفهم ، فزاره فى المستشفى عدد كبير من الناس من الكبار والصغار ، فنانون مشهورون ورجال ونساء مجهولون تركوا له مبالغ من المال فى ظرف وانصرفوا دون أن يفصحوا عن أسمائهم . ولم يتعجب زواره مما رأوا منه من استسلام لقضاء الله ورؤيته ما حدث قدرًا حتميًا لا فرار منه . وإنما الذى أثار عجبهم بالفعل أن وجدوا أن مصدر قلقه الوحيد هو احتمال استغناء السيرك عنه

بعد أن فقد ساقه ، وأن الشيء الذي يعيد تكراره المرة بعد المرة ، وكأنه يطلب من زواره أن يساعدوه في تحقيقه ، هو أمله في أن يعود إلى وظيفته في السيرك كما كان قبل الحادث . إلى هذا الحد إذن تواضعت آمال المصريين بعد ثلاثين عامًا من الانفتاح الاقتصادي الذي وعدوا بأنه سيجلب الرخاء للجميع .

لم تعد مشكلة المصريين ، كما كانت قبل ثلاثين عامًا ، هي ذلك الشعور الثقيل الذي خلقه اعتداء إسرائيل عليهم في سنة ١٩٦٧ واحتلالها لسيناء ، الأمر الذي أدى في نظر يوسف إدريس ، إلى حادث هجوم الأسد سلطان على المدرب محمد الحلو وقتله . لم يكن هدف الأسد سلطان ، في رأي يوسف إدريس ، إلا أن يستثير في محمد الحلو ما عهده فيه من حماسة قديمة وجرأة وثقة بالنفس ، فحاول في البداية أن يثير فيه بعض الغضب بأن لوح له بيده وكأنه يزمع الهجوم عليه ، فلما رأى الخوف يرتسم على وجه محمد الحلو ورآه يرتد خطوة إلى الوراء ، غضب الأسد ونهش جسم الحلو مما أدى إلى وفاته . ولكن الأسد نفسه لم يكن في ذهنه على الإطلاق أن تؤدي هذه الحركة من جانبه إلى وفاة مدربه العزيز عليه . لقد كان فقط يحاول أن يعيده إلى سابق عهده . فلما فشل وأدت حركته المشئومة إلى وفاته أصاب الأسد سلطانا اكتئاب شديد ، وامتنع عن تناول طعامه أيامًا حتى مات هو الآخر ولحق بصاحبه .

الأمر في حادثة السايس سليمان والنمر محسن مختلف تمامًا . الأمر لا يدور حول الشجاعة والخوف ، الشعور بالأمل أو بالإحباط ، بل أصبح الأمر كله يدور حول شيء واحد هو الجوع . السايس سليمان جائع ، والنمر محسن جائع ، ونصف الشعب المصري قد تحول إلى أمة من الجوعى .

ذلك أنه تبين من المعلومات التي نشرت على الناس عن السيرك ، أن في السيرك نحو عشرين أسدًا ونمرًا ، يحتاج الواحد منهم إلى نحو ٢٥ كيلو جرامًا من اللحوم يوميًا . وإدارة السيرك تشتري كل يوم هذه الكمية من اللحوم ، وإن كانت توفيرًا للنفقات لا تعطي الأسد أو النمر هذه الكمية كلها من لحم الجاموس أو الأبقار بل تعطيه في بعض أيام الأسبوع كمية من لحم الحمير الأرخص سعرًا . ولكن إطعام الأسود أو النمور بلحم الحمير لا يخلو من خطر . إذ إن لحم الحمير يحتوي بطبعه

على كمية من السكر أكثر مما يحتويه لحم الجاموس أوالبقر . وهو فى هذا أقرب إلى لحم الإنسان ، وترتب على هذا أن التعود على لحم الحمير قد يجعل الأسد أو النمر أكثر اشتهاء للحم الإنسان ، أى أكثر توحشًا .

هل يمكن ، فى ضوء هذه الحقيقة ، أن يكون تفسير ما حدث للنمر محسن والسايس سليمان ، أن شخصا ما قرر أن يطعم النمر كمية أكبر من لحوم الحمير توفيراً للحوم الأخرى ؟ أو حتى طمعًا فى الحصول لنفسه على هذه الكمية من اللحوم الأخرى ؟

لابد أن يكون هذا هو السبب فى إمساك النمر بطرف حذاء السايس سليمان حتى سحب رجله إلى داخل القفص ، إذا كان هذا هو بالفعل ماحدث . ولكن حتى إذا كانت الرواية الأخرى هى الصحيحة ، فإن انزلاق رجل السايس من بين القضبان لا يجب أن يعتبر شيئًا من طبيعة الأمور ، إذ أنه شىء بالغ الخطر ، ومن ثم فلا يتوقع حدوثه إلا إذا كان السايس نفسه فى حالة غير عادية ، يصبح من السهل فيها أن يفقد توازنه أو يسىء التقدير فى اختيار موضع قدمه ، أو فى الإقدام على السير على الأقفاص بدلاً من أن يسير على الأرض . واحتمال حدوث أى شىء من هذا أكبر مع رجل جائع أكبر منه مع غيره . ولماذا نستغرب أن السايس سليمان كان جائعًا بدوره ، ومرتبه ظل ثابتًا عند مائة جنيه بينما تضاعف سعر اللحم عدة مرات ؟

ولكن الجوع لا يقتصر بالطبع على السايس سليمان والنمر محسن وحدهما ، فلابد أن نصف موظفى وزارة الثقافة على الأقل هم بدورهم من الجوعى بدرجة أو بأخرى ، وبشكل أو آخر . فالحقيقة هى أنه لا يجب أن يخدعنا اسم الوزارة فنظن أن كل العاملين فيها من المنشغلين حقًا بهموم ثقافية ، أو أن الانشغال بالثقافة يتعارض مع الشعور بالجوع . لا يجب أن ننخدع بهذا ، فوزارة الثقافة كما سبق أن أشرت قد انقسمت ، مثلما انقسمت الأمة المصرية كلها ، إلى أمتين . ولابد أن هناك آلافا مؤلفة من موظفيها ، من المنتمين إلى ذلك القسم الثانى المغبون ، ممن يقومون ببيع الكتب فى مكتباتها مثلاً ، أو يحملون الكتب من مخازنها ، أو يقودون سيارات الوزارة ، أو ينظفون قصور الثقافة فى القاهرة أو الأقاليم ، فضلا بالطبع عن العاملين فى السيرك القومى ، ممن يقودون الحيوانات من أقفاصهم إلى

المسرح وبالعكس ، أو ممن يحضرون لها الطعام أو يقومون بتنظيفها . . . إلخ . نسبة عالية من هؤلاء لابد أنها تشعر هي أيضًا بالجوع ، بشكل أو بآخر ، أو على الأقل بالخوف من الجوع . مثلما بدا من السايس سليمان الذى يسيطر عليه الخوف من ألا يعود إلى وظيفته السابقة لمجرد أنه فقد إحدى ساقيه .

الخلاصة إذن هى أنه إذا كان نصف الشعب المصرى قد أصبح من الجوعى بعد ثلاثين عامًا من الانفتاح ، فإن نسبة الخائفين من الجوع هي أعلى من ذلك بكثير . بل إنه يدخل فى طائفة «الخائفين من الجوع» نسبة لا يستهان بها من المحظوظين أنفسهم الذين أتاح لهم الانفتاح فرصًا لم يكونوا يحلمون بها للصعود وتكوين الثروات مما نقلهم فى غمضه عين من قاع السلم الاجتماعى أو وسطه إلى قمته ، ومن ثم فالخوف من الجوع لم يفارقهم قط . لهذا السبب لا يبدو أن هناك كمية من الطعام ، مهما كان حجمها ، تكفى لإزالة هذا الخوف من الجوع من قلوبهم ، كما أنه ليست هناك كمية من المال مهما زادت ، تكفى لتحويل اهتماماتهم إلى شيء آخر غير تحصيل المزيد منه ،حتى ولو كانوا يعملون فى وزارة كوزارة الثقافة .

(١٥)

قطار الصعيد

على الرغم من أن ركاب الدرجة الثالثة فى قطارات السكك الحديدية المصرية ، وركاب الميكروباسات الجارية باستمرار بين القاهرة أو الإسكندرية وبين سائر المدن الإقليمية والقرى ، على الرغم من أن هؤلاء يشكلون مع عائلاتهم مالا يقل عن نصف الشعب المصرى ، فإن وسائل الإعلام المصرية تكاد تتجاهلهم تجاهلاً تامًا . فأنت إذا اقتصرت فى تحصيل معلوماتك على التليفزيون المصرى ، ولو بجميع قنواته ، والراديو المصرى ، ولو بكل محطاته ، والصحف والمجلات المصرية ، بمختلف اتجاهاتها القومية واليمينية واليسارية ، لا يمكن أن تعرف أخبار هؤلاء الركاب وعائلاتهم وطريقة حياتهم إلا على نحو سطحى للغاية . صحيح أن بعض هذه الأخبار يأتى فى بعض الجرائد فى صفحات تسمى بأخبار المحافظات أو الأقاليم (ويقصد بها كل محافظات وأقاليم الجمهورية عدا محافظتى القاهرة والإسكندرية) ، ولكن هذه الأخبار فى الأغلب الأعم تتعلق إما بأعمال المحافظ ورجاله ، أو بما تنوى وزارة الزراعة تنفيذه من مشروعات ، دون أن تتعرض إلا نادراً لنوع حياة هؤلاء الناس الذين يشكلون غالبية سكان القطر المصرى وما يصادفونه من مشكلات . صحيح أيضًا أن صفحات الحوادث تتضمن كل يوم تقريبًا، أخبارًا عن حوادث تصادم بين سيارات الأجرة والميكروباسات الذاهبة إلى هذه القرى والمدن الصغيرة أو الآتية منها ، ولكن هذه الأخبار لا تتضمن فى العادة إلا ذكر عدد المصابين فى الحادث ، ووقت وقوعه ، وأرقام السيارات التى تسببت فيه ، وما فعلته النيابة بشأنه .

يتغير الأمر تمامًا عندما تحدث كارثة من نوع كارثة قطار الصعيد رقم ٨٣٢ الذى كان مسافراً من القاهرة إلى أسوان فى مساء الثلاثاء ١٩ من فبراير سنة ٢٠٠٢ وفجر الأربعاء . فعندما يكون حجم الكارثة بهذه الضخامة ، يصبح من المستحيل على وسائل الإعلام أن تتكتم أخبار هؤلاء الناس من أمثال ركاب العربات السبع الأخيرة

من هذا القطار ، والتى احترقت عن آخرها بمن فيها من ركاب وعفش ومقاعد وشبابيك ، وكلها من عربات الدرجة الثالثة . من المستحيل على الصحف والتليفزيون والإذاعة ألا تشارك الناس اهتمامهم بما حدث ، خصوصا أن شبكات التليفزيون العالمية والإذاعات الأجنبية قد سمعت بالخبر وأذاعته محاطًا بما يجدر به من اهتمام حتى من قبل أن يسمع به معظم المصريين . ومادام الناس كلهم فى الداخل والخارج قد سمعوا بالخبر ، وما دام فى الحادث شبهة تقصير وإهمال من جانب الحكومة ، فلابد من أن تدلى الحكومة بعدة بيانات حوله ، بل ولابد حتى من معاقبة شخص أو شخصين ينسب إليهما الإهمال والتقصير ، لكى تظهر الحكومة أنها حكومة قوية وساهرة على مصالح مواطنيها ويهمها المحافظة على حياتهم . ومادام الأمر كذلك فلابد من أن تهتم وسائل الإعلام المصرية بدورها بما حدث .

هكذا امتلأت الصحف والمجلات بأدق تفاصيل الحادث ، ولم تراع الحيطة التى تراعيها عادة فى عدم نشر ما قد يلقى بمسئولية التقصير على مسئولين كبار ، فإذا بالأمر يتكشف عن صورة بالغة الوضوح لحال هذه النسبة الكبيرة من المصريين : كيف يعيشون ، وكيف يتنقلون من مكان لآخر ، وما الأعمال والوظائف التى يمارسونها فى القاهرة ، وكم يتقاضون مقابلها من أجور أو مرتبات ، وكيف تعاملهم الحكومة فى داخل القطارات وخارجها ، وما الذى ينتظرونه هم من الحكومة ، وما الذى يئسوا تمامًا منه . . . إلخ .

والحقيقة هى أنه برغم بشاعة الحادث وضخامة حجم ضحاياه ، فإن ما حدث لا يمكن أن يراه المرء شيئًا غريبًا على الإطلاق ، بل الغريب هو عدم تكرر حدوثه عبر فترات من الزمن قصيرة نسبيًا . أو بالأحرى ، إن حادثًا من هذا النوع يحدث بالفعل فى مصر فى كل يوم ، ولكن الذى يجعل هذا الذى حدث فجر يوم ٢٠ من فبراير حادثًا فريداً ومتميزاً عما عداه ، ليس هو نوع الحادث أو أسبابه ، بل فقط عدد ضحاياه . بل إن الذى يقرأ تفاصيل ما نشر عن الحادث وملابساته ، وما رواه الناجون من الحادث ، وما قاله أهل الضحايا عن أقربائهم الذين فقدوا فيه ، يرى فى المعلومات المتجمعة من هذا كله وصفًا مذهلاً فى دقته وشموله لحالة المجتمع المصرى الآن ، وهو ما سأحاول الآن أن أبيّنه .

* * *

القطار رقم ٨٣٢ الذى يغادر محطة القاهرة فى الساعة ١١,٣٠ مساء كل يوم فى رحلة طولها ١٦ ساعة إلى أسوان ، كان فى ذلك اليوم (٢٠ من فبراير) السابق مباشرة لعطلة عيد الأضحى ، يتكون من ١٤ عربة للركاب ، منها تسع عربات للدرجة الثالثة وخمس لركاب الدرجة الثانية ، بالإضافة إلى عربتين للعفش والقاطرة أو الجرّار .

كل عربة من الدرجة الثالثة فيها مقاعد تكفى لجلوس ٩٦ شخصًا ، ولكنها فى هذا اليوم كانت تحمل ما يزيد على ضعف هذا العدد ، فاستخدم المقعد المخصص لشخصين لجلوس ثلاثة أو أربعة ، وجلس البعض فى الممرات بين المقاعد ، وفى الممرات الضيقة الفاصلة بين العربات ، وجلس أو نام آخرون على الرفوف المعدة أصلا لوضع الحقائب . النوافذ مسدودة تمامًا لا تسمح لأحد بالقفز أو الهرب ، لا من النار فى حالة نشوب حريق ، ولا من الكمسارى إذا كان الراكب قد ركب دون تذكرة . ذلك أن العربات ، وإن كانت هيئة سكك حديد مصر قد تسلمتها من مصانعها فى أوروبا بشبابيك قابلة للفتح والإغلاق ، ركّبت الهيئة على شبابيكها قضبانًا من الحديد تمنع هذا الهرب أو القفز . كما أضاف الركاب إليها حواجز من ورق الكرتون أو حتى من الملابس والبطاطين ، بديلا للزجاج الذى تكسّر مع مرور الزمن ولم تقم الهيئة بتركيب بديل له . ففى ليالى البرد الشديد ، مثل ليالى فبراير ، ومع السرعة التى يسير بها القطار ، يحتاج الركاب إلى ما يسدّون به هذه الشبابيك المكسورة . أما الأبواب فمعظمها مغلق لسبب أو آخر ، أو لا يمكن فتحه إلا بصعوبة بالغة . وحتى إذا كان من الممكن فتحها فإن بعض الأفراد المعروفين جيداً لدى الركاب المنتظمين فى ركوب هذا القطار باسم «البلطجية» ، استولوا على المسافات الفاصلة بين أبواب القطار ومقاعد الركاب ، فوضعوا فيها بعض المشروبات الملوّنة بلون الليمون والمحلاة ببعض السكر ، وكذلك بعض المأكولات التى يبيعونها للركاب بأسعار تزيد بكثير عن سعرها الحقيقى ، وقد يجبرون الركاب على الشراء بل وقد يهينونهم ويعتدون عليهم إذا رفضوا الشراء ، أو يجعلون هذا الشراء شرطًا من شروط الجلوس على المقاعد ، وذلك بالاتفاق مع بعض المسئولين عن القطار من كمسارية ومفتشين وبعض رجال الشرطة ، ومن ثم فلا جدوى من أن يشكو الركاب أمرهم إلى هؤلاء المسئولين .

يمكنك إذن أن تتصور منظر أى عربة من عربات الدرجة الثالثة التسع عندما يصفّر القطار مؤذنا بالقيام . كتل بشرية مكتظة بعضها فوق بعض ، على المقاعد وفى الممرات وعلى الرفوف ، وقد انكمشوا والتصقت أجسامهم حماية من بعضهم لبعض من البرد من ناحية ومن البلطجية من ناحية أخرى . ولا يصبرهم على هذا كله إلا فكرة لقائهم بذويهم لدى وصولهم إلى المنيا أو إدفو أو سوهاج أو أسوان ، وقضاء إجازة العيد معهم ، ورؤية وجوه أطفالهم السعيدة بما حملوه لهم من هدايا من القاهرة .

العربات الخمس الأخرى التى تكوّن «الدرجة الثانية » ، والتى توصف بالدرجة الثانية «العادية» ، تمييزا لها عن الدرجة الثانية «الممتازة» التى لا توجد فى أمثال هذه القطارات ، لا تفضل عربات الدرجة الثالثة إلا فى أنها أقل ازدحامًا وأقل تعرضًا لإيذاء البلطجية ، ولكن هذه العربات كلها ، ثالثة أو ثانية عادية ، تشترك فى أشياء أخرى مهمة ، منها غياب أى صلة بينها وبين القاطرة التى يجلس فيها سائق القطار . هذا السائق لا يشعر فى الحقيقة بأى رابطة أو التزام اتجاه جمهور الركاب ، وإنما هو فقط ينفذ الأوامر التى صدرت إليه ممن هو أعلى منه ، ولكن ليس من شأنه أن يحيط علمًا بأحوال الجمهور وطلباته ، حتى لو كانت هذه الطلبات تتعلق بالحياة والموت . فالسائق ليس أمامه مرآة تعكس له منظر العربات الخلفية ، مثلما تجد مثلاً فى الدول الديمقراطية ، وليس هناك أى وسيلة للاتصال عن طريق أى جهاز من الأجهزة الحديثة أو القديمة بين هذه العربات الخلفية وقاطرة السائق ، وليس هناك جرس إنذار يمكن أن يضغط عليه أحد الركاب ليعلم به السائق أن شيئًا خطيراً يحدث ، والسلسلة التى كان من الممكن شدها فى كل عربة من العربات لإيقاف القطار عند الضرورة ، مقطوعة أو غير موجودة أصلا .

الوضع إذن شبيه جداً بعلاقة الحكومة المصرية بالطبقة الدنيا فى مصر (التى تركب الدرجة الثالثة فى أى قطار) والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى (التى تركب الدرجة الثانية العادية) . أما الطبقة العليا فهى لا تركب مثل هذا القطار ، إذ إنها إذا أرادت الذهاب إلى الصعيد ركبت الطائرة أو قطاراً من نوع مختلف تمامًا ، له شبابيك وأبواب يمكن فتحها ، ومزوّد بمكيفات الهواء وعربات للأكل ، فضلاً بالطبع عن مختلف وسائل الأمان وأفضل أساليب الصيانة ، ناهيك عن خلوّه تمامًا

من البلطجية . لقد ورد مثلاً ، على سبيل الخطإ البحت ، اسم وكيل وزارة الصناعة «مجدى فاروق جرس» على أنه من بين ضحايا القطار ، واستغرب الناس استغرابًا شديداً أن يكون من بين ركاب هذا القطار وكيل لأى وزارة ، ولكن سرعان ما صُحح الخطأ فى مكان بارز فى صحيفة الأهرام ، ووضعت الأمور فى نصابها ، إذ تبيّن أن المصاب الحقيقى والمحجوز بمستشفى العياط شخص اسمه مجدى فاروق جرجس ، ولا صلة بينه البتّه وبين وكيل وزارة الصناعة .

* * *

فى الساعة الواحدة والربع صباحًا وقعت الواقعة . ماس كهربائى بسيط حدث فى العربة الأخيرة من القطار ، مما قد يرجحه أقوال بعض الناجين الذين شهدوا بأنهم شمّوا رائحة «شياط» فى هذه العربة بمجرد قيام القطار من محطة القاهرة ، أو انفجار حدث فى موقد كيروسين كان يجرى استخدامه بجوار باب العربة رقم (١١) ، كما يقول التقرير الفنى النهائى المسلم للنيابة . على أى حال فقد تحوّل الماس الكهربائى أو اشتعال موقد الكيروسين إلى حريق هائل امتد بسرعة من حقيبة ملابس إلى راكب من الركاب إلى مقعد ، ومن عربة من عربات الدرجة الثالثة إلى أخرى ، بسرعة مذهلة بسبب تلاصق هذه الأجسام كلها وتكدّسها بعضها فوق بعض . حاول البعض أن يلقوا بأنفسهم من الشبابيك فلم يستطيعوا بسبب قضبان الحديد ، وإن كان أحد الركاب قد استطاع أن يمرّر طفله الصغير من بين القضبان وألقاه إلى خارج القطار آملا أن يستطيع هو أن يلقى بنفسه من الباب فلم يستطع الوصول إليه . امتد الحريق إلى ست عربات أخرى ، فاشتعلت كلها بالنيران ولم يستطيع الهرب إلا عدد من الشبان الأكثر جرأة أو الأكثر سرعة أو الذين تصادف وجودهم بالقرب من الأبواب ، ففتحوا بعض الأبواب أو كسروها وألقوا بأنفسهم من قطار يسير بسرعة تزيد على مائة كيلو متر فى الساعة ، فسقط بعضهم فى الحقول مصابين بإصابات مختلفة وفقدوا وعيهم حتى التقطهم بعض الفلاحين فى الصباح . وسقط بعضهم فى ترعة الإبراهيمية . وانتشل من هؤلاء الذين قفزوا من القطار ١٨ جثة ، ولكن نجا منهم آخرون ، إما ليسلموا الروح بعد أيام وإما ليرووا لنا ما رأوه وهم فى حالة أقرب إلى الهذيان وفقدان الوعى .

تبيّن بعد أن انتهى كل شيء أن السائق لم يدرك أن القطار قد اشتعلت فيه النيران إلا بعد أن سار مسافة ١٨ كيلو مترا من النقطة التى بدأ عندها الحريق . وقال السائق إنه لم يعرف بوجود الحريق إلا عندما مرّ القطار بمنحنى أبو عمّار الذى سمح لمساعد السائق بمجرد النظر إلى الوراء أن يرى العربات الخلفية . ولكن قيل أيضًا إن الذى نبه السائق إلى الحريق هو سائق قطار آخر كان يسير فى الاتجاه المعاكس ، وهنا فقط قام السائق بإيقاف القطار وقام هو ومساعده بفصل العربات المحترقة عن بقية العربات ، وسار بعربات الدرجة الثانية وعربتين محظوظتين من عربات الدرجة الثالثة مكملاً رحلته إلى أسوان . ولكن لا أنابيب الإطفاء ولا سيارات المطافئ ولا عربات الإسعاف كان بوسعها أن تفعل شيئًا ، فعندما وصلت كانت العربات السبع قد تحولت بما فيها من جماد وبشر إلى شىء أشبه بقطع من الفحم .

* * *

من قراءة ما نشر عن شخصيات الضحايا ، عن هوياتهم والقرى أو المدن التى أتوا أصلا منها ، والأعمال التى يتكسبون منها فى القاهرة ، يمكننا أن نحصل على صورة مركّزة لحالة الطبقة الدنيا فى مصر اليوم . إن بعض هؤلاء الضحايا طلبة جامعيون فى كلية من الكليات « الشعبية » التى لا تتطلب مجموعًا عاليًا أو إنفاقًا كبيرًا على الدروس الخصوصية ، ككلية التعاون مثلا أو الخدمة الاجتماعية ، وكانوا ذاهبين لقضاء إجازة العيد القصيرة مع ذويهم . وبعضهم من الموظفين الصغار فى الحكومة أو إحدى الشركات ، ولكن الغالبية العظمى من العمال ، يصفهم ذووهم بأوصاف مختلفة من بينها : عامل بوفيه ، أو عامل تراحيل ، أو بائع متجول ، أو مجنّد أو بواب . . . إلخ . الأهم من هذا عدد من يعولونهم فى الصعيد ، بالرغم من ضآلة ما يتقاضونه من أجور فى القاهرة . بعضهم يعول زوجة وأربعة أطفال أو أكثر ، وبعضهم يعول أبوين مسنّين وعددا لا يستهان به من الأشقاء والشقيقات المتعطلين عن العمل ، وبعضهم يعول هؤلاء وأولئك ، أى زوجة وأطفالا وأبوين وأشقاء . ومن ثم فالفاجعة لدى ذويهم فى الصعيد ليست فقط فاجعة عاطفية أو نفسية ، بل هى كارثة مالية أيضًا . ولكن هناك أيضًا عددا لا بأس به من المتبطلين الذين عجزوا عن العثور على عمل فى بلدهم فى الصعيد وجاءوا إلى القاهرة أملاً

فى العثور على عمل فلم يجدوه فى القاهرة أيضًا ، وهاهم أولاء يعودون إلى الصعيد خالى الوفاض . إذن فضحايا قطار الصعيد عينة تمثل تمثيلاً صادقًا تلك العلاقة الفاسدة التى سادت بين الصعيد والعاصمة عبر العصور دون أن يطرأ عليها تحسّن يذكر : قطار كثيب محطم يكاد يكون هو نفسه القطار الذى ركبته منذ خمسين أو ستين عامًا وأنا طفل صغير ، دون أن يجرى طلاؤه مرة واحد منذ ذلك الوقت ، أو هكذا يبدو منظره لى ، وركاب بلغ بهم الفقر مبلغًا جعلهم يقبلون هذه المعاملة المهينة سواء من هيئة سكة الحديد أو من البلطجية الذين يبيعون لهم المشروبات والسندوتشات بالقوة . وها هى ذى القاهرة (التى تستحق اسمها بجدارة) ترسل كل يوم إلى الصعيد عدة قطارات وتعود بآلاف مؤلفة من الرجال الباحثين عن فرص للعمل أو الدراسة فلا تعطيهم فى النهاية ، ومهما قضوا فيها من زمن ، فرصًا أفضل من تلك التى تضطرهم إلى ركوب قطارات من هذا النوع ، وإلى التكدس فيها على هذا النحو ، ولا تخلق لديهم أملاً أكبر من مجرد التمتع برؤية الأهل والأقارب لبضعة أيام فى كل عيد .

إذا كان الأمر كذلك ، ففيم كانت إذن كل هذه الاستثمارات والقروض ومعدلات التنمية المرتفعة والمنخفضة ؟ وكل هذا الكلام عن النهضة والتحديث والبعد الاجتماعى ومصالح ذوى الدخل المحدود ؟ بل وما قيمة كل هذا الكلام عن رفع قيمة الدولار وخفضه ، إذا كانت النتيجة ، سواء مع ارتفاع قيمة الدولار أو انخفاضه ، ومع ارتفاع معدلات النمو أو انخفاضها ، هى دائمًا هذا النوع من القطارات وهذا البؤس المستمر عامًا بعد عام وعيدًا بعد عيد ؟ إن تصريحات المسئولين التى نشرت فى نفس الأيام التى امتلأت فيها الصحف بأخبار كارثة قطار الصعيد ، بدت فجأة فى ضوء جديد تمامًا : ما أسخف كل هذا الكلام عن رفع معدلات الاستثمار ، أو عن اعتزام الصندوق الاجتماعى توفير ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا ، أو عن القروض والمنح السخيّة التى حصلت عليها مصر فى مؤتمر شرم الشيخ . . . إلخ . نحن نعرف الآن بالضبط ما الذى يحدث دائما : تطوير سكة الحديد معناه إنفاق عشرة بلايين جنيه على تسيير قطارات سريعة جديدة تحمل السياح من القاهرة إلى الأقصر وأسوان فى أقل من ثلاث ساعات ، بينما يحتاج تجديد كل عربات الدرجة الثالثة فى مصر كلها ، وليس على خط الصعيد وحده ،

إلى أقل من ٤٠٠ مليون جنيه . نحن نعرف الآن معنى خلق فرص عمل جديدة مجزية ، فهى قطعًا ليست لركّاب الدرجة الثالثة فى قطار الصعيد وذويهم ، بل هى لشباب من نوع معين من خريجى الجامعات ممن لم يضعوا أقدامهم قط فى قطار أو حتى فى مترو الأنفاق بالقاهرة .

* * *

إذا صرفنا النظر عن هذا كله ورحنا نتأمل ما الذى حدث لضحايا حادث القطار بعد أن ماتوا بالفعل ، سوف يدهشنا أولاً هذا العدد الكبير من الأسر التى جاءت من الصعيد تحاول أن تعثر على ذويهم ممن كانوا يعرفون على وجه اليقين وجودهم فى هذا القطار فلم يعثروا عليهم . بحثوا عنهم أولاً فى المستشفيات مدفوعين بالأمل فى أن يكون الأمر مجرد إصابة ، فلم يجدوهم بين المصابين . ثم بحثوا عن أسمائهم أو أوصافهم فى كشوف الموتى الذين استطاعت الشرطة أو الإسعاف التعرف عليهم فلم يجدوها . ثم دخلوا وهم فى حالة يأس تام إلى المشرحة فى محاولة أخيرة للتعرف على ما فيها من جثث فلم يستطيعوا هذا أيضًا . ذلك أن التكدس الفظيع للبشر فى العربات السبع ، مع مرور وقت ليس بالقصير قبل أن يكتشف السائق اشتعال النار ، قد حوّل الجثث إلى أشلاء لا يمكن معها تبيّن ملامح أو علامات مميزة ، أو البحث عن ملابس معينة كان الشخص يرتديها قبل موته . لقد اختفت كل المميزات الشخصية التى تفرق فردًا عن آخر ، وتحوّل ركاب الدرجة الثالثة إلى أجزاء متشابهة من كتلة بشرية واحدة سوداء لا تختلف صورتها كثيرًا عن الصورة التى كان يراهم بها أفراد الطبقة العليا فى مصر : كتلة بشرية واحدة لا فرق بين أى فرد فيها والآخرين . وكأن النار كانت تعرف كيف يعامل هؤلاء الناس فى حياتهم فعاملتهم المعاملة نفسها . الجديد فقط بعد حدوث كارثة القطار هو أن التمييز بين فرد منهم والآخرين قد أصبح الآن متعذرًا حتى على ذويهم وأقاربهم .

ولكن هذا الانصهار المذهل للركاب فى كتلة بشرية واحدة سمح للسلطات المسئولة بأن تقدّر عدد الموتى كما تشاء ، فقامت هذه السلطات بتثبيت الرقم المعلن عند رقم ٣٧٥ شخصًا ، وكأنه رقم واحد يقينى ، مع أن كل شىء يشير إلى أن عدد

الضحايا لابد أن يكون أكثر من هذا بكثير ، وأنه لا يمكن التعبير عنه برقم واحد مقطوع به . ذلك أن كل عربة من العربات السبع المحترقة ، وإن كانت مجهزة فى الأصل لاستقبال نحو مائة راكب ، وصفها الناجون بأنها امتلأت بأكثر من ضعف هذا العدد ، وهذا يجعل عدد ركاب العربات المحترقة أقرب إلى الألفين منه إلى مائتين أو ثلاثة . ورجال مستشفى العياط يقولون إنهم استقبلوا أعداداً كبيرة من المصابين بإصابات شتى فلم يستطيعوا استيعاب أكثر من ٣٥٠ منهم وحوّلوا الباقين إلى مستشفيات أخرى . وهؤلاء المصابون ليسوا إلا بعض من ألقوا بأنفسهم من القطار ، وقد هلك الآخرون إما بسبب شدة ارتطامهم بالأرض أو بسبب سقوطهم فى الترعة أو بسبب مرور قطار البضاعة الآتى من الاتجاه المقابل وهم فاقدو الوعى على شريطه . فإذا أضفنا هؤلاء إلى أولئك لوصلنا إلى رقم للهاربين من القطار أكبر بكثير من الخمسمائة ، وهؤلاء الخمسمائة لا يمكن أن يمثلوا غالبية ركاب العربات السبع بسبب صعوبة الخروج من القطار للظروف التى سبق شرحها .

والقصص التى يرويها بعض أقارب المتوفين أو معارفهم تتضمن أقوالاً مؤداها أن بعضهم كانوا ينوون السفر فى القطار نفسه، ثم عادوا أدراجهم عندما رأوا درجة ازدحامه ، والبعض وصف درجة الازدحام بقوله إن المسافرين قضوا ساعات السفر واقفين على رجل واحدة . وقد عثر على بعض الجثث بحذاء شريط القطار ، وفى الترعة الموازية له ، ولا نعرف ما إذا كانت هناك جثث أخرى لم تنتشل بعد من خارج القطار . والجثث والأشلاء التى عثر عليها فى داخل القطار هى كما وصفت ، فكيف يتكرر ذكر هذا الرقم (٣٧٥) بهذا الجزم والإصرار ؟ الأرجح أن هذا الرقم قد تم اختراعه اختراعًا لأسباب لا تخفى على اللبيب ، ثم صدرت الأوامر المشددة بعدم الإدلاء بأى تصريح يوحى بغير ذلك (مما يفسّر ثورة مدير مصلحة الطب الشرعى عندما سئل عن تقديره لعدد الجثث وطرده الصحفيين شرّ طردة) . والسلطات واثقة بالطبع من استحالة أن يثبت أحد على أى نحو قاطع صحة أى رقم آخر ، ومن ثم يمكنها أن تقول « على من يشكّك فى صحة هذا الرقم أن يذهب إذا استطاع ويحصى عدد الجثث بنفسه » .

* * *

من بين جثث الضحايا تم التعرف على ١٩٥ شخصية منها ، ذكرت أسماؤهم وأسماء المدن أو القرى التي أتوا منها ، وغالبيتهم العظمى ، كما يجب أن نتوقع ، من الرجال ، ومعظمهم لا يزيد عمرهم على الثلاثين ، وهو ما يتفق مع ما نعرفه ونتوقعه عن سبب وجود معظمهم فى القاهرة . ولكن يلاحظ أنه لم يحظ اسم واحد من هذه الأسماء بالظهور فى صفحات الوفيات بجريدة الأهرام مقرونًا بخبر وفاته فى حادث أليم ، كما هو معتاد عندما يتوفى فى حادث شخص ينتمى إلى طبقة اجتماعية أخرى . ذلك أن حصول المرء على المجد المتمثل فى نشر نعيه بجريدة الأهرام ليس بهذه السهولة ، ناهيك عما إذا كان المتوفى غير معروف الاسم أصلا . إنه وبقية ضحايا القطار الذين لم يتعرف عليهم أحد يُدفنون فى مقبرة جماعية ويهال عليهم جميعًا التراب على أمل أن ينسى الناس الأمر كله فى أقصر وقت ممكن . وتحقيقًا لهذه السرعة ، تم فى آخر لحظة تغيير مكان الصلاة على المتوفين . فبعد أن أعلن أنه مسجد الإمام الشافعى ، وتجمع الآلاف من الأسر والمعزّين حول هذا المسجد ، تم إخطارهم بأن الصلاة ستكون فى مسجد الكحلاوى بالقرب من مكان المقبرة الجماعية . فهرع الناس من مسجد الإمام الشافعى إلى مسجد الكحلاوى ليكتشفوا أن صلاة الجنازة قد انتهت وتم دفن الجثث . ذلك أن سلطات الأمن لابد أنها قدرت أنه يستحيل التكهن فى مثل هذه الظروف بما يمكن أن يفعله المشتركون فى الجنازة .

على أن هذا الدفن الجماعى يسبب مشكلة كبرى لا يسهل حلّها . فأهل المتوفى المسلم لا يتصوّرون أن يدفن فقيدهم دون أن يجرى تغسيله طبقًا للشعائر الإسلامية ، ولا يمكن أن يهدأ لهم بال أو يغمض لهم جفن إلا إذا اطمأنوا على إتمام ذلك على الوجه الصحيح . والإخلال بهذه القاعدة قد يثير لدى أهالى الضحايا من الغضب والثورة ما قد يفوق غضبهم وحزنهم على واقعة الموت نفسها . فما العمل إذن ؟ لقد تفتق ذهن السلطات عن حيلة (وهل تعجز السلطات أبدًا عن الوصول إلى حيلة ؟) وهى الحصول على فتوى من شيخ الأزهر مؤداها أن ضحايا حادث القطار المشئوم هم فى عداد الشهداء ، والشهيد طبقًا للشريعة الإسلامية لا يجرى تغسيل جثمانه قبل دفنه .

من الممكن أن يؤدى هذا الحل إلى طمأنة أهل الفقيد بأنه سوف ينام مستريحًا فى قبره ، ولكن ماذا عن مشكلة أخرى حالّة تتعلق بأحوالهم هم بعد موته ، وقد فقدوا بفقده مصدر رزقهم الأساسى أو الوحيد ؟ الحكومة قررت ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض لكل أسرة من أسر الضحايا ، وأحد الأمراء السعوديين تبرع بأكثر من ذلك ، ولكن هذا وذاك يتطلب بالطبع إثبات الوفاة إثباتًا قاطعًا لا شك فيه، وإلا دخل المحتالون والنصّابون لمحاولة الإفادة مما حدث والحصول على تعويض بغير وجه حق . والسلطات ، كما تعوّدنا منها ، لا تتخذ من إجراءات الحيطة والأمان مثلما تتخذ فى مواجهة المواطنين المحتالين والنصّابين ، سواء فى ذلك المتوفّون والأحياء . ومن ثم فقد اشترطت على أهل المتوفى أن يتعرفوا على جثة فقيدهم أو على الأقل أن يقدموا من الأوراق ما يثبت أنه كان متواجدًا فى هذا القطار دون غيره ، ولم يقفز منه ، ولم تتم نجاته من النار بأى طريقة أخرى ، كما يجب عليهم إثبات علاقتهم بالفقيد ودرجة القرابة التى تربطهم به ، فإذا لم يستطع أهل الفقيد أن يقدموا ما يثبت وفاته على أى نحو قطعى ، فإن من الممكن عَدّه مفقودا ، ولكن هذا يتطلب رفع دعوى أمام المحكمة واستصدار حكم قضائى ، وذلك بعد انقضاء أربع سنوات على الوقت الذى يدعى فيه ببداية غيابه . وفى جميع الأحوال ، إثبات الوفاة أو الفقد ، يجب على أهل الفقيد تقديم ما يثبت أن الفقيد لم يقم بالتأمين على حياته فى أى شركة من شركات التأمين ، إذ لا يجوز الجمع بين التأمين والتعويض . صحيح أن قيام أحد من ركاب الدرجة الثالثة بالتفكير فى التأمين على حياته أمر مستبعد ولكن الحيطة واجبة فى بلد كهذا يحاول فيه الناس الحصول على المال بأى طريق . كل هذا قد يؤدى بالبعض منّا إلى الاعتقاد بأن واقعة الوفاة نفسها قد تكون أرحم وأهون من محاولة استيفاء الشروط المطلوبة للحصول على التعويض .

على أى حال فإن هذه الشروط والتعقيدات قد تلقى بعض الضوء على ما حدث من بعض الأهالى ، إذ بدا بعضهم وكأنه يتعجل التعرف على جثة فقيدهم ويقنع بوجود أى شبه سطحى بين ما يراه وبين ما يعرفه عن الفقيد ، كأن يقول إن هذه القطعة من الملابس أو هذا الحذاء مما كان يرتديه قبل وفاته ، أو أن يستدل على شخصيته بوجود مسمار بلاتينى فى جثة من الجثث ، ويقول إن الفقيد قد أجرى

عملية قبل وفاته لتركيب مثل هذا المسمار . . . إلخ . لقد قال واحد من هؤلاء الأقارب إنه استعجل فى التعرف على جثة أخيه رغبة فى إرضاء والدهما المسّن الذى رفض رفضًا باتًا العودة إلى قريته قبل أن يعثر على جثة ابنه . ولكن من الممكن جدًا أن يكون مثل هذا قد حدث أيضًا بدافع الحصول على شهادة بإثبات الوفاة للحصول على التعويض ، وهذا ما يرجحه حدوث بعض حوادث الالتباس والفوضى ، كقيام أسرة شخص يدعى طه فتحى عبد الحميد بدفن جثته ثم وردت إشارة إلى قريته بأن هناك شخصًا بنفس الاسم يرقد فى مستشفى العياط ولا يزال على قيد الحياة .

مع كل هذا ، فإن الأرجح أن مثل هذه التصرفات لابد أن تكون نادرة ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة للغاية من عدد الضحايا ، إذ شك فى أن الغالبية العظمى من أهالى حادث القطار قد عادوا إلى مدنهم وقراهم وقد خاب رجاؤهم فى العثور على من يبحثون عنه ، سواء حيًا أو ميتًا . شىء واحد ، فيما أظن هو الذى يجعلهم قادرين على الاستمرار فى الحياة على الرغم من كل شىء ، وهو أنه خلال تجاربهم الطويلة أو القصيرة فى الحياة ، لم يحدث لهم قط ما يجعلهم يتوقعون معاملة أفضل من هذه المعاملة .

(١٦)

الدكتوراه

أرجو من القارئ أن يفتح أى صحيفة مصرية أو مجلة ، يومية أو أسبوعية أو شهرية ، أو أى قناة تليفزيونية ، أو أن يستمع إلى أى إذاعة مصرية ، وأن يحصى عدد أصحاب الدكتوراه ، سواء من الكتّاب أو المشتركين فى الندوات أو المعلقين على الأحداث ، أو من الوزراء والمسئولين ، فسوف يجد أن عددهم المطلق وكذلك نسبتهم إلى مجموع الكتاب أو المسئولين ، أكبر مما يمكن أن يجده فى كثير من بلاد العالم الأخرى ، المتقدمة والمتخلفة على السواء . والظاهرة مهمة وجديرة بالانتباه ، لأنها ليست ظاهرة صحية مائة بالمائة ، بل إن لها جوانب سيئة تكشف عن حقائق غير مبهجة فى المجتمع المصرى .

هناك أولاً تلك الحقيقة البسيطة ، وهى أنه ليس كل من كان ضليعًا فى العلم قادراً على توصيل علمه للناس . ووسائل الإعلام ، من صحافة وتليفزيون وإذاعة ، المفروض أن تخاطب الجمهور الواسع وتتطلب أسلوبًا فى المخاطبة يختلف عن المطلوب فى مخاطبة الطالب فى مدرج الجامعة أو قارئ الكتاب المتخصص . ولكن كثيراً جداً من حملة الدكتوراه ممن تتكرر أسماؤهم فى وسائل الإعلام المصرية ، مهما كانوا ضليعين فى علمهم ، لا يملكون هذه القدرة على إفهام الجماهير ، ومن ثم تمتلئ الصحف والندوات المنشورة أو المذاعة بالطلاسم غير المفهومة ، سواء تعلق الأمر بأزمة مصر الاقتصادية ، أو بآثار العولمة ، أو بمشكلات ما بعد الحداثة . . . إلخ .

الأسوأ من هذا أن كثيراً من هؤلاء الكتاب من حملة الدكتوراه كثيراً ما يبدون وكأنهم ، وقد أدركوا هذه الحقيقة البسيطة التى ذكرتها حالاً ، بدلاً من أن ينسحبوا من الساحة بشرف ، راحوا يستغلونها لصالحهم على حساب القراء والمستمعين

المساكين . فحامل الدكتوراه يستطيع ، فى ظل عجز القارئ عن متابعته أو فهم ما يقول ، أن يملأ صفحة كاملة من أى جريدة بكلام يبدو عميقًا وخطيراً ، دون أن يحتوى على فكرة نيرة واحدة . فهو إما يقول كلامًا سبق لغيره قوله عشرات المرات ، وإما يكرر ما يتضمنه أى كتاب مبتدئ فى أوليات العلم الذى حصل فيه على الدكتوراه ، أو يقرر بديهيات معروفة للجميع ، خبرها متضمن فى مبتدئها ، ولكنه يقول كل ذلك بلغة صعبة ، يتعمد أن يكون من المستحيل فهمها على القارئ غير المتخصص ، ويملأ مقاله بالمصطلحات التى يفترض بغير حق أن القارئ يعرف معناها ، ويترجم المصطلح الأجنبى ترجمة حرفية تزيده إبهامًا ، مع أنه كان بإمكانه بتصرف بسيط أو إضافة كلمة صغيرة هنا أو هناك أن يجعل الصعب سهلاً وأقرب إلى فهم القارئ العربى . والكاتب يفعل كل ذلك عمداً ، إذ لو لم يفعل ذلك لانفضح أمره ، ولاتضح للقارئ ألا شىء هناك فى الحقيقة وراء ما يقول ، فالكلام معاد ، أو معروف للجميع ، أو غير صحيح من أصله . فى مثل هذه الحالة يكون ذكر لقب الدكتوراه مقترنا باسم الكاتب وسيلة فعّالة لإخفاء ضعف المقال وخوائه ، بل قد يكون الوسيلة الوحيدة لجعل نشر المقال ممكنًا أصلاً ، إذ يظن القارئ (بل وربما رئيس التحرير نفسه) أن كلامًا يصدر من دكتور كهذا لا يمكن أن يكون خاليًا من المضمون أو تافها ، بل الأرجح أن يكون الخطأ خطأ القارئ الذى عجز عن فهم ما يقرأ ، بسبب إما غبائه الطبيعى وإما قلة حصيلته من العلم .

وهناك طرق كثيرة أخرى يستخدمها مثل هذا الكاتب للتمويه على القارئ وخداعه . ففضلاً عن كثرة استخدام المصطلحات الصعبة وإساءة ترجمتها ، لا بأس من وضع اللفظ الأجنبى مباشرة كما هو ، بحروفه الأجنبية أو المعربّة ، ولا بأس من الإكثار من ذكر أسماء كتّاب أجانب لم يسمع عنهم القارئ ولا ينتظر أن يسمع عنهم ، أو ذكر أسماء كتب أجنبية صدرت حديثًا ، أو الإشارة إلى حضور الكاتب لندوة أو مؤتمر ويذكر أن هذه الندوة أو المؤتمر قد ضمّتا صفوة من أكبر كتاب العالم (مما لابد أن يفهم منه أن كاتب المقال هو أيضا من هذه الصفوة) ، أو الإكثار من الإشارة إلى بعض الأفكار الحديثة التى شاع ترددها على أسماع الناس (كالحداثة وما بعد الحداثة مثلاً) دون أن يقوم الكاتب بشرح ما يقصد بها . . . إلخ .

الظاهرة موجودة أيضًا بين الوزراء وكبار المسئولين ، إذ أصبح من النادر أن تجد وزيرًا أو رئيسًا للوزراء فى مصر من غير حملة الدكتوراه ، وكذلك فيمن يتولون مناصب مهمة فى مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات ، بما فى ذلك وزارات كالتموين والأوقاف ، ناهيك بالطبع عن وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية وقطاع الأعمال ، مما لم يعد من المتصور أن يشغلها شخص غير دكتور . قد يقال : وما العيب فى ذلك ؟ ألا يعنى هذا الارتفاع فى المستوى العلمى ارتفاعًا فى مستوى أداء الوزراء والمسئولين ؟ ولكن الحقيقة هى غير ذلك للأسف ، فى معظم الأحوال. فإذا تحقق بالفعل أداء أفضل فى مثل هذه المناصب بسبب الدكتوراه ، فالأرجح أن يكون هذا مصادفة نادرة يصعب أن تتكرر ، بل والأرجح أن يكون نجاح صاحب الدكتوراه فى منصب الوزارة أو رئاسة الوزارة سببه ليس بالضبط أنه رجل علم ، بل العكس بالضبط ، أى أن يكون رجلاً أخطأ الطريق من البداية ، إذ لم يكن رجل علم فى الأصل بل كان مؤهلاً من البداية للقيام بأعمال من نوع مختلف تمامًا .

ذلك أن من الغنى عن البيان أن منصب الوزير أو رئيس الوزراء منصب سياسى وإدارى يتطلب مواهب وكفاءات لا صلة لها من قريب أو بعيد بما يتطلبه التفوق العلمى . فالنجاح فى السياسة والإدارة يتطلب سرعة فى البت والحزم ، والقدرة على فهم البواعث الحقيقية لتصرفات الناس واختلاف مصالحهم وأهوائهم ، وعلى التعامل معهم وفق هذا الفهم ، بينما العالم بطبعه قد يتردد طويلاً قبل أن يصل إلى قرار ، وقد يرى الجوانب المتضادة فى كل قضية فيزيده هذا ترددًا . وهو أنجح فى حل مشكلة منطقية منه فى حل المشكلات الشخصية أو الإدارية . وبينما السياسى مغامر ومقامر بطبعه ، يفضل العالم عادة المسالمة ويكره الخروج على المألوف فى أمور الحياة اليومية ، إذ يعكّر هذا صفو تفكيره ويحرفه عن مسار بحثه . وبينما لا يتورع السياسى عادة عن ممارسة بعض الرذائل الصغيرة أو الكبيرة ، كالكذب أو النكوص عن الوعد أو خيانة الصديق ، يستنكف العالم عادة ذلك أو لا يجد القدرة على ارتكابه . لذلك كله ، وأكثر منه ، كثيرًا ما يكون شغل صاحب الدكتوراه لمنصب سياسى كبير ، إذا كان عالمًا حقيقيًا وليس عالمًا مزيفًا ، خسارة للعلم دون أن يكون مكسبًا للسياسة .

هذه الظاهرة المتفشية فى مصر ، إن كان لها مثيل فى دولة أخرى ، فى الغرب أو فى الشرق ، فإنى لا أعرفه ، بل ولا أعرف لها مثيلاً حتى فى الدول العربية الأخرى . ففيما أعرفه من بلاد العالم ، من أمريكا إلى اليابان ، ومن المكسيك إلى الهند ، لا تفتح شهادة الدكتوراه الأبواب لصاحبها بهذه السهولة ، وإنما يحتل المناصب السياسية سياسيون ، ويكتب فى الصحف والمجلات من أثبت أن له قلمًا مطلوبًا من جمهور القراء ، ويظهر فى التليفزيون والإذاعة من يحسن الحديث وينطق كلامًا مفهومًا . فإذا حدث وأن كان أحد من هؤلاء السياسيين أو الكتّاب يحمل بالفعل شهادة الدكتوراه ، لم يكن من المهم ذكر ذلك ، بل كان من الأفضل حتى عدم ذكره ، خصوصا إذا كانت المهمة التى يقوم بها صاحبها ، فى السياسة أو الإعلام ، لا تفيد كثيراً من حصوله على هذه الشهادة .

ولكن من المهم أيضًا أن نلاحظ أن هذه الظاهرة هى أيضًا حديثة نسبيًا فى مصر نفسها . فقبل نصف قرن ، أى قبل منتصف القرن العشرين ، كان من النادر أن تجد فى مصر وزيراً حاملاً للدكتوراه ، على كثرة الوزراء المتميِّزين فى ذلك الوقت . فما أعظم ، مثلا وزراء المعارف الذين عرفتهم مصر قبل سنة ١٩٥٠ ممن لم يحصلوا على الدكتوراه ، وفيهم سعد زغلول نفسه ، ناهيك عن وزراء الأشغال أو الصحة . وأما فى الثقافة والإعلام فيكفى أن أذكّر القارئ بأسماء رواد الثقافة المصرية فى العقود الأولى من ذلك القرن وحملة مشاعل الفكر والتجديد حتى منتصف القرن ، إذ كانت الغالبية العظمى منهم من غير حملة الدكتوراه : العقاد وتوفيق الحكيم والمازنى لم يحصلوا على الدكتوراه ، بل كان من أسباب نجاح توفيق الحكيم فى الأدب فشله فى الحصول على الدكتوراه فى القانون فى باريس ، برغم محاولته ذلك خضوعًا لإلحاح أبيه . وأحمد أمين لم يحصل إلا على الدكتوراه الفخرية بعد أن نشر أهم أعماله بدون دكتوراه . كان هذا هو حال روّاد الفكر والثقافة فى مصر فى النصف الأول من القرن ، وكان هذا ، من باب أولى ، حال كبار المساهمين فى الكتابة الصحفية وفى الإذاعة . ففى النقد الأدبى كان أكثرهم شهرة وأكبرهم موهبة ، باستثناء الدكتور محمد مندور ، لا يحملون هذا اللقب ، كأنور المعداوى وسيد قطب وسعيد العريان ، بالإضافة إلى العقاد والمازنى بالطبع . وفى الكتابة السياسية والاجتماعية لم يكن فكرى أباظة أو محمد التابعى أو مصطفى وعلى أمين من حملة الدكتوراه ، ولا شعر الناس أو شعروا هم بأنهم كانوا فى حاجة إلى حملها .

بل يلاحظ أن من كان من هؤلاء الروّاد فى الفكر والنقد والكتابة السياسية حاصلاً على الدكتوراه بالفعل ، كثيرًا ما كان يتجنب ذكر اسمه مقترنا بلقب دكتور ، إما زهدًا فيها وإما اقتناعًا منه أن مقامه لا يتوقف عليها ، أو إدراكًا منه أن من قبيل الخداع استخدام هذا اللقب إلى جانب اسمه إذا كان يكتب فى موضوع لا علاقة بينه وبين موضوع تخصصه الذى حصل فيه على الدكتوراه ، إذ قد يتوهم القارئ فى هذه الحالة أن الكاتب له خبرة خاصة بهذا الموضوع يتميز بها عن غيره ، دون أن يكون هذا صحيحًا . هكذا نجد أن طه حسين مثلا نادرًا ما وضع لقب الدكتور إلى جانب اسمه على ما ينشر من مقالات ، بل ولا حتى على كتبه ، وكذلك الدكتور محمد حسين هيكل ، إذ لم يكن للموضوعات التى يكتبان فيها عادة صلة قريبة بموضوع الدكتوراه . كان الدكتور زكى مبارك حريصا على استخدام اللقب ، بل كان أحيانًا يؤكد على حصوله على أكثر من دكتوراه مما جعله يدعى أحيانًا بالدكاترة زكى مبارك . ولكن زكى مبارك كان ، على علوّ قدرة وكفاءته ، حانقًا أشد الحنق على الأساتذة الجامعيين الذين كان يرى نفسه أفضل من كثيرين منهم ، وكان لاذع الهجاء دائم الثورة والهجوم عليهم ، مما أحفظ هؤلاء عليه ، فاندفع فى المباهاة بعدد شهادات الدكتوراه التى حصل عليها .

كيف نفسر انتشار هذه الظاهرة التى تحمل بعض سمات الوباء ؟ أول ما يتبادر إلى الذهن هو بالطبع أن حملة الدكتوراه عندنا زادوا فى الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة زيادة كبيرة وغير مسبوقة ، كنتيجة طبيعية لانتشار التعليم الجامعى من ناحية، وميل جامعاتنا إلى التساهل فى منح هذه الدرجة مع مرور الأيام من ناحية أخرى ، ومع التوسع فى البعثات الحكومية حتى نهاية الستينيات ، ثم ازدياد عدد المنح المقدمة من مؤسسات أوروبية وأمريكية بعد ذلك . ولكن هذا التفسير لا يغنى كثيرًا ، فهو لا ينفع فى تفسير الإقبال على تعيين حملة الدكتوراه فى مناصب ليسوا مؤهلين لها فى الحقيقة ، كمناصب الوزارة ورئاسة الوزراء ، ولا فى تفسير انتشار أصحاب الدكتوراه فى وسائل الإعلام للقيام بمهام لا يتمتع معظمهم بكفاءة أو موهبة خاصة فى أدائها . لدىّ تفسيران آخران ، أقرب إلى الحقيقة فى رأيى ، أحدهما يتعلق بتولى الوزارة ، والآخر يتعلق بوسائل الإعلام .

أما تولى الوزارة، فالأمر وثيق الصلة بما أحدثته ثورة سنة ١٩٥٢ من انقطاع فى مسيرة الحياة الحزبية فى مصر . كان الترشيح للوزارة قبل سنة ١٩٥٢ يتوقف على الحزب الذى يتولى الحكم ، فلا يأتى للوزارة إلا من ثبت ولاؤه لهذا الحزب وكان عضواً نشيطًا فيه ، ولم يكن هذا يتطلب بالطبع الحصول على الدكتوراه . فلما قامت الثورة ، واستبعدت الأحزاب كلية من الحياة السياسية ، نشأ فراغ كبير لم يكن من السهل ملؤه . كانت تولية الوزارة وبعض المسئوليات الكبيرة لضباط الجيش هو أسهل الحلول وأقربها إلى الذهن ، فى ظروف ثورية تحتاج إلى سرعة الحسم والجرأة فى اتخاذ القرارات . ولكن هناك وزارات تحتاج إلى أصحاب كفاءات من نوع مختلف لا تتوافر فى ضباط الجيش ، كالاقتصاد والمالية والتعليم والصحة والعدل والثقافة . . . إلخ ، ولم يكن من بين أصدقاء قادة الثورة أو معارفهم كثير من هؤلاء . كان لابد أن ينصرف الذهن إلى أساتذة الجامعات ، وكان هذا مبنيا على افتراضين : الأول أن أستاذ الجامعة لابد بحكم ما يحمله من شهادة الدكتوراه أن يكون «صاحب خبرة » ، أي يمتلك الكفاءة اللازمة لإدارة الوزارة «الفنية » ، والثانى أنه لابد أن يكون من بين أساتذة الجامعة من يؤمن بأهداف الثورة . ولكن ما أكثر ما خيبت الأيام الأمل فى كلتا الناحيتين . فخبرة أساتذة الجامعة وعلمهم قد يصلحان فى مدرج الجامعة وليس فى الوزارة ، وإيمان بعض أساتذة الجامعة بمبادئ الثورة قد يكون أقرب إلى التمثيل منه إلى الحقيقة .

فى السبعينيات ظهر سبب جديد لزيادة الطلب على حملة الدكتوراه لشغل المناصب السياسية . ذلك أن الثورة التى سادت فى الخمسينيات والستينيات بدأ الضعف والذبول يعتريها فى أعقاب الاعتداء الإسرائيلى فى سنة ١٩٦٧ ، ثم ، وعلى الأخص ، بعد وفاة جمال عبد الناصر . ولم يعد الولاء لمبادئ الثورة مسوغا كافيًا لاعتلاء المناصب الكبيرة ، بل وربما كان سببا لتضييق فرص اعتلاء هذه المناصب . وهكذا بينما كان من الممكن جداً لرجل بلا دكتوراه أن يحتل منصبًا كبيراً فى الخمسينيات والستينيات إذا ثبت ولاؤه لمبادئ الثورة ، كما كان هذا ممكنًا أيضًا فى الثلاثينيات والأربعينيات إذا ثبت ولاء الرجل لحزب من الأحزاب المهمة ، لم يعد هذا ولا ذاك طريقين من طرق الصعود السياسى ابتداء من السبعينيات ، بل تحولت مهمة الوزراء وكبار المسئولين من مهمة «سياسية» إلى مهمة «تكنوقراطية»

بحتة ، ومن ثم زاد الطلب على أشخاص عديمي اللون من الناحية السياسية ، ومن حيث طبيعة الولاء والانتماء . فإذا كان المطلوب هو رجلا ليس له لون سياسي يميِّزه عن غيره فقد ينفع لقب الدكتور في إضفاء بعض الجاذبية عليه عندما يعلن على الجماهير نبأ اختياره للمنصب الكبير.

إن هذا العامل نفسه (انحسار السياسة وصعود التكنوقراطية) يمكن أن يلقى بعض الضوء أيضًا على انتشار حملة الدكتوراه في الصحف والمجلات وسائر وسائل الإعلام . فمادام الانتماء السياسي الواضح لم يعد مطلوبا ، فلا بأس من استكتاب الدكاترة . ولكني أظن أن هناك عاملاً آخر وراء شيوع أصحاب الدكتوراه في وسائل الإعلام ، ويتعلق بما طرأ من تغير على الجمهور الذي تخاطبه وسائل الإعلام .

فمن المهم أن نلاحظ الفارق الكبير بين جمهور الصحف والمجلات ، بل والإذاعة أيضًا ، في الثلاثينيات والأربعينيات ، وبين جمهورها في الثمانينيات والتسعينيات . يجب ألا ننسى كم كانت ضآلة نسبة المتعلمين وخريجي الجامعات منذ خمسين عامًا بالمقارنة بنسبتهم اليوم ، كما يجب ألا ننسى الفارق بين مستوى التعليم الذي كان يتلقاه الناس حينئذ ، ومستوى التعليم الآن . كان قراء الصحف والمجلات والمستمعون للأحاديث الإذاعية ، منذ خمسين أو ستين عامًا ، على مستوى ثقافي أرقى بكثير ، ويملكون قدرة أكبر بدرجة ملحوظة على التمييز بين الغث والسمين ، سواء من حيث أسلوب الكتابة أو مضمون ما يكتب . جمهور وسائل الإعلام اليوم أضعف بكثير من حيث حاسته النقدية والقدرة على هذا التمييز ، ومن ثم فإنه إذا كان معيار النجاح والصعود في مجال النشر والكتابة ، منذ خمسين عامًا ، هو أساسا الجودة والامتياز ، فقد أصبح من الممكن جدًّا اليوم أن يحتل كاتب مكانًا ثابتًا على مر السنين ، في الصحيفة أو المجلة أو الإذاعة (والآن في التليفزيون أيضًا) ، دون أن تكون مساهمته على مستوى عال من الجودة والامتياز . إذا كان الأمر كذلك ، فإن لقب الدكتوراه ، يصبح من الممكن استخدامه وسيلة للتمويه والخداع ، بدرجة لم تكن ممكنة منذ خمسين أو ستين عامًا . بل إنه في مناخ ثقافي وتعليمي من هذا النوع ، يصبح من السهل أن ينخدع المسئولون عن الصحيفة أو المجلة أو البرنامج الإذاعي أو التليفزيوني ، هم أنفسهم ، بأن الكاتب أو المتكلم

يحمل لقب الدكتوراه ، فيفسحون له المجال دون أن يفطنوا إلى ضعف قدراته ، سواء على ابتكار فكرة جديدة أو على توصيل أفكاره للناس .

عندما شاع إذن أن لقب الدكتور قادر على فتح كثير من الأبواب المغلقة ، وأنه بصرف النظر عن قدرات صاحبه الحقيقية ، يمكن أن يجلب منافع لا يستهان بها ، من حيث المنصب والنفوذ والشهرة ، ومن ثم من حيث جلب المكسب المادى أيضاً ، زادت لهفة الناس على الحصول على اللقب ، بل وسمح البعض لأنفسهم بأن يقرنوا أسماءهم باللقب دون أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة بالفعل . وقد اعتمد هؤلاء على افتراضين كلاهما صحيح : الأول أنه لن يطالبهم أحد ، كلما وصفوا أنفسهم بأنهم دكاتره ، بأن يبرزوا له الشهادة الدالة على حصولهم بالفعل على هذا اللقب . والافتراض الثانى ، أن تكرار نفس الخبر فى وسائل الإعلام يمكن أن يحوّل الكذبة إلى حقيقة ، ومن ثم فإنه مع تكرر ذكر الاسم مقرونا بلقب دكتور فى صحيفة بعد أخرى ، وفى ندوة تليفزيونية إثر ندوة ، يألف الناس الأمر وتكرره الصحف ووسائل الإعلام الأخرى كأنه حقيقة فيصبح حقيقة .

كانت النتيجة الحتمية لزيادة استخدام اللقب على هذا النحو أن انخفضت بالتدريج قيمته ، بالضبط مثلما حدث لقيمة النقود . بل كثيراً ما يحدث الآن أن ينادى شخص شخصًا آخر لا يعرفه ، بقوله «يا دكتور . . » بدلاً من النداء الشائع قبل خمسين عامًا « يا أفندى» أو « يا بيه . . »، وربما لا يمضى وقت طويل حتى يفقد اللقب أى ميزة فى أعين الناس ، ويصبح على الكاتب فى الصحيفة أو المتحدث فى الإذاعة أو التليفزيون أن يبحث له عن طريقة أخرى لخداع الناس .

(١٧)

الدين والدنيا

لا يمكن أن أعُدّ نفسى ، أو أن أعُدّ أسرتى ، عيّنة ممثلة للمصريين بوجه عام . بل ولا يمكن أن يُعَدّ أى شخص مصرى ، أو أى أسرة مصرية عينة ممثلة للمصريين . فالمصريون طبقات وشرائح ، أغنياء وفقراء ، من الريف أو الحضر ، متعلمون وأميون ، مسيّسون (أى مهتمون بأمور السياسة) أو غير مسيّسين . . . إلخ . ومع هذا فإن من الممكن أن يكون فهم الجزء ، فى بعض الجوانب على الأقل ، عاملاً مساعداً على فهم الكل . ومن ثم يمكن أن يؤدى تتبع ما طرأ من تغيرات على أسرة ما ، كأسرتى مثلاً ، مع مرور الزمن ، إلى إلقاء بعض الضوء على بعض التغيرات المهمة التى لحقت بالمجتمع المصرى ، أو على الأقل تلك التى طرأت على شريحة اجتماعية معينة من شرائح المجتمع المصرى ، فى بعض جوانب سلوكها ونوازعها ونمط حياتها .

وسوف أحكى للقارئ الآن قصة لتغير مهم طرأ على بضعة أجيال من أسرتى ، عبر فترة تزيد على مائة عام ، فى جانب معين دون غيره ، يمكن أن أطلق عليه «علاقة الدين بالدنيا» . ويدفعنى إلى رواية هذه القصة اعتقادى أن هذا التغير الذى طرأ على أجيال متتالية من أسرتى ، قد يكون ممثلاً صادقًا إلى حد كبير لما طرأ من تغير ، فى هذا الجانب بالذات ، على الشريحة الاجتماعية التى تنتمى إليها أسرتى . وهى شريحة تنتمى إلى الطبقة المتوسطة المصرية ، وتعيش فى الحضر ، وتحظى بقدر لا بأس به من التعليم . وهى قصة تتناول أربعة أجيال : جيل جدى وجيل أبى ، ثم جيلى وجيل أولادى .

* * *

فى سيرة أبى الذاتية التى نشرها فى منتصف الخمسينيات (كتاب «حياتى» لأحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٨) ورد الوصف التالى لشخصية جدى ولنوع نظرته للعلاقة بين الدين والدنيا :

«متدين أشد التدين ، يكثر من الصلاة ومن قراءة القرآن والحديث ، ويزكى ويصرف زكاته على الفقراء من أقاربه ، ويصوم ويحج ويتهجد بالليل ويبتهل إلى الله . وإذا صدرت منه سيئة أو ما يظنها سيئة أكثر من الندم والاستغفار والتوبة . زاهد عن السعى فى طلب الرزق إلا بمقدار ما تحتاج إليه أسرته ، فإن زاد شيئًا فبقدر ما يدخره ليوم الحاجة . يكثر من ذكر الموت ويتبع ذلك بأحاديث يحفظها فى تفاهة الدنيا وحقارة شأنها وهوانها على الله . بنى مقبرة يذهب إليها ليتلو عندها القرآن يرجو بذلك أن تكون منزلاً مباركًا له عند وفاته . يهزأ بالدنيا وزخرفها ومباهجها . رأيته مرة يلبس كسوة تشريف ليذهب إلى حفلة المحمل ، ثم يقف فى الغرفة قليلا مترددًا ، ثم يخلعها ويرميها بيده إلى أحد أركان الغرفة ويقول : إنما الحياة الدنيا لهو ولعب وزينة ، ويجلس بعد ذلك يتلو القرآن . . . وهو بسيط فى أكله وشربه ولبسه ونومه ، حتى ليأكل ما قدم إليه من غير ضجر ، وينام على حشية من غير سرير ، ويلبس فى دقيقة ملبسه البسيط فى غير أناقة . دنياه التى يعرفها أزهره ومسجده وكتبه ومن يتصل به من أهل حيّه . أما السياسة والاحتلال ، وأما شئون الاقتصاد ، وأما الحياة الاجتماعية والمدنية عما يجرى وراء حيّه فلا يعلم عنها شيئًا ، فهو لا يقرأ الجرائد إلا إذا وقعت فى يده عرضًا ، ولا يجتمع بالناس يتكلمون فى الشئون العامة إلا قليلا » . (ص ٢١١ ـ ٢١٣) .

هذا رجل يملأ الدين حياته ، وتكاد تتحول حياته اليومية كلها إلى ممارسة لواحدة أو أخرى من شعائر الدين . بل والدين عنده يتعلق بالخلاص الروحى فى الأساس ، ولا يتعلق فى ذهنه بقضية سياسية أو اجتماعية أو بهدف « نهضة الأمة » . فقضية نهضة الأمة قد تطوف بخاطره ولكنها لا تشغل باله ، فالأرجح عنده أن حال الأمة كما كانت عند مولده ستكون هى حالها عند وفاته . وإرادته هو على أى حال ، وما يمكن أن يصنعه هو ، ليس مما تتوقف عليه نهضة الأمة . فليس فى قدرته أن يفعل شيئًا من أجل إحداثها ، وإنما سوف تحدث هذه النهضة فقط عندما يشاء الله .

* * *

كان أبى رجلاً متدينًا بلا شك ، ولكن العلاقة بين الدين والدنيا فى نظره كانت علاقة مختلفة جدًا عما كانت فى نظر جدى . خلاصه الروحى مهم بلا ريب ، ولكن يبدو أن الأهم عنده هو خلاص أمته . إنه لا يكاد يكف عن التفكير فى «سبل إصلاح الأمة »، وفى «أسباب تأخر أمته بينما تقدم غيرها » . عندما يتزوج يذهب للمصور لكى يلتقط له صورة تذكارية بمناسبة الزواج ، ويكتب وراء الصورة بضع كلمات لوصف مشاعره فى تلك المناسبة المهمة ، فإذا به يختم هذه الكلمات بقوله «أرجو من الله أن يعيننى على القيام بعمل عظيم أخدم به أمتى من الناحية الخلقية والاجتماعية » . وعندما كان طالبًا بمدرسة القضاء الشرعى يطلب إليه أن يعدّ محاضرة لإلقائها على الطلبة والأساتذة وضيوف المدرسة فيختار موضوعًا لمحاضرته «أسباب ضعف المسلمين »، ويرد هذا الضعف إلى سببين أساسيين : فساد نظام الحكم ، وأن رجال الدين «شايعوا الحكومات الظالمة وأيدوها وتآمروا معها وبثوا فى نفوس الشعب الرضا بالقضاء والقدر والاعتماد على نعيم الآخرة إذ حرموا نعيم الدنيا . «(كتاب حياتى ، ص ١١٤) . وهو يكتب تاريخ الحياة العقلية للإسلام فى عدة أجزاء ، بهذا الدافع وحده ، وهو أن تُستخلص من الماضى دروس تعيننا على تحقيق النهضة فى المستقبل . . إلخ .

كل هذا الانشغال بنهضة الأمة كان فارقًا أساسيًا بين موقف أبى وموقف جدى من العلاقة بين الدين والدنيا . ولكن كان هناك شىء مهم يجمع بينهما . ذلك أن الأمة التى كان أمر نهضتها يشغل بال أبى كانت هى أمة المسلمين ، وهى الأمة التى لم يكن جدى ليشعر بالانتساب إلا إليها .

عندما كتب أبى كتابه «زعماء الإصلاح فى العصر الحديث »، لم يقتصر على الزعماء المصريين ، ولا حتى الزعماء العرب ، بل أضاف إلى هؤلاء مدحت باشا من تركيا ، والسيد أحمد خان من الهند ، فقد كانت قضيتهم جميعًا ، فى نظر أبى ، قضية واحدة ، وهى إصلاح حال المسلمين والنهوض بالأمة الإسلامية .

كان أبى يشعر بولاء قوى لقضية نهضة مصر ، وقضية نهضة العرب ووحدتهم ، ولكنه ظل حتى وفاته فى منتصف الخمسينيات يرى أن هذه وتلك ليستا إلا جزئيتين

فى كل أكبر وأهم وهو قضية نهضة المسلمين . كان اهتمامه مثلا بثورة كمال أتاتورك فى تركيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بالغ الشدة ، إذ كان يهمه جداً أن يصل إلى قرار فيما إذا كان ما فعله أتاتورك فى تركيا يصلح أو لا يصلح للتطبيق خارجها . كانت تركيا فى نظر أبى ، تدخل فى دائرة «الأمة» التى ينتسب إليها ، مثلما كانت فى نظر جدى ، ولكن جدى لم يكن على استعداد بالطبع ، لو لفت أحد نظره إلى ما يحدث فيها ، أن يقبل سماع أى كلمة توحى ولو من بعيد بإعادة تفسير الدين بحجة «الإصلاح» أو « النهضة الاجتماعية » . بينما كان أبى على استعداد للاستماع إلى مثل هذا ومناقشته والاتفاق مع بعضه .

لم يكن هذا الاختلاف بين موقف أبى وموقف جدى من قضية «الدين والدنيا» شيئًا غريبًا بالمرة ، أو مما يصعب تفسيره . إذن ، فلننظر كيف نشأ جدى وتعلم ، بالمقارنة بنشأة أبى وتعليمه . لقد ولد جدى قبل منتصف القرن التاسع عشر بقليل ، فى حوالى عام ١٨٤٥ ، وفى ظروف سياسية وثقافية تغرس فى الذهن والقلب الاعتقاد بأن الكيان الأكبر الذى ينتسب إليه رجل مثل جدى ليس هو الدولة المصرية ، ولا الأمة العربية ، بل « أمة الإسلام » . كانت فكرة القومية ، سواء المصرية أو العربية ، على الأقل حتى بلغ جدى سن الأربعين ، غير مألوفة بالمرّة لدى المصريين . فكل من الفكرتين لم تكن قد نبتت فى مصر قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولم تترعرع إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . والتعليم الذى تلقاه جدّى تعليم أزهرى بحت ، والدنيا التى يعرفها لا تتجاوز حدود القاهرة ، بل وحتى القاهرة لا يكاد يعرف عنها إلا حىّ الأزهر والجيزة .

أما أبى فقد كان عالمه المادى والفكرى أوسع بكثير . لقد ولد بعد خمسة أعوام من ثورة عرابى ، ورأى جنود الاحتلال الإنجليزى وهو صبى ، وحدثت حادثة دنشواى وهو فى العشرين من عمره ، وقرأ فى الجرائد عن صدور الحكم بالإعدام على أربعة من أهل دنشواى وعلى آخرين بالسجن والجلد ، مقابل موت ضابط إنجليزى جاء إلى دنشواى لصيد الحمام ولا يعرف ما إذا كان قد مات من إصابته بضربة عصًا من أحد الأهالى أو بضربة شمس ، فبكى أبى وكل من معه بكاء مرّاً

عندما قرءوا عن هذه الأحكام . وعلّم أبى نفسه الإنجليزية وقرأ بها ، ليس فقط عن تاريخ الإسلام بل وفى الفلسفة والأدب والتاريخ . . . إلخ . صحيح أنه بكى عندما ركب القطار إلى طنطا ، وهو فى السادسة عشرة من عمره ، إذ كان يفارق أهله لأول مرة ، ولكنه سافر فى منتصف العمر إلى تركيا ولبنان وسوريا ، بل ورأى بعض البلاد الأوروبية وإن كان هذا بعد بلوغه الخمسين من عمره .

هكذا اتسع العالم الذى عرفه أبى ورآه بعينه ، فإذا بولائه العميق للدين يقوم بجواره اهتمام أيضًا بشئون الدنيا . يحترم الدين ويبجله ولا يقبل من أحد أن يستهين به ، ولكنه أيضًا لا يستهين بالمال والنجاح الدنيوى ، وتشغله قضايا النهضة فى هذا العالم كما يشغله الثواب والعقاب فى العالم الآخر ، فإذا به يصف نفسه فى مقال كتبه بعنوان «صديق » ، ولم يكن يعنى إلا نفسه ، فيقول : « اصطلحت عليه الأضداد وائتلفت فيه المتناقضات . يتلاقى فيه مذهب أهل السنّة بمذهب النشوء والارتقاء ، ومذهب الجبر بمذهب الاختيار ، وتجتمع فى مكتبته كتب خطية قديمة فى موضوعات قديمة ، أكلها الأرضة ونسج الزمان عليها خيوطًا ، وأحدث الكتب الأوروبية فكرًا وطبعًا وتجليدًا . ومن أصدقائه السكير والزاهد ، والفاجر والعابد . . » .

* * *

ثم جئت أنا لأجد أبى على هذه الحال . لم أذهب إلى كتّاب ولا إلى الأزهر بل إلى مدرسة حديثة فى مصر الجديدة ، أتعلم فيها الإنجليزية إلى جانب العربية ، ثم مبادئ الفرنسية . ولا يقنع أبى بهذا فيرسلنى إلى مدرسة أخرى تسمى «بالنموذجية» ، لأنه سمع أنها تطبق طرقًا أحدث فى التعليم «وأكثر تقدما» . والدين لم يعد هو محور قراءاتى وتفكيرى ، وهو الذى كان محور قراءات أبى وهو صبى وكل حياة جدى ، بل أصبح يدرّس لنا فقط فى «حصّة الدين » ، إلى جانب حصة التاريخ وحصة الجغرافيا وحصة الموسيقى .

وبينما تنكمش «دائرة الدين» المحيطة بى تتسع «دائرة الدنيا » . فالصحف والمجلات التى لم يكن يراها جدى ، والتى كان أبى يخرج لشراء بعضها فى

المناسبات المهمة ، أصبحت تأتى يوميًا إلى بيتنا دون حاجة إلى طلبها . والسينما التى لم تكن قد اخترعت بعد عندما كان جدى فى الخمسين من عمره ، ولم يدخلها أبى قط قبل أن يبلغ الخمسين من عمره ، ثم لم يعد إليها إلا مرة أخرى أو مرتين حتى آخر حياته ، دخلتها أنا فى سن الخامسة أو السادسة وعَدَدْتُها بعد هذا مصدراً مهما من مصادر الترفيه . والطائرة التى مات جدى قبل أن تستعمل فى غير الحرب، ولم يركبها أبى إلا وقد قارب الستين ، ركبتها أنا فى سن الخامسة عشرة .

لم يكن جدى يعتقد أن فى قدرته أن يفعل شيئًا يذكر من أجل الإصلاح ، ولكن أبى كان يعتقد أن الإصلاح ممكن وإن كان صعبًا ، والإصلاح المطلوب هو «إصلاح حال المسلمين» . أما أنا فقد كانت ثقتى بإمكانية الإصلاح ، أيام شبابى ، أكثر من ثقة أبى أيام شبابه ، كما كان الإصلاح المطلوب فى نظرى هو فى الأساسى إصلاح حال المصريين .

كان الغذاء السياسى الذى تلقيته منذ بدأ وعيى بالأحداث السياسية غذاء مصريًا صميمًا ، يدور حول جلاء الإنجليز عن مصر ، وإصلاح النظام السياسى المصرى ، والعدالة الاجتماعية بين أغنياء المصرين وفقرائهم . وكانت أخبار البلاد العربية تأتينا متقطعة ومتناثرة ودون إلحاح . تغير الأمر بعض الشىء عندما حدث تقسيم فلسطين فى سنة ١٩٤٧ ثم قيام حرب فلسطين ، وكنت وقتها فى الثانية عشرة من عمرى . ولكن قيام ثورة يوليو فى سنة ١٩٥٢ أعاد توجيه اهتمامنا ، لعدة سنوات ، إلى المسائل المصرية البحتة . وعندما بدأ النظام المصرى يلحّ على العلاقات العربية وعلى قضية فلسطين ، بعد منتصف الخمسينيات ، اتسعت قضية الإصلاح بعض الشىء لتشمل إصلاح حال العرب ، ولكن ذلك حدث بعد أن بلغت العشرين ، ومن ثم ظل «حال المصريين» يحتل مركز الصدارة لدىّ ، أما «إصلاح حال المسلمين» ، فكان شيئًا أبعد بكثير ، ولا يثير لدىّ من الحماسة ما كان يثيره لدى أبى .

* * *

ها قد ذهبت بعيداً عن النقطة التى وصل إليها أبى ، ناهيك عن تلك التى وصل إليها جدى . أما ابنى الذى يبلغ الآن الثلاثين من عمره ، فما أبعد النقطة التى وصل

إليها هو عن النقطة التى وصل إليها كل من الأجيال الثلاثة السابقة عليه . عندما بلغ ابنى سن دخول المدرسة كانت المدارس الحكومية فى مصر قد بلغت من التدهور ما جعلنى أفضل له مدرسة من «مدارس اللغات»، وهو اسم كان يطلق على مدارس ، وإن كانت مملوكة للحكومة ، فإنها كانت فى الأصل مدارس إنجليزية أو فرنسية أممتها الحكومة فى الخمسينيات وتركت لها درجة من الاستقلال فى عدة أمور من بينها تعليم بعض المواد بلغة أجنبية ، والاستعانة ببعض الأجانب لتدريسها ، والاهتمام بالنشاط الرياضى والاجتماعى بدرجة أكبر من غيرها من المدارس . كان أبى يصف أثر تعلمه للغة أجنبية بأنه كان كمن اعتاد أن يرى العالم بعين واحدة فأصبح يراه بعينين . ولكن أبى بدأ يتعلم الإنجليزية وهو فى نحو الثلاثين من عمره ، فما بالك بصبى أصبح يجيد القراءة بها قبل أن يتم العاشرة ؟ كانت السينما فى نظر أبى أعجوبة من الأعاجيب ، فصارت فى نظرى وسيلة للترويح عن النفس بين الحين والآخر ، نادراً ما رأيت فيها فى صباى وبداية الشباب أفلاما غير أفلام ليلى مراد وعباس فارس ، أما فى نظر ابنى فقد أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة ، يصعب تصوّر العيش بدونها ، يرى فيها الفيلم المصرى والأمريكى ، والهندى والإيطالى . أما التليفزيون الذى ظهر فى مصر بعد موت أبى ودخل بيتى بعد أن تجاوزت الثلاثين ، فقد رأى ابنى على شاشته ، وهو فى السادسة من عمره ، مسرحية «مدرسة المشاغبين»، التى تسخر من أى محاولة للتهذيب والإصلاح .

كان جدى يرى الإصلاح فى حكم المستحيل ، ورآه أبى ممكنا ، والمطلوب إصلاحه فى نظره ، هو حال المسلمين ، ورأيته أنا أيضًا ممكنا والمطلوب إصلاحه فى نظرى هو حال مصر وعلى الأكثر حال العرب . أما ابنى فإنى أراه يتصرف وأسمعه يتكلم وكأن الإصلاح الشامل فى حكم المستحيل ، سواء كان إصلاح المسلمين أو العرب أو مصر . وهو يتصرف وكأن الأهم هو انصراف المرء لحاله وألا يشغل باله أكثر من اللازم بأمور هو أعجز من أن يحدث أى أثر فيها ، أو على الأكثر ، أن ينصرف المرء إلى محاولة إصلاح جزئية صغيرة يستطيع أن يحدث فيها بعض الأثر .

قد يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأن ابنى قد عاد إلى النقطة التى بدأ منها جدى وهى الاعتقاد بأن الفرد منا أتفه أو أعجز من أن يحدث أى تغيير مهم فى نظام المجتمع ، ناهيك عن تغيير نظام الكون . ولكن ما أشد الاختلاف بين المصدرين اللذين أدّيا بجدى وابنى إلى هذه النتيجة الواحدة . لقد وصل إليها جدى بتعمقه فى قراءة كتب الدين ، ووصل ابنى إليها من قراءة كتب التاريخ والسياسة ، وسماع أخبار العالم من التليفزيون .

كتب أخرى للمؤلف

أ ـ باللغة العربية :

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية ، مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة ـ مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢ - مبادئ التحليل الاقتصادى ـ مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣ - الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية ـ مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ - الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ـ مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥ - المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ .

٦ - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ـ المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٧ - تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ـ مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، والهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٦ .

٨ - الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ـ مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٤ .

٩ -هجرة العمالة المصرية ـ بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عونى (مركز البحوث للتنمية الدولية) أوتوا ، ١٩٨٦ .

١٠-قصة ديون مصر الخارجية ، من عصر محمد على إلى اليوم ـ دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١١-نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ـ مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩ .

١٢-مصر فى مفترق الطرق ـ دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣-العرب ونكبة الكويت ـ مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩١ .

١٤- السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان ، مع تطبيقها على مصر ـ المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٥- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية ـ المؤسسة الثقافية العمالية معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .

١٦- الدولة الرخوة فى مصر ـ دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٧- معضلة الاقتصاد المصرى ـ دار مصر العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٨- شخصيات لها تاريخ ـ رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .

١٩- ماذا حدث للمصريين ؟ ـ كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٨ ، ومكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ . الطبعة الثالثة ، دار الهلال ، فبراير ٢٠٠١ .

٢٠- المثقفون العرب وإسرائيل ـ دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢١- العولمة ـ سلسلة (اقرأ) ـ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩ . الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢ .

٢٢- التنوير الزائف ـ سلسلة (اقرأ) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٣- العولمة والتنمية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ت الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .

٢٤- وصف مصر فى نهاية القرن العشرين ـ دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٢٥- عولمة القهر : الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٦-كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، كتاب الهلال ، دار الهلال، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢ .

ب ـ باللغة الإنجليزية :

1. Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2. Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3. The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab countries, 1954-1970, Brill, Leiden, 1974, 2d edition, 1980.

(ترجم إلى اليابانية فى سنة ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية فى سنة ١٩٧٦)

4. Project Appraisal and Income distribution in Developing Countries, (Coedited with J. MacArthur, a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).

5. International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Center, Ottowa, 1985.

6. Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7. Whatever Happened to The Egyptian? American University in Cairo Press, Cairo, 2001. (4th printing, 2002)

جـ ـ كتب مترجمة :

١ ـ التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ ـ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ ـ الشمال ـ الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك) الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .

المحتويات

رقم الإيداع ٢٠٣٥٦ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى 8 - 0890 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨١٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

عصر الجماهير الغفيرة

عرفت مصر فى الخمسين عاما الماضية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢) ، والتى انقضت على ثورة يوليو ، ما يسميه المؤلف «عصر الجماهير الغفيرة» . وهو عصر جلب تغيرات عميقة ومثيرة فى شتى نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية فى مصر . لم تعرف مصر لها مثيلا فى تاريخها الطويل .

ويتناول هذا الكتاب شرح كثير من هذه التغيرات فيفرد لكل منها فصلا مستقلا: الصحافة ، الاقتصاد ، الثقافة ، التليفزيون ، التليفون ، السوبر ماركت، الأزياء ، أعياد الميلاد ، الحب ، السياحة ، العلاقة بين الدين والدنيا ... إلخ .

كل هذا يتناوله د . جلال أمين بأسلوب سهل وسلس ، يجعل من هذا الكتاب إضافة ممتعة لكتابه السابق « ماذا حدث للمصريين؟ » الذى حقق نجاحا وشيوعا كبيرين .

6 221102 012065

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
www.shorouk.com   e-mail: dar@shorouk.com